الاثنين 3 تشرين الأول 2022
العدد 4742 السنة السابعة عشرة
Lundi 3 Octobre 2022 nº 4742 17ème année

24 صفحة
10000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال

موازنة 2022: ما خفي أعظم

• ماهر سلامة، كريم عبدالله
مصر تتجرّع السم

• محمد وهبة
الرجل الذي لا يرى

(أ ف ب)

الترسيم البحري
بدء مرحلة التنفيذ

• مناخ ايجابي لبناني مع ملاحظات... والجواب خلال يومين
• إسرائيل تنقسم: رضوخ أم رابح – رابح؟

[2 ـ 5]

اليمن

فشل التمديد الثالث
أميركا تخاطر بالهدنة

8

تقرير

أوكيناوا
«كيس رمل» في حروب واشنطن

8

فلسطين

غضب الضفة لا يهدأ
المواجهة الشاملة أقرب

10

على الغلاف

مناخ إيجابي لبناني مع ملاحظات... والجواب خلال يومين

الترسيم البحري: بدء مرحلة التنفيذ

طغت الإيجابية على تعليقات معلنة وغير معلنة في بيروت وتل أبيب حول مسودة الاتفاق المقترح من الولايات المتحدة لتحديد المناطق الاقتصادية الخاصة بالجانبين في البحر. ورغم إعلان الجانبين عن وجود ملاحظات على بعض ما ورد في المسوّدة، إلا أنه لم يبدِ حتى ليل أمس بوجود ما يمكن أن يعطل الموافقات المبدئية، التي يفترض أن تتحول خلال أيام إلى أوراق رسمية توضع في حوزة الأمم المتحدة ضمن إجراء بروتوكولي يختتم في الناقورة.

وبخلاف الانقسام الحاد في كيان الاحتلال حول الموقف من الاتفاق، لم تشهد بيروت تسريبات أو تصريحات تشي بوجود خلافات بين المسؤولين عن الملف، لكن المؤكد أن هناك نقاشاً جدياً على شكل الملاحظات. ويفترض أن يعقد الرؤساء الثلاثة اجتماعاً اليوم للبت

مسودة الاتفاق: 10 صفحات تثبت الحقوق واقتراحات الوثائق

في العناوين الرئيسية للموقف اللبناني قبل تحويله إلى ورقة ترسل إلى الجانب الأميركي خلال 48 ساعة كرد رسمي من الدولة اللبنانية.

ومنذ ساعات ما بعد ظهر أول من أمس، بدأت الفرق المتخصصة لدى الرؤساء الثلاثة، وكذلك لدى حزب الله، العمل على المسودة وترجمتها والتدقيق في نصوصها وفي الإحداثيات المرفقة معها وفي أدق التفاصيل. وجرت أكثر من ترجمة غير رسمية للمسودة لدرس النقاط ووضع الأسئلة والملاحظات التي تبادلتها بين الأطراف المعنية، على أن يصار إلى حسمها بصورة تمهيدية في اجتماع استشاري - تقني - عسكري ظهر اليوم في القصر الجمهوري بمشاركة نائب رئيس مجلس النواب الياس بو صعب والمدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم ومستشار الرئيس نبيه بري علي حمدان

ووفد عسكري بقيادة رئيس قسم الهيدروغرافيا في الجيش العقيد عفيف غيث.

وعند الثالثة يستقبل الرئيس ميشال عون الرئيسين نبيه بري ونجيب ميقاتي لعقد خلوة، مع احتمال انضمام الفريق الاستشاري والتقني إليها لتقديم التصور الأولي الذي ستتم صياغته كرد لبنان على المقترح الأميركي قبل تثبيته وإرساله رسمياً إلى الولايات المتحدة خلال يومين على أبعد تقدير، ربطاً بمسار زمني يفضله الأميركيون، قبل انعقاد المجلس الوزاري المصغر في كيان الاحتلال الخميس المقبل لإقرار المسودة وإبلاغ الأميركيين بالجواب على ضوء الموقف اللبناني.

وقال مصدر رسمي إن هناك تفاصيل إضافية تتعلق بالجانب الشكلي على أن يتم الاتفاق على موعد يتوجه فيه الأطراف إلى الناقورة حيث يسلم لبنان وإسرائيل، كل على حدة، المسودة الموقعة إلى الأمم المتحدة في حضور ممثل عن الولايات المتحدة.

وبحسب المصدر الرسمي فإن لبنان كان واضحاً في أنه لا يتم توقيع معاهدة أو اتفاقية بين بلدين، وأن كل حديث عن ضرورة إحالة الاتفاق إلى مجلس النواب لإقراره ضمن قانون يشكل خرقاً لمبدأ مقاطعة التطبيع. وأكد أن لبنان كان حاسماً أمام الوسيط الأميركي بأنه لن يكون هناك توقيع لبناني على ورقة إلى جانب توقيع إسرائيلي، وأن لبنان سيرسل ما يتفق عليه في رسالة صادرة عن الجهات المعنية في لبنان إلى الأمم المتحدة، وهو ما يفترض أن يقوم به كيان الاحتلال.

مسودة الاتفاق

تقع مسودة الاتفاق التي اطلعت عليها «الأخبار» في عشر صفحات تتضمن مقدمة وخاتمة تعيدان التذكير بالمفاوضات منذ عام 2020 واتفاق الإطار، وجولات التفاوض في الناقورة وطلب تدخل الولايات المتحدة في إدارة التفاوض غير المباشر، كما تشتمل على الإحداثيات الخاصة بالنقاط المتعلقة بالخطوط أو البلوكات المفترض حسم تبعيتها في المنطقة الاقتصادية لكل من الطرفين، ومقترحات حول الرسائل المفترض أن يوقع عليها لبنان وإرسالها إلى الأمم المتحدة، وتؤكدان ضمانة الولايات المتحدة والأمم المتحدة لتنفيذ البنود الواردة في الاتفاق.

أما الفقرات التي تهتم بالنقاط الرئيسية فتقع في 4 صفحات تضمنت المواد التي تحسم بأن هذا الاتفاق ليس ترسيماً بقدر ما هو تفاهم يسمح للبنان بالتنقيب عن ثروته البحرية ضمن الحدود التي طالب بها، ولا تزال هناك نقاط عالقة يجري البحث بها في وقت لاحق، مع فصل الترسيم البري عن البحري. وبدأت المسودة بتحديث خط الإحداثيات (خطوط الطول والعرض) المتعلقة بالخط 23 الذي طالب به لبنان. وتنص المسودة على أن الحدود البحرية عند البر لاقصى نقطة شرقية من خط الحدود البرية يتم تحديدها في سياق آخر أو في وقت لاحق، أي أن المنطقة الآمنة التي تكون خاضعة للعقوبات الأميركية أو مسجلة في لبنان أو في إسرائيل.

وتؤكد المسودة أن لبنان لن يدفع أي مقابل مالي أو تعويض من حصته لإسرائيل، إذ إن الشركة المشغلة للبلوك رقم 9 أو حقل قانا هي من ستدير نقاشاً منفصلاً مع إسرائيل لتحديد التعويض الملائم للحقوق الاقتصادية لإسرائيل، بمعنى أن ما ستدفعه الشركة لن يكون من حصة أرباح لبنان.

كما تنص المسودة على أن إسرائيل لن تعترض على النشاطات في الجزء الجنوبي من حقل قانا مثل المناورات البحرية وأن الشركات لن تكون ملزمة بطلب الإذن للعمل في هذا الجزء الجيب الخارج عن الخط اللبنانية والمعنية بالاستثمار يجب أن تتألف من أكثر من شركة من الشركات الدولية الكبيرة على أن لا تكون تابعة أو مسجلة في لبنان أو في إسرائيل. لا يشملها الاتفاق.

وتنص المسودة أن على أن يقدم كل من طرفي النزاع لائحة بالإحداثيات الجغرافية الخاصة بالحدود البحرية ويجري إيداعها لدى الأمم المتحدة لتحل مكان الإحداثيات القديمة. وأن هذا الاتفاق بالنسبة للطرفين يعني حلاً عادلاً ودائماً للنزاع البحري بينهما.

أما في ما يتعلق بحقل قانا، فتشير المسودة إلى أن «هناك مكمناً نفطياً محتملاً غير محددة جدواه الاقتصادية موجود في البلوك رقم 9 من جهة لبنان و72 من جهة إسرائيل وهو بكامله للبنان»، وأن هذا الجزء الجيب الخارج عن الخط

(أ ف ب)

23. كما أن إسرائيل لن تقوم بأي نشاط في المكامن الممتدة لهذا الحقل إذا كان هذا العمل يقتطع من الكمية المترسبة في المكمن الجنوبي.

الملاحظات وموقف الرؤساء

ومباشرة بعد تسلم الرؤساء الثلاثة نص المسودة أول من أمس، جرت اتصالات واسعة من بينها ما استهدف اطلاع قيادة حزب الله على التفاصيل للحصول على موقفه. وقد تبين أن هناك بعض التباين بين مساعدي الأطراف المعنية حيال بعض الأمور. إذ بخلاف ما سبق أن أبلغه الوسيط الأميركي للجانب اللبناني بأن الإحداثيات الواردة في المسودة هي نسخة عن تلك التي أرسلها لبنان إلى الأمم المتحدة، فإن دراسة أولية للخط من قبل أحد الاختصاصيين أظهرت احتمال بقاء نحو 1430 متراً مربعاً تحت الاحتلال، وهو ما قد يتطلب نقاشاً أو تصويباً.

وحول موقف الرؤساء الثلاثة من المسودة والاتفاق، علم أن الرئيس عون يبدي مرونة كبيرة ويتجه للموافقة الكاملة، بعد إبلاغ الجانب الأميركي الملاحظات الضرورية، وهو الموقف نفسه الذي سيتخذه الرئيس ميقاتي الذي لا يريد أن يظهر في صورة المعرقل، ويترك الأمر للرئيس بري الذي يؤكد على أهمية أن يكون الاتفاق من ضمن مندرجات اتفاق الإطار، وأنه حتى ولو وجدت ملاحظات من الضروري ذكرها، وقد يعلن موافقة مع إبداء التحفظ الذي لا يعطل الاتفاق سريعاً على الأمر. لكن بري قال إنه سيرفض بالمطلق أي اتفاق يطعن في السيادة اللبنانية الكاملة على المنطقة الاقتصادية الخالصة في البحر.

إسرائيل: إرباك وتسويف

في الجانب الإسرائيلي، تعمد مسؤول سياسي كبير كما اسمته وسائل الإعلام العبرية عرض تفاصيل الاتفاق أمام مجموعة من الصحافيين، محاولاً التركيز على «الإيجابيات»، وهو ما بدا رداً على الانتقادات الواسعة من جانب المعارضة. وبدا قرار الترسيب في سياق محاولة من حكومة العدو لتسويق الاتفاق على أنه إنجاز أمني واقتصادي للعدو.

ونقل موقع «والا» عن المسؤول السياسي أن مستشار الأمن القومي إيال حولتا التقى بالوسيط الأميركي عاموس هوكشتين ثلاث مرات في الأسبوعين الماضيين للتأكد من أن مسودة الاتفاقية ستكون مقبولة لدى إسرائيل حتى قبل تسليمها إلى الأطراف الرسمية. وأشار إلى أن إسرائيل لم ترسل بعد رداً رسمياً إلى الولايات المتحدة بشأن مسودة الاتفاقية. لكنه شدد على أن الاقتراح الأميركي مقبول لدى رئيس الوزراء يائير لابيد ووزير الدفاع بيني غانتس ورئيس الوزراء المناوب نفتالي بينيت.

وقال المسؤول إن النقاط الرئيسية للاتفاقية تشتمل على:

- تكون منصة غاز «كاريش» تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة.
- يتم بناء منصة حفر لبنانية في حقل قانا وتحصل إسرائيل من شركة «توتال إينرجي» على تعويضات مالية عن جزء الحقل الموجود في أراضيها.
- يتم ترسيم الحدود البحرية في الغالب على أساس الخط 23، ما يعني أن معظم الأراضي المتنازع عليها ستكون تحت السيطرة اللبنانية.
- أول 5 كيلومترات من الخط الحدودي سترتكز على «الخط الأمني» الإسرائيلي وهو خط «ضروري لإسرائيل من ناحية أمنية».

وقالت وسائل إعلام العدو إن الاتفاق سيكون ملزماً، وسيوضع لدى الأمم المتحدة بشكل يتم تثبيته بالقانون الدولي. وستقدم إدارة الولايات المتحدة ضماناتها لتنفيذه، وكذلك الحكومة الفرنسية التي تمتلك غالبية أسهم «توتال».

ونقلت وسائل إعلام العدو عن مسؤولين إسرائيليين أن تثبيت «خط الطفافات» مهم للغاية لأسباب أمنية لأنه «حتى اليوم كانت إسرائيل تتصرف داخله بشكل أحادي. هذه منطقة حساسة من الناحية الأمنية. والإقرار بها سيسمح لنا بالتعامل معها على أنها قطاع حدودي شمالي».

(الأخبار)

ملاحظات نقدية على مشروع الاتفاق

في لبنان برزت أصوات معترضة ومحذرة من الاتفاق معتبرة أن فيه تنازلاً عن مواقع سيادية للعدو. وينطلق أصحاب هذا الرأي من اعتبار الخط 29 هو الخط الفعلي الذي يضمن كامل حقوق لبنان. وقد أورد معترضون مجموعة ملاحظات يمكن اختصارها بالآتي:

أولاً: إن فصل التلازم بين الحدود البرية والحدود البحرية قد يجعل لبنان خاسراً لورقة قوة في الدفع صوب البدء بالترسيم البري وإيجاد حل للنقاط العالقة، خصوصاً أن المسودة الحالية تجعل النقاط البرية في موضع ملتبس، خصوصاً في ما يتعلق بنقطة رأس الناقورة ما يؤثر مستقبلاً في أي تعديل في خط الترسيم البحري، وأي محاولة لإجراء ترسيم بري كامل. كما ستبقى «الطفافات» في مكانها من دون أي تعديل، ما قد يتيح للعدو العودة إليها في أي وقت ويمنحه جزيرة أمنية مهمة.

ثانياً: وجود منطقة عازلة (أو امنة) ضمن الاتفاق، تقع بين الخط «1» و الخط «23» ضمن النقاط الفاصلة عن البلوك «10». وفي ما يتعلق بحقل «قانا»، فقد جعلت المسودة الجزء الجنوبي منه الذي يقع جنوب الخط 23 تحت ما يسمى «السيادة الإسرائيلية» خلافاً لخرائه. علماً أن القانون الدولي يُعطي الحق لدولة ما في التأثير والحركة ضمن المناطق الواقعة تحت سيادتها.

ثالثاً: إن حصر المسودة النقاش في حقل «قانا» من دون سواه، يجعل أي حقل يتم اكتشافه مستقبلاً في وضعية ملتبسة لعدم لحظه بمادة في الاتفاق. والمقصود تحديداً الحقول المحتملة مستقبلاً العابرة للخط 23 والتي تحمل نفس صفات حقل «قانا»، والتي تحتاج إلى ملحق لمعالجة وضعيتها. والملحق يعني مزيداً من التسويف والمماطلة. كما أن الإقرار بأن للعدو حقاً سيادياً في قسم من حقل قانا، يجعله حقلاً متنازعاً عليه. والعدو لم يقدم تنازلات حيال اعتبار الحقل لبنانياً كاملاً، إنما اعتبر أن مخزونه مشترك. ويعود لشركة «توتال» - بحسب الاتفاق - تعويض إسرائيل عن نسبتها فيه. ومن الواضح أن الجزء الجنوبي من «قانا» سيصبح منطلق ابتزاز إسرائيلي واضح للبنان، من خلال تهديد استمرار الأعمال فيه عند أي «مطب» سواء أمني أو غيره. وللتذكير، لا تلحظ مسودة الاتفاق أي تنظيم لعملية الحركة فيه، كقاعدة وقوف الحفارة أو السفينة أو عبورها الخط الحدودي على سبيل المثال. كما أن المسودة تركت أمر الحل النهائي لحقل «قانا» لكيان العدو و«توتال»، من دون أي تأثير للدولة اللبنانية، مما يجعل مصير ومستقبل الحقل مرهوناً بدولة عدوة وشركة أثبتت الوقائع السابقة خضوعها للتهديد والرغبة الأميركية بالكامل، ناهيك عن عدم قدرة الشركة من الحصول على ضمانات تتيح لها استمرارية العمل ضمن الحقل. وتجدر هنا الإشارة إلى وضعية حقل «أفروديت» بين قبرص وإسرائيل، والذي توقف العمل فيه منذ عام 2013، رغم العلاقات المميزة بين الطرفين، بسبب مطالبة تل أبيب بحصة أكبر في مخزونه.

رابعاً: يُشير نص الاتفاق الأساسي الموقع بين الدولة اللبنانية و«توتال» إلى أن الأخيرة ملتزمة حفر بئر واحدة في البلوك 9 (أي في حقل قانا) علماً أن عمليات الاستكشاف عادة ما تحتاج إلى أكثر من بئر لتقدير الكميات. وهذا يقود إلى ضرورة العودة إلى المباحثات مع الشركة، مما يجعل حقل «قانا» خارج وضعية العمل لمدة طويلة ريثما يتم التفاهم على الآليات. وبحسب المعلومات، فإن «توتال» لم تلحظ أي ميزانية للعمل في لبنان في مشاريعها لعام 2023. وفي حال تجاوزها للعقبات التقنية، فإنها تحتاج عملياً بين 6 إلى 9 أشهر لإنجاز تجهيز القاعدة اللوجستية والاتفاق والتعاقد مع الشركات التي ستتولى أعمال الحفر. وهذه الأخيرة تعمل وفق جدول أعمال على قاعدة المواعيد. حفر البئر الأولى يحتاج بين شهرين وثلاثة أشهر مع وصول الحفارة وبعد إنجاز العقد، وثمة احتمالات مطروحة بعدم العثور على «كميات اقتصادية» (ربطاً بحالة البلوك رقم 4). وتحتاج الشركة بين 9 و12 شهراً لإجراء عمليات تخمين للكميات المتوافرة (إن وجدت) بالإضافة إلى مدة غير معلومة لتحليل المعلومات. إذاً تحتاج «توتال» في حال كان المسار طبيعياً لعامين على الأقل للبدء في ورشة العمل الحقيقية.

(الأخبار)

ابراهيم الأمين

دفاعاً عن المقاومة

في كل ملف يتعلّق بالصراع مع العدو الإسرائيلي، تتوجه الأنظار إلى المقاومة لمعرفة موقفها وما الذي تنوي القيام به في مواجهة الاستحقاقات الداهمة؟ ويمعزل عن الاختلافات اللبنانية ورفض قسم من اللبنانيين لها، كفكرة ودور، فإن الجميع، كما العدو نفسه، يتصرف بواقعية شديدة، نظراً إلى ما تملكه المقاومة من قوة يمكن أن تسهّل أو تعطل أي مشروع يتعلق بالتعامل مع قوات الاحتلال.

على مدى 12 سنة من المفاوضات غير المباشرة والوساطات الأميركية والدولية بين لبنان وكيان الاحتلال بشأن ملف الغاز والنفط في البحر، كان الجميع حريصاً على عدم تدخل المقاومة التي كانت على علم بما يفعله أهل الحكم وبما يمكن أن يحصلوا عليه بسبب الطريقة التي اعتمدوها لإدارة المفاوضات. لكنها لم تكن لتتدخل مباشرة في ملف راهن اللبنانيون جميعاً على أنه مصدر رزق يقيهم شر الجوع والعوز.

صحيح أن المقاومة لم تدن أركان الدولة الذين تفاوضوا ووافقوا على مشاريع خطوط بحرية لا تلبي حاجة لبنان، لكن الجميع يعرف أنها

> **عندما قررت المقاومة التدخل كانت قد اتخذت القرار الأضخم في تاريخ الصراع بالمبادرة بعمليات عسكرية ولو قادت إلى مواجهة شاملة**

ترفض، من حيث المبدأ، أي تفاوض مع العدو. وهي أصلاً لا تعترف بالحدود معه.

ما حصل، ببساطة، أن الحصار الأميركي والغربي الذي اشتد على لبنان منذ وصول الرئيس ميشال عون إلى رئاسة الجمهورية، عزّزته ضغوطات لمنع لبنان من العمل على تحصيل حقوقه في البحر. جرى ذلك على شكل مناورات قامت بها شركات التنقيب العالمية، والحديث عن حدود غير واضحة، ومنع استقدام أي شركة لا توافق عليها الولايات المتحدة وغير ذلك، في وقت كان العدو يعمل من دون توقف في الاستكشاف والتنقيب وصولاً إلى الحفر والاستعداد للاستخراج.

في ذروة الحصار، لم يكن ممكناً للبنان تحصيل أية موارد من دون الخضوع للطلبات والشروط الأميركية والغربية، وقد أُضيفت عليها شروط من السعودية وفريقها في المنطقة تتطابق مع ما يريده العدو. عند هذا الحد، لم يعد في مقدور المقاومة البقاء جانباً، ولم تعد تنفع الملاحظات داخل الغرف المغلقة، ولا الدفع باتجاه تسويات مع مسؤولين يخشون الأميركيين والغربيين طوال الوقت. لذلك، جاءت المبادرة برمي الحجر في البركة الراكدة ورفع الصوت، ليس لتحصيل حقوق لبنان فحسب بل لمنع العدو من تحصيل أي «حق» مفترض له في بحر فلسطين.

لكن إدارة المقاومة لهذه المعركة لم تكن انفعالية أو عشوائية. ومن لا يعرف، عليه أن يعرف، أنه عندما قررت المقاومة التدخل كانت قد تأكدت من جاهزيتها لمواجهة الأسوأ. لذلك، مع إعلان الموقف التحذيري للعدو، كانت المقاومة قد اتخذت قراراً هو الأضخم في تاريخها وفي تاريخ الصراع مع العدو، وجوهره أنها مستعدة للمباشرة، ابتداء، في عمليات عسكرية حتى ولو قادت إلى مواجهة شاملة تتجاوز المنطقة البحرية. وكانت تدرك أن العدو هو أول من سيفهم معنى هذا الكلام، وسيتصرف على أساسه، ما يجعل الوسطاء الغربيين يعدّلون في طريقة تعاملهم مع الملف، كما كانت المقاومة – ولو عن غير قصد – تستهدف الموافقة كيفما كان على نتائج مفاوضات غير مدروسة حول الحقوق البحرية.

ما حصل فعلياً، وهو ما ستظهره الأيام القليلة المقبلة، ومن حسن حظنا أن العدو سيساعد في تظهيره أكثر من اللبنانيين، هو أن تدخل المقاومة، وبالحدود التي تدخلت فيها، أمّن للبنان ما لم يكن ممكناً تأمينه بكل أنواع المفاوضات والتذلل للأميركيين والغربيين ولإسرائيل أيضاً.

على أن ما حصل ويحصل يجب أن لا يضع المقاومة تحت المساءلة الكيدية، خصوصاً تلك التي تصدر من أناس يريدون المزايدة على المقاومة وكأنها هي من قرر آليات العمل، أو كان في مقدورها تعطيل كل شيء وحرمان لبنان من فرصة كسر الحصار الغربي. وإذا كان في لبنان من لا يرغب في المن والسلوى إذا جاءا عن طريقها، فإن المستغرب تلك الأصوات التي تحاول الإيحاء بأن المقاومة توفر الغطاء للإقرار بحقوق للعدو.

صحيح أن أحداً لن يسمع الكلام الصريح التالي من قادة المقاومة، ولكن من المفيد الإشارة إليه:

- المقاومة ليست منزعجة من عدم حصول ترسيم نهائي وحاسم للحدود البحرية مع العدو، لأنها تعتبر أنه لا يمكن لها ولا يحق لها التفاوض على أرض تخص الشعب الفلسطيني الغائب عن هذه المفاوضات.
- المقاومة لا تنتظر ضمانات لا من الأمم المتحدة ولا من الوسيط الأميركي لتحصيل الحقوق وتنفيذ التفاهمات، بل تتكل على ما تملكه من عناصر قوة وقدرة على التدخل، شاء من شاء وأبى من أبى، لضمان كامل حقوق لبنان.
- المقاومة لا تريد مواجهات فولكلورية للاستهلاك السياسي الداخلي أو لعمليات تسويق مرتبطة بالانتخابات الرئاسية في لبنان أو خلافه، بل تريد أرضية تتيح الانطلاق في رحلة فك الحصار عن لبنان، وهو أمر سيحصل أكيداً، حتى ولو حاول الأميركيون ومعهم أوروبا التحايل عليه.
- المقاومة، لا تغطي أي خطأ يرتكبه أي طرف في لبنان أو خارجه في ما يتعلق بحقوق لبنان، ولا تلزم نفسها بما يتجاوز الإطار العام الذي يحفظ الحقوق، ومن قال إن لا وجود لضمانة بأن تلتزم أي حكومة إسرائيلية جديدة بالاتفاق، أو يعتقد أن تغييرات تجري في العالم أو في أميركا من شأنها تهديد الاتفاق، عليه معرفة أن المقاومة تملك بيدها من السحر والقوة ما يجعل الآخرين يلتزمون سمعاً وطاعة...

لذلك نثق بالمقاومة!

على الغلاف

حسابات الربح والخسارة والفرص والتهديدات

(أ ف ب)

يحيى دبوق

انتزع لبنان، من العدو الإسرائيلي وراعيه الأميركي، اتفاقاً على الحد البحري، في مواجهة ديبلوماسية - ردعية كانت محفوفة بالمخاطر وبإمكانات التصعيد الأمني. ونظراً إلى أهمية الإنجاز الذي يتجاوز البعد الاقتصادي والمالي للبنان، لينسحب على مجمل المعادلات القائمة بين الساحة اللبنانية - وربما الإقليمية - وبين الجانب الإسرائيلي، لا يمكن تجاهل عقبات يحتمل أن تظهر في اليوم الذي يلي التوقيع. مع بلورة الاتفاق والتوجّه إلى إبرامه، يتجه الطرفان، تحديداً الإسرائيلي، إلى تسويقه، علماً أنه

قوة المقاومة وقدرتها ستدفعان المؤسسة الأمنية التي فرضت الاتفاق إلى «حمايته» في ظل أي حكومة مقبلة في إسرائيل

بدأ منذ الآن يواجه مزايدات وأخذاً ورداً على خلفيات اللعبة السياسية داخل الكيان عشية الانتخابات المقررة أول الشهر المقبل.

مع ذلك، فإن الرأي الحاكم للمؤسسة الأمنية في إسرائيل، الذي دفع إلى بلورة اتفاق أقل ما يقال إنه جاء نتيجة تراجع إسرائيلي عن شروط كانت صلبة جداً، هو أن المؤسسة الأمنية نفسها سترعى منع اختراقه والانسحاب منه بعد الانتخابات، أيا كانت هوية الفائز فيها.

الإسرائيليون ممن يتابعون الإعلام العبري لا يعرفون بعد بنود الاتفاق وتفاصيله كما بلورها صاحب القرار في تل أبيب بمعية الوسيط الأميركي، ما يشير إلى أن حكومة العدو عادت وفعّلت الرقابة على الإعلاميين لعدم تناول هذه التفاصيل. لكن عملية التسويق بدأت مع تصريحات رأس الهرم السياسي، رئيس الحكومة الإسرائيلية يائير لابيد، الذي عمل جاهداً على «تلميع» صورة الاتفاق شكلاً ومضموناً وتظهير ما فيه من فوائد مع إغفال أوجه الرضوخ الواضحة فيه، في حين عمل رئيس المعارضة بنيامين نتنياهو، على خلفية المزايدة الانتخابية، على تظهير صورة الخضوع كما هي، والتأكيد على أنه رضوخ كامل من إسرائيل لإرادة الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، مؤكداً أن اتفاقاً كهذا لن يكون ملزماً له في حال فوزه في الانتخابات.

ورغم أن سجالاً كهذا يوحي بلا يقين إزاء مستقبل الاتفاق، إلا أن السجال الداخلي الإسرائيلي لا يلغيه ولا يحدّ من فاعليته، ويصعب تصوّر الانسحاب منه لاحقاً، لأكثر من سبب واعتبار لا تقتصر فقط على رأي المؤسسة الأمنية التي دفعت إليه لتجنّب مواجهة عسكرية.

في ميزان الربح والخسارة، وفي نظرة أولية، يظهر أن الجانبين رابحان ليس استناداً إلى بنود مسودة الاتفاق كما تبلورت أخيراً، بل من منطلق أنه جنّب الجانبين تصعيداً أمنياً كان من شأنه أن يتدحرج بسهولة إلى مواجهة واسعة. وهو ربح للجانبين قد لا يقارن نظرياً بأي خسارة. ويمكن لكل منهما ادعاء ما شاء، رغم أن كثيراً من الادعاءات مبالغ فيها، وكثيراً مما يقرّ به من خسائر يجري التقليل من شأنه. وهذه طبيعة أي اتفاق بين عدوين، خصوصاً مع عدو إسرائيلي يتمتع بتفوق عسكري وبتاريخ من الانتصارات على أعدائه، ويحرص على إنكار قوة الطرف الآخر التي أملت عليه رضوخاً لاتفاقات ما كان ليقدم عليها.

حصاد العدو

في الجانب الإسرائيلي، يمكن لقيادة العدو هناك التسويق لإنجاز تجنب خوض مواجهة عسكرية مع حزب الله ساحتها الأساسية المنشآت الغازية الإسرائيلية وبنيتها التحتية. وهذه من أهم النتائج التي استحصلت عليها إسرائيل في الاتفاق المتبلور، إذ إن العدو يعتقد أن الاتفاق يسحب هذا التهديد من نزاعات لاحقة تتعلق بالتنقيب عن الغاز واستخراجه من المنطقة الاقتصادية اللبنانية، في حال كان معرقل التنقيب طرف ثالث غير إسرائيل.

كما ينظر العدو براحة إلى أنه في حال تنفيذ الاتفاق، سيكون على طرفي الحد البحري «منصة هنا ومنصة هناك»، وهو ما يعد إسرائيلياً من الإنجازات التي تتيح لتل أبيب أن تردع حزب الله عن استهداف غازها، وإن كانت معادلة كهذه محلاً للتساؤل والتشكيك، كما يمكن لقيادة العدو الادعاء بأنها نجحت في التوصل إلى اتفاق مع لبنان من خلال مسيرة تفاوض ديبلوماسية، وإن بواسطة طرف ثالث، ما سيطرح في لبنان منطقاً مقابلاً لمنطق المقاومة، مفاده بأن التفاوض يعيد الحقوق، وهي ديباجة سيجري العمل على الترويج لها في لبنان وإسرائيل، رغم أن التفاوض تجاهل الحق اللبناني لأكثر من عقد، وكان ليستمر عقداً آخر من التفاوض بلا طائل، لولا تدخل المقاومة وتهديداتها.

في المقابل، سيرى العدو أن الاتفاق يمثل «ضعضعة» لاستراتيجية للحليف الأكبر، الولايات المتحدة، تجاه الساحة اللبنانية، ما يؤدي إلى تآكل الحصار الاقتصادي والمالي المفروض أميركياً على لبنان، عبر ما يتيحه الاتفاق من مكاسب اقتصادية للجانب اللبناني، وهو ما كانت أميركا وإسرائيل ترغبان بأن يكون رأس المقاومة والتطبيع ثمناً له.

كما يدرك العدو جيداً أن ما جرى أعاد تثبيت الدور المركزي للعامل الأمني على طاولة القرار في تل أبيب، وهو يفوق في أهميته وتأثيراته العوامل الأخرى، سواء سياسية أو اقتصادية. فالخشية من الحرب، وإدراك أن لدى حزب الله القدرة والإرادة على خوضها، أعطت الأولوية للعامل الأمني على أي عوامل أخرى قد ترى في الاتفاق خسارة سياسية واقتصادية كبيرة يتعذر تعويضها. والعامل الأمني هو ما دفع المؤسسة الأمنية إلى فرض الاتفاق على المؤسسة السياسية الحالية، وسيدفعها إلى «حمايته» مع المؤسسة السياسية المقبلة. وما يفرض هذه المعادلة هو بقاء السبب على حاله: قدرة حزب الله المادية، وقراره باستخدام هذه القدرة.

حصاد لبنان

عملياً، يأتي الاتفاق ليزيل عقبة كبيرة كانت تحول دون استغلال لبنان لغازه والاستفادة منه. لكن الأهم هو أنه يثبت للبنان أن ما يمكن أن يتحصل عليه عبر استخدام قدرات المقاومة أكثر وأكبر مما يستحصل عليه عبر المفاوضات. كما بات واضحاً أن المقاومة حازت على سلاح جديد وهو سلاح التهديد وربما استهداف المنشآت الغازية الإسرائيلية في حال قام العدو بأي اعتداء على لبنان.

في المحصّلة، في التعليقات الإسرائيلية إقرار في أكثر من اتجاه: أن بناء الاتفاق جاء على خلفيات المصلحة الأمنية لإسرائيل، أي الحؤول دون تفعيل تهديدات حزب الله؛ وأن إسرائيل ستتمكن من استخراج الغاز من كاريش، ما يعني أنها لم تكن قادرة على استخراجه خلافاً لما ادعته وتطرفت في الإصرار عليه؛ وأنه أوجد ذخراً استراتيجياً مالياً للبنان، وهو الغاز، يكبح حزب الله عن الإضرار بإسرائيل خوفاً من رد فعلها ضد هذا الذخر.

إسرائيل تنقسم: خضوع لحزب الله أم رابح ـ رابح؟

انتقلت الحكومة الإسرائيلية إلى مرحلة مناقشة التفاصيل النهائية لاتفاق الترسيم مع لبنان التي يُفترض أن تليها مصادقة المجلس الوزاري المصغر (في اجتماع مقرر لهذه الغاية الخميس المقبل)، في حال لم يطرأ أي عنصر مفاجئ.

يأتي ذلك مع دخول الكيان سجالاً سياسياً وقانونياً حول الاتفاق. رافضون يرون فيه خضوعاً لتهديدات حزب الله وتخلّياً عن ثروات كان يمكن أن تكون لإسرائيل، وفي مقدم هؤلاء رئيس المعارضة بنيامين نتنياهو الذي تعهّد عدم الالتزام باتفاق الترسيم في حال عاد إلى رئاسة الحكومة، متهماً حكومة يائير لابيد بالخضوع للتهديدات. وفي المقابل تيار سياسي يرى فيه إنجازاً ولو على قاعدة «رابح – رابح»، كونه يحفظ أمن إسرائيل وينزع من حزب الله الدافع لمهاجمة منشأة «كاريش»، ويوفر للكيان مكاسب اقتصادية، وعلى رأس هؤلاء رئيس الحكومة مدعوماً بموقف الأجهزة الأمنية التي ترى أن معادلة «منصة مقابل منصّة» توفر توازناً في الردع!

وفي هذا الإطار، أكد لابيد في مستهل جلسة الحكومة، أمس، أن الاقتراح الأميركي «يحافظ بشكل كامل على المصالح الأمنية السياسية لإسرائيل، وكذلك على مصالحنا الاقتصادية»، مشيراً إلى أن إسرائيل تحاول التوصل إلى صفقة كهذه «منذ عشر سنوات»، في محاولة للترويج بأن العقبة كانت من لبنان.

وكجزء من حملة التسويق، عمد لابيد إلى توضيح معالم «الملكاسب» الإسرائيلية بالإشارة إلى أن «الأمن في الشمال سيتعزز، ومنصة كاريش ستعمل وستستخرج الغاز، والمال سيدخل إلى خزينة الدولة ويتم ضمان استقلال طاقتنا».

وأضاف أن إسرائيل «لا تعارض تطوير حقل غاز لبناني آخر، نحصل منه بالطبع على العائدات التي نستحقها». وفي إقرار مبطن بالمخاوف من أن تتحول إيران إلى منفذ للبنان، والتدهور إلى حرب في حال لم يتم التوصل إلى اتفاق، أشار لابيد إلى أن حقل قانا «سيُضعف التعلق اللبناني بإيران، ويكبح حزب الله، ويجلب الاستقرار الإقليمي».

وختم بأن اقتراح الوسيط الأميركي عاموس هوكشتين هو الآن «قيد الدراسة القانونية، وبعد دراسته سنطرحه، بالتنسيق مع المستشارة القانونية للحكومة، للنقاش والمصادقة».

نتنياهو، من جهته، شن هجوماً قاسياً على رئيس الحكومة الذي «خضع بشكل مخجل» أمام تهديدات حزب الله عبر «تسليم مناطق ذات سيادة مع حقل غاز ضخم يخص مواطني إسرائيل». وتعهد بأنه «في حال مر هذا الاتفاق غير القانوني فإنه لن يكون ملزماً» له، في حال عودته إلى رئاسة الحكومة بعد الانتخابات المقررة أول الشهر المقبل.

وسريعاً جاء رد لابيد ووزير الحرب بني غانتس على زعيم الليكود. إذ اتهمه الأول بالفشل في تحقيق هذا الاتفاق لمدة عشر سنوات، وطلب منه «عدم الإضرار بمصالح إسرائيل ومساعدة حزب الله». فيما ركز غانتس في رده على «الاعتبارات السياسية الداخلية التي تقود نتنياهو»، داعياً إياه إلى عدم عرقلة هذا المسار.

في السياق نفسه اعتبر الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية، اللواء عاموس يادلين، أن الاتفاق يشكل ترجمة لمعادلة «رابح – رابح» التي تلتقي مع ما أورده لابيد أمام الحكومة من مكاسب وحصول لبنان على حقل قانا. وأوضح يادلين أن ربح لبنان وإسرائيل، ينبع من كونه يحقق المصالح المهمة لهما، خصوصاً أن «البديل عن ذلك غير مرغوب من قبلهما»، وهو مواجهة عسكرية واسعة ومدمرية للطرفين، في تعبير يعكس الجو العام في كيان العدو بأن عدم الاتفاق سيدفع حزب الله لشن ضربات عسكرية تؤدي إلى حرب واسعة.

واعتبر يادلين أن حزب الله «حصل على كل ما يريده في المفاوضات على الحدود البحرية، وحصل لبنان على الاعتراف بخط 23 وعلى إمكانية التنقيب في حقل قانا وعدم الاتفاق على النقطة البرية، إضافة إلى أن التنقيب عن الغاز واستخراجه يسمح له بتحسين وضعه الاقتصادي وربما أيضاً الخروج من حالة الإفلاس التي يعاني منها».

في السياق نفسه، كان لافتاً أن «الإنجازات» من الاتفاق التي ذكرتها مصادر في المؤسسة الأمنية لصحيفة «هآرتس» تتمحور كلها، بشكل مباشر أو غير مباشر، حول حزب الله. إذ رأت أن هذا الإنجاز سيسمح باستخراج الغاز قريباً من «كاريش» من دون عراقيل، في موقف يستبطن إقراراً مباشراً بأن من يمنع ذلك هو معادلة حزب الله. وأضافت المصادر نفسها أن حقل قانا هو عنصر حاسم للاقتصاد اللبناني ما يوفر توازن ردع ناجعاً لن يبادر حزب الله في ضوئه إلى استهداف منصة «كاريش» وبقية المنصات التي تقع جنوبه، في إشارة إلى أن العجز عن ردع حزب الله عسكرياً كان العامل الحاسم في دفع إسرائيل للموافقة على حصول لبنان على ما يطالب به من حقوق.

وقالت الجهات الأمنية أيضاً إنه «على المدى البعيد يوجد أمل بأن يسهم الاتفاق في إضعاف ارتباط لبنان بإيران في مجال الطاقة»، وهي القضية التي تحتل حيزاً مهماً في الخطاب الإسرائيلي الرسمي والإعلامي.

ويبدو واضحاً أن كل المقاربات التي تؤيد الاتفاق أو تعارضه تمحورت حول حزب الله، بين وصفه بأنه خضوع تام لحزب الله ومن يرى فيه ترجمة لمعادلة «رابح - رابح». لكن التدقيق يكشف أن كلا التفسيرين يعبّران عن حقيقة واحدة، وهي أن إسرائيل خضعت لعادلة المقاومة حتى في الحديث عن إنجازات، من نوع أن الاتفاق يسمح باستخراج الغاز من دون عراقيل (حزب الله) وتجنب سيناريو مواجهة عسكرية (حزب الله) أو ردع يحمي المنشآت لاحقاً (حزب الله).

(الأخبار)

رحيل

ربيع فقيه

الضابط الذي حارب وانتصر... بصمت

رضوان مرتضى

قاوم ربيع فقيه حتى اللحظة الأخيرة. قبل ست سنوات أبلغه الطبيب أنّه لن يعيش أكثر من أربعة أشهر بسبب انتشار السرطان في رئته ورأسه. سأل إن كان عليه وقف التدخين، فكان الجواب: «لا داعي. أنت في المراحل الأخيرة». هزّه الخبر، لكنه تماسك، وراهن طبيبه بأنّه سيعيش أكثر مما توقّع له، وبأنه سيوثّق ذلك بوشم يحفره على صدره لناحية القلب... ولم يخبر أحداً من عائلته باستثناء بعض الأصدقاء المقربين. لكنه، مذذاك، كان دائماً ما يجيب لدى سؤاله عن صحته: «كل يوم أعيشه مكسب، لأن المفروض أنني ميّت من زمان».

كان ذلك عام 2017، بعد أشهر قليلة على تولي ربيع فقيه منصبه الجديد رئيساً لفرع الأمن العسكري في شعبة المعلومات. لم يكن ضابطاً عادياً. عقله الحاضر وجرأته وشجاعته أهّلته ليكون ضمن الحلقة الضيقة في الشعبة، وقد أسندت إليه مهمات معقّدة بعدما أظهر براعة استثنائية في مواجهة الإرهاب.

خدَمَ لسنوات رتيباً في مكتب مكافحة المخدرات المركزي، وعلّق نجمة على كتفه إثر نجاحه في دورة ضباط اختصاص. أولى عملياته النوعية في الشعبة كانت كشف ملابسات عملية تفجير حافلتي ركاب في بلدة عين علق في المتن عام 2007 وتحديد أفراد الخلية الإرهابية التي نفّذت التفجير وتوقيفهم.

عام 2008، دخل الملازم ربيع فقيه إلى اجتماع لعدد من ضباط الشعبة برئاسة العقيد وسام الحسن، وأبلغ المجتمعين: «حددنا مكان المطلوب السعودي محمد السويد في عرمون». قبل أن يرافق قائد القوة المداهمة الضابط علي جفال في عملية مباغتة أدت إلى اعتقال السويد الذي يعدّ من أخطر قيادات تنظيم «القاعدة» الذين مرّوا في تاريخ لبنان. كما أدت التحقيقات التي تولاها فقيه مع عدد من الضباط إلى كشف مشروع كان يُحضر له لإقامة «إمارة إسلامية» في شمال لبنان. وقد أثبتت صحة ذلك الأحداث التي تتالت بدءاً من مجزرة شارع المنتين في طرابلس وصولاً إلى حرب مخيم نهر البارد وصعود تنظيم «فتح الإسلام».

لم يقبل فقيه أن تُعصب عينا الموقوف السعودي فيصل أكبر من تنظيم «القاعدة» أثناء التحقيق معه. كان أكبر واحداً ممن عُرفوا بـ«مجموعة الـ13» وأوقفوا أواخر عام 2005 ومطلع 2006. محاضر التحقيق مع أفراد المجموعة بيّنت أن أميرها، اللبناني حسن نبعة، كان «أمير تنظيم القاعدة في بلاد الشام»، وعلى صلة مباشرة بأمير التنظيم في العراق، أبو مصعب الزرقاوي. كما أظهرت أنّ المجموعة كانت تُخطط لتنفيذ عمليات إرهابية في لبنان، واعترف أكبر بالمشاركة في اغتيال الرئيس رفيق الحريري، قبل أن يتراجع عن إفادته، رغم أنّه قدم أدلة خلال استجوابه بمعلومات حول جريمة الاغتيال قبل أربعة أشهر من توصل المحققين إلى معرفتها. التعليمات كان تقضي بعصب عيني الموقوف الخطير، حرصاً على حياة الضباط كي لا يتمّ التعرّف إليه. غير أن الملازم فقيه طلب فكّ العصبة عن عيني الموقوف الذي بادره بالقول: ألست خائفاً من انكشاف وجهك أمامي؟ فأجابه فقيه: لا علاقة للخوف. لا يمكنني الاستماع لشخص يحدّثني من دون أن أنظر في عينيه لأعرف إنْ كان يكذب أم لا. عندها ردّ أكبر مهدداً: «عندما نخرج ستموت ذبحاً أنت وعائلتك»، فردّ فقيه بهدوء: «لا تُقصّر إن تمكّنت من رقبتي... لن أسامحك إن لم تفعل».

لم يكد ينتهي «عصر الإرهاب» الذي عصف بلبنان لسنوات حتى أعلن ربيع فقيه الحرب على الفساد والمخدرات داخل مؤسسة قوى الأمن. فور توليه رئاسة فرع الأمن العسكري أطلق حملة تطهير أدت إلى توقيف عدد من الضباط ومئات الرتباء والعناصر الفاسدة. ولعب دوراً رئيسياً في ملف مكافحة الفساد القضائي، وهو، مع عدد من الضباط، أمسكوا بطرف الخيط الذي أوصل إلى سماسرة القضاة بعد ترك القاضي منذر ذبيان تاجر المخدرات مهدي المصري استناداً إلى تقرير طبي مزوّر. وقد نجح ربيع في كشف الخدعة لتطاول المحاسبة بضعة قضاة، فيما وفّرت المظلة السياسية الحماية للباقين ليُدفن هذا الملف الذي عمل ربيع ورفاقه عليه شهوراً طويلة.

شنّ حملة ضد «ضباط المخدرات» بعدما تكشّف له تورط عدد من الضباط في نقل تجار مخدرات عبر الحواجز الأمنية وفي سيارات عسكرية، وتمكّن من توقيف أحد أباطرة الكبتاغون في لبنان وسوريا حسن دقّو، وشنّ حملة على تجار المخدرات في الضاحية وتمكن من توقيف معظمهم.

قبل أسابيع، زرته في المستشفى حيث كان يرقد منذ مدة. كان نحيلاً لا يقوى على النهوض. قابلته بعينين دامعتين، فبادلني بابتسامته الساخرة نفسها التي ارتسمت على وجهه الجميل رغم ضعفه. لساعات استرجعنا ذكريات مشتركة. حدّثني عن مرضه بشكل عرضي محاولاً التظاهر بعدم التعب. احتضنته قبل أن أغادر. عرفت أنها المرة الأخيرة التي أراه فيها. لم أقوَ على رؤيته بعدها. كنت أضعف منه. لم أجرؤ على زيارته مع أني وصلت إلى المستشفى عدة مرات، لكني كنت أتراجع. لم أشأ أن تكون له في ذاكرتي صورة رجل هدّه المرض وهزمه. أردته أن يبقى ذلك القوي.

كان ربيع يهتم بالمحيطين به وبأصدقائه وأفراد عائلته. رتّب ملفاته، وأنجز ما يتوجّب عليه تجاه الجميع. كان يعيش حياته بحبّ كما لو أنه سيبقى حيّاً إلى الأبد. واتخذ كل ما يلزم ليرحل بهدوء، كما لو أنه كان يعلم أن المرض الخبيث سيعود ويتمكّن منه ولو بعد حين.

أمس، رحل المقدم ربيع فقيه، الضابط الشجاع واللامع، من دون أن يهتم بأن يعرف أحد ما أنجزه في عمله الأمني. على مدى 17 عاماً، لم يطلب مكافأة من أحد، ولم ينسب لنفسه ما قام به، ولم يوضع لأحد بأن الكثير مما يُنسب لغيره، أحياء وأمواتاً، إنما يحمل توقيع ربيع فقيه.

*** يوارى المقدم ربيع فقيه الثانية بعد ظهر اليوم في بلدته طيرفلسيه. تقبل التعازي قبل الدفن في حسينية البلدة وبعده في منزل والده في طيرفلسيه. وتقام ذكرى الأسبوع الأحد، في 2022/10/9 في حسينية طيرفلسيه، وتقبل التعازي الاثنين، في 2022/10/10، في مركز جمعية التخصص العلمي في بيروت - الرملة البيضاء، من الثالثة حتى السادسة عصراً.**

التحقيقات في «مركب الموت» إلى « فرع المعلومات»

عبدالله قمح

مع انعدام فرص النجاة وانحسار عمليات البحث، يكون عدد ضحايا «مركب الموت» الذي غرق قبالة جزيرة أرواد السورية قبل أكثر من 10 أيام قد تجاوز المئة.

في غضون ذلك يستأنف المسار القضائي عمله وسط تنسيق واضح ومكثف بين مختلف الأجهزة الأمنية، وهو ما يفسر عدم الموقوفين لدى استخبارات الجيش اللبناني وفرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي. وقد بلغ عدد الموقوفين لدى المخابرات حتى يوم أمس 4 موقوفين، تم تحويلهم إلى النيابة العامة العسكرية لوجود عسكري فار من قوى الأمن بينهم.

وعُلم أن مدعي عام التمييز القاضي غسان عويدات أشار بإحالة الموقوفين وملفات القضية إلى فرع المعلومات وحصر التحقيقات فيه، لتمتعه بأسبقية على الصعيد التقني. ويأمل القضاء في تجميع الخيوط بين الموقوفين للوصول إلى محاكاة أمنية لطريقة عمل شبكات الهجرة غير الشرعية.

وفي المعلومات أن استخبارات الجيش سلمت إلى «المعلومات» العقل المدبر للرحلة بلال دبب الذي أدلى لدى فرع التحقيق في المديرية باعترافات «مهمة» حول طرق العبور إلى سوريا ومن ثم إلى عمق المياه الإقليمية، منها إبحاره بمحاذاة الخط البري بمسافة لا تتجاوز 50 متراً بما ساعده على التنصل من رقابة الرادارات.

وأقر ديب أمام المحققين بشرائه المركب المستخدم في الإبحار من مواطن سوري في جزيرة «أرواد» السورية، وأنه قبض من الركاب ما مجموعه 16 ألف دولار، علماً أن هذا الرقم بقيّ محل تدقيق مع تأكيدات ناجين أن «تسعيرة» دبب كانت تتراوح بين 4000 و5000 دولار.

وهو كان يدير «شبكة واسعة» من الموظفين والمتعاملين معه في مجال تأمين «زبائن» لرحلات الهجرة غير الشرعية، وكان يستهدف خصوصاً السوريين والفلسطينيين. وتقوم الأجهزة بمتابعة شقيقه و4 أشخاص آخرين بينهم سوري يعملون «سماسرة» لمصلحته.

قضية

الإضراب مستمرّ في «اللبنانية»
وهل تطرح الثقة بالرابطة؟

فاتن الحاج

انتظر رئيس الهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة المتفرّغين في الجامعة اللبنانية، عامر الحلواني، أن ينهي مداخلته قبل أن يطلب من "الأخبار" الخروج من جلسة الهيئة العامة، بحجة الإفساح في المجال أمام الأساتذة للتعبير بحرية عن مواقفهم. في هذه الأثناء، كانت قاعة المؤتمرات في مجمع الحدث تمتلئ بالأساتذة المشاركين في اجتماع تقرير مصير إضراب الجامعة. حجم الحضور (نحو 400 أستاذ) فاجأ الرئيس وبعض أعضاء الهيئة التنفيذية، في حين أن المسار الذي سلكته المداخلات، المؤيدة بأكثريتها للاستمرار في الإضراب، جعل الأساتذة يظنون أن هناك سيناريو مدبراً حبكته أحزاب السلطة المكوّنة للرابطة منذ البداية، قضى بإقصاء الإعلام كخطوة استباقية. وبينما كانت بعض المكاتب التربوية طلبت من محازبيها ومناصريها، عبر رسائل نصية، الحضور والتصويت مع فكّ الإضراب، انقسم جمهورها على هذا الرأي، فمنهم من قاطع الجلسة ومنهم من حضر ليصوّت مع استمراره.

في الواقع، الأساتذة مقتنعون بأن الإضراب ليس الحل المثالي، والهيئة التنفيذية للرابطة مسؤولة بالكامل، برأيهم، عن عدم سلوك طرق أخرى للضغط على السلطة من أجل نيل الحقوق سوى هذا الإضراب "المُخرِق" وغير المؤثر، فيما كان عليها البحث عن حلول وأشكال غير تقليدية في العمل النقابي، ولا سيما في ظلّ الاهتراء الذي يعيشه النظام السياسي ووجود سلطة لا تعمل إلا بمنطق المحاصصة. الأساتذة يشعرون بأنهم مكشوفون نقابياً وليس هناك من أداة تحميهم وتدافع عن مصالحهم، وباتوا غير مستعدين للخروج مرة أخرى خالي الوفاض، من دون تحقيق أي مكاسب حقيقية أضربوا لأجلها أسابيع طويلة.

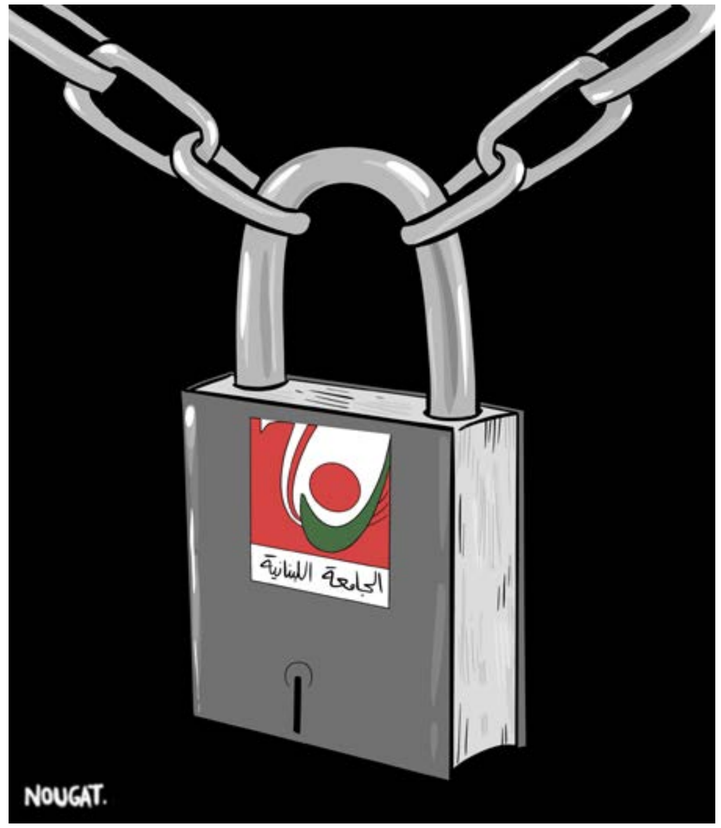

عدم التزام بالإضراب

في بداية الجلسة، قال الحلواني إن الإضراب الذي بدأ منذ شهرين ونصف شهر تقريباً خرق بمعظمه، فهناك تفاوت بين كلية وأخرى وبين فرع وآخر داخل الكلية الواحدة، وبين قسم وآخر داخل كل فرع. وقد أعفى هنا من المسؤولية رئيس الجامعة والعمداء والمديرين "الذين كانوا يقومون بواجباتهم لتسيير الامتحانات"، ملقياً اللوم على

> الأساتذة مقتنعون بأن الإضراب ليس الحلّ المثالي

"الأساتذة الذين لم يلتزموا بقرار رابطتهم". وبعدما عرض الحلواني العطاءات التي نالها الأستاذ من المراسيم المتعلقة بضرب راتبه بـ3 مرات ورفع موازنتَي الجامعة وصندوق التعاضد، أشار إلى أن الرابطة لم تقرّ أي اتجاه للإضراب، وإن هناك رأيين، رأي يقول إن الإضراب "شبه فارط" وينبغي إنهاء كلّ الامتحانات والأعمال الأكاديمية للعام الدراسي الماضي ومن ثم التفكير بمواصلة الضغط مع بداية العام الدراسي المقبل، والرأي الثاني يؤكد أن ما حصل عليه الأساتذة من تقديمات ليس كافياً ويصرّ على الاستمرار في الإضراب. هذا الكلام استفزه حلواني في سياق الجلسة، عندما قال إن الهيئة التنفيذية لم تدع الهيئة العامة لتقرير مصير الإضراب إنما لعرض المعطيات ومناقشة المستجدات واتخاذ التوصيات الملزمة المناسبة"، علماً أن الهيئة العامة بحسب النظام الداخلي للرابطة، هي أعلى سلطة في الجامعة وإليها يعود قرار إعلان الإضراب والرجوع عنه، وما تقرّره ملزم للهيئة التنفيذية وللمجلس المندوبين.

لا للتصويت

بعد ذلك، روت مصادر الأساتذة لـ"الأخبار" تفاصيل أجواء الجلسة التي دامت نحو 3 ساعات عكس خلالها الأساتذة وجعهم وقلقهم من الوضع الذي حلّ بهم وبأبنائهم وخوفهم على مصير الجامعة من سلطة جائرة لم تقرّ الملفات الحيوية من تفرّغ الأساتذة، ودخول الأساتذة المتفرغين في الملاك وإصدار عقود المدربين وتعيين العمداء، كما لم تضع حلولاً منطقية لتأمين عودة سليمة إلى الصفوف، وخصوصاً أن المبلغ المرصود للموازنة التشغيلية للجامعة (500 مليار ليرة) لا يسمح بتسيير التعليم الحضوري، فيما "الكلام عن تطبيق التعليم المدمج (حضوري أونلاين) كذبة كبيرة، لأنه سرعان ما يتحول إلى تعليم عن بعد نتيجة صعوبة انتقال الأساتذة والطلاب إلى كلياتهم".

وأثار المداخلون مسألة تأخير الحوافز والمنح الاجتماعية لأشهر طويلة، بخلاف المساعدات التي تلقّاها موظفو باقي مكوّنات القطاع العام. ومنهم من دعا إلى مساواة الأساتذة الجامعيين بالقضاة، وآخرون قالوا إن بدل الإنتاجية مذلّ للأساتذة وفيه ضرب للوظيفة العامة لكونه مشروطاً بالحضور الجسدي فحسب، وانتقدوا كيف أن خرق الإضراب ضرب وحدة الأساتذة وأطاح مبدأ العدالة والمساواة بين الطلاب. في المقابل، ثمة من دافع عن أهمية تسيير الامتحانات إنقاذاً لمستقبل الطلاب والجامعة التي تخسر الكثير من أساتذتها وطلابها يوماً بعد آخر.

وإذ طلب المجتمعون التصويت لمصير الإضراب، رفض الحلواني ذلك ورفع الجلسة بإعلان استمرار الإضراب وإحالة النقاش إلى الجمعيات العمومية في الكليات، علماً أن الجمعية العمومية لا تقرّر إنما ترفع التوصية إلى الهيئة التنفيذية. هذا الأداء أغضب الأساتذة الذين طالبوا بسحب الثقة والشرعية من الرابطة، معلنين أن الهيئة العامة حقّقت انتصاراً على أحزاب السلطة التي حاولت أن تصادر قرارها.

المكاتب التربوية للأحزاب مع تعليق الإضراب

لم تسر جلسة الهيئة العامة لأساتذة الجامعة اللبنانية كما خطّطت لها المكاتب التربوية للأحزاب السياسية، والتي حاولت أن تحشد الأساتذة باتجاه التصويت ضد استمرار الإضراب. فبعد الضغوط التي مارستها أحزاب السلطة على عمداء الكليات ومديري الفروع لخرق القرار النقابي عبر تسيير الامتحانات والأعمال الأكاديمية، فشلت في تأمين الأغلبية المؤيّدة لتعليق الإضراب، وبدت غالبية الأساتذة المشاركين في جلسة الهيئة العامة، وهي أعلى سلطة نقابية في الجامعة، مع مواصلة الإضراب، باعتباره الخيار الأوحد المتاح لتحصيل الحقوق.

ليس صحيحاً أن أحزاب السلطة السياسية تريد إقفال الجامعة، أو أنها ترى أنها تشكل عبئاً عليها، هي تريد الجامعة لتستمرّ في تحاصصها وتعزيز نفوذها السياسي والطائفي فيها. بسبب هذا التحاصص نفسه، أجهضت القوى السياسية إقرار الملفات الحيوية للجامعة، والتي تساعدها على مواجهة مشاكلها ومنها التفرّغ، الدخول في الملاك، وتعيين العمداء وإقرار عقود المدرّبين... والتي حاولت أن تحشد الأساتذة باتجاه التصويت ضد استمرار الإضراب، ترفض أن تضغط باتجاه استعادة أموال الجامعة المستحقّة المنهوبة من فحوصات الـPCR.

"الأخبار" استطلعت آراء عدد من المكاتب التربوية التي أتيح لها التواصل معها، بشأن رؤيتها للجامعة وموقفها من إضراب أساتذتها. مسؤول قطاع التعليم العالي في تيار المستقبل محمد صميلي رفض الإدلاء بأي تصريح أو موقف، فيما جرى التداول في أن التيار حشد الأساتذة باتجاه التصويت مع الاستمرار في الإضراب.

حزب الله: خذ وطالب

مسؤول ملف الجامعة اللبنانية في التعبئة التربوية لحزب الله، يوسف زلغوط، أيّد تعليق الإضراب انطلاقاً من رؤية متوازنة بين حقوق الأساتذة وحقوق الطلاب ومستقبلهم، داعياً إلى تطبيق القاعدة النقابية: خذ وطالب، باعتبار أن ما حصل عليه الأساتذة معقول ويكفي لشهرين بالحد الأدنى، ويُبنى بعد ذلك على الشيء مقتضاه، فيجري اللجوء إلى أساليب مختلفة للضغط غير الإضراب الذي يفرّغ الجامعة ويهدّد طلابها الفقراء غير القادرين على التسجيل في الجامعات الخاصة.

حركة أمل: لا لتعطيل العام الدراسي

من جهته أشار المسؤول التربوي المركزي في حركة أمل، علي مشيك، إلى أننا "عبّرنا عن موقفنا الرافض للإضراب إن عبر ممثلينا في الهيئة التنفيذية للرابطة أو من خلال إبلاغ رئيس الجامعة بضرورة العودة وإنهاء الامتحانات وإطلاق العام الدراسي الجديد، والتدريس انطلق فعلاً في كلية الهندسة ـ الفرع الثالث في الحدث وكلية الحقوق ـ الفرع الفرنسي". ورأى أن "استمرار التعطيل سيحيل الجامعة إلى جسد بلا روح تمهيداً لإعلان موتها، وهذا ما لن نسمح به، ولا يزايدنّ علينا أحد في الحرص على الجامعة، ونحن لم نمارس ضغطاً على أحد، فهناك أساتذة يدّعون الثورة في العلن وقد سلّموا امتحاناتهم تحت الطاولة لرؤساء الأقسام". ودعا إلى "التعاطي بعقلانية، وأعتقد أن الدولة قامت كلّ ما بوسعها لدعم المؤسسة وملف الـ PCR في عهدة القضاء، وبالتالي لا يحق لأيّ أستاذ أن يقول إنه لن يكون هناك عام دراسي".

التيار الوطني الحر: انخفاض أعداد الطلاب

بدوره رأى المسؤول التربوي المركزي في التيار الوطني الحر، روك مهنا، أن عدم إنهاء العام الدراسي الماضي في الجامعة اللبنانية، ومن ثم المباشرة بالتسجيل للعام المقبل سيأخذان الجامعة إلى الانتحار، محذّراً من الانخفاض الحاد في أعداد الطلاب الذين يهربون إلى الجامعات الخاصة. ودعا مهنا إلى معالجة

> القوى التي تضغط لفكّ الإضراب، لا تفعل شيئاً لاستعادة أموال الجامعة

أوضاع نحو 30% من الأساتذة الموجودين في الخارج ويدرسون في الجامعة "أونلاين" وحسم ما إن كانوا يريدون الاستمرار في العمل مع الجامعة أم لا، لإعادة هيكلة الحاجات. أما بالنسبة إلى أموال الـPCR، فقال إنه يمكن للجامعة أخذ نحو 12 مليون دولار غير متنازع عليها، ما سيساهم في رفع عطاءات الأساتذة، وترك الأموال المتنازع عليها للقضاء، واقترح تقليص المناهج، ما قد يساعد في تطبيق التعليم المدمج وتشغيل الجامعة، وصولاً إلى التعليم الحضوري.

الحزب التقدمي الاشتراكي: أين الخطة الإنقاذية؟

لم تسجل رئيسة اللقاء التقدمي للأساتذة الجامعيين، منى رسلان، موقفاً مباشراً من إضراب الجامعة، باعتبار أن الأزمة الوجودية للجامعة، والبلد بكلّ مؤسساته، ليست محصورة في الإضراب، إنما تكمن في بقاء رئيس الجامعة ووزير التربية في موقع المتفرّج بينما تغرق الجامعة بأهلها، في غياب أي خطة إنقاذية للتعامل معها أو إجراءات استثنائية توقف الانهيار الحاصل وتحمي مستقبل الجامعة، وتعيد لأهلها الأساتذة وطلّابها وموظّفين الحدّ الأدنى من حقوقهم، وإلّا فإنّ تداعيات هذه الأزمة ستؤدّي إلى إفراغ الجامعة من كوادرها وإلى إسقاط دورها التربوي والإنساني والثقافي.

ف. ح

متابعة

الثانويات الرسمية: لا عودة إلى التعليم اليوم

فؤاد بزي

أقرّ مجلس النواب في موازنة العام 2022 إضافة راتبين إلى رواتب الأساتذة وسائر موظفي القطاع العام، ووعد وزير التربية بحوافز مالية (130$) من الجهات المانحة (اليونيسيف) للعاملين في القطاع التعليمي. ولكن، لن ينطلق العام الدراسي اليوم في الثانويات بشكل رسمي، عدا الخروقات، على الرغم من وعود وزير التربية بأن يكون 3 تشرين الأول، اليوم الأول للتدريس في التعليم الرسمي كلّه. ذهب الوزير أبعد من ذلك في لقائه الأخير مع روابط التعليم الرسمي، وطلب من "يلي مش عاجبو التقديمات يستقيل". لم يردّ عليه أحد من "النقابيين" الحاضرين، وواصلوا اجتماعهم وكأنّ كرامة التعليم ما زالت مصانة.

يسمع المتابعون للشأن التربوي الوعود والتمنّيات، فكلّ الجمل تبدأ بـ"سنعقد، سنتابع، سنحاول، سندفع...". هذه الأفعال ذاتها استُخدمت للتعبير عن التقديمات المنتظرة لإطلاق العام الدراسي الحالي في التعليم الرسمي، فصدّقت المكاتب التربوية، ودفعت الروابط إلى الموافقة، إلى أن جاءت المقابلة التلفزيونية الأخيرة لوزير التربية التي تكلّم فيها عن "فجوة في تمويل حوافز الأساتذة لم تؤمّن بعد"، مضيفاً "سنعمل على تأمينها"، الأمر الذي أعاد خلط كلّ الحسابات.

الفعل بالفعل

في المقابل، وصل الأساتذة إلى معادلة "الوعد بالوعد، والفعل بالفعل". وهم يتساءلون اليوم "كيف نعود إلى التعليم ولم تقرّ الموازنة بعد، ولا تأكيدات على أنّ الحوافز المالية ستُدفع مع انطلاقة العام الدراسي". ويضيفون "من اكتوى بالحليب، ينفخ على اللبن". لم تدفع الدولة حتى اليوم بدل نقل العام الدراسي الماضي، وكذلك المساعدات (نصف راتب) عن أشهر نيسان وأيار وحزيران، بالإضافة إلى حوافز بعض الأساتذة. ويشير النقابيون إلى أنّ الموازنة "غير واضحة، وهناك إشكالية في كمية الأموال المرصودة"، ويتخوّفون من "عدم وجود مفعول رجعي، فماذا لو تأخر إقرارها أكثر أو لم تقرّ، نكون قد علّمنا براتب لا يكفي للوصول إلى الثانويات".

لا للجمعيات

تتعاطى المكاتب التربوية مع الأساتذة والثانويات كأنّ الوعود كلّها تحولت إلى أموال في الحسابات، ويبقى فقط أن يعاود الأساتذة عملهم. كما يحاول بعض أعضاء الهيئة الإدارية تنفيذ إرادة أحزابهم والالتفاف على الجمعيات العمومية، إما بالدفع لعدم عقدها تماماً والتوجه للتعليم وفتح الثانويات حيث أمكن، لخلق حالة ضغط على "رافضي العودة"، أو "تلغيم وتمييع" التوصيات التي تصدر عن الهيئة الإدارية وعلى أساسها تعقد الجمعيات، ما يؤدي إلى عدم تنفيذها على الأرض. هذا الأمر أدى إلى خلافات ضمن الهيئة الإدارية، بين ممثلي الأحزاب منهم، الداعين إلى التعليم اليوم الاثنين ونقطة على السطر، وبين من يريد حفظ ماء وجهه فقط والدعوة إلى جمعيات عمومية. وقد علمت "الأخبار" أنّ "ميوعة" التوصيات تكمن في عدم شمولها بند "رفض العودة"، بل تقتصر على بندين اثنين "التعليم لـ 4 أيام أو 3 أيام"، مع العلم أنّ وزارة التربية في تعميمها الأخير سمحت للأساتذة بـ"حصر نصابهم التعليمي بـ 3 أيام" كون التعليم سيكون لـ 4 أيام أسبوعياً، وخفّضت النصاب التعليمي من 20 ساعة أسبوعياً إلى 18.

وعليه، تعمل هذه المكاتب "على القطعة" مع المديرين. في بعض أقضية الجنوب، سيبدأ التعليم اليوم بنصف دوام، وهناك توجّه من بعض الثانويات لعدم الالتزام التام بمقرّرات رابطة التعليم الثانوي، ووُضعت برامج تعليمية لا تراعي حتى تخفيض النصاب الأسبوعي. ويجري تعزيز هذا التوجّه من خلال جمع التبرّعات، مثل "وقود السيارات" الذي أمّنه أحد النواب للأساتذة من مغتربي منطقة بنت جبيل، ما ترك العديد منهم في حيرة، ولا سيّما أنّ من سيوزّع "الهبة" ليس الدولة، بل جهات حزبية. وفي مقابل الترغيب، يبرز الترهيب أيضاً كما حصل في بعبدا، إذ عرض أحد المكاتب التربوية "فريق عمل" على الثانويات يقوم بالتسجيل بدلاً من الأساتذة.

(أرشيف ـ مروان طحطح)

قضية

في شهر التوعية على سرطان الثدي
الدواء الآن... «لا نملك ترف الوقت»

زينب حاوي

جرت العادة، مع انطلاقة شهر التوعية على سرطان الثدي، أن تُنظّم الحملات والنشاطات لتوعية السيدات على أهمية الكشف المبكر عن المرض. تصرّف يبدو أنه بات ترفاً في بلد يفتقد فيه المرضى إلى أدويتهم، فنزلوا مجدداً إلى الشارع للمطالبة بما يطالبون به منذ بدء الأزمة: تأمين الدواء.

«ما بدنا أضوية، بدنا أدوية» عنوان الصرخة التي أطلقتها جمعية «بربارة نصار لدعم مرضى السرطان» للتضامن مع مريضات سرطان الثدي مع بدء شهر تشرين الأول، شهر التوعية حول سرطان الثدي. فرادى وجماعات سار المتظاهرون/ات من «تمثال المغترب» نحو «ساحة الشهداء»، حاملين لافتات تطالب بالاستحصال على أدوية السرطان، ووضعها ضمن أولويات الجهات المعنية، إلى جانب لافتات أخرى (دُوّنت باللغات العربية والفرنسية والإنكليزية)، تعلن رفضها لانتظار مريض السرطان الموت والعدّ العكسي لانتهاء حياته.

واقع المرضى

في شهر تشرين الأول أو «الشهر الوردي» كما يُطلق عليه، عادة ما تنبري المؤسسات الحكومية إلى إضاءة المباني باللون الزهري تضامناً مع مريضات سرطان الثدي، لكن هذه المرة، تواجه المصابات بسرطان الثدي الصابدلة جو سلوم، واصفاً ما يحدث بـ«القطبة الخفية» التي تحاول ترك الأمور على ما هي عليه، أي فقدان الأدوية ودعم السوق السوداء وترك مريض السرطان يعاني. واستعاد سلوم تحرّكاً قام به مع الجمعية أمام القصر الجمهوري، لتوفير 25 مليون دولار لأدوية السرطان، لأن التغطية الحالية لهذه الأدوية التي تصل إلى 7 ملايين دولار شهرياً لا تكفي جميع المرضى. وشدّد سلوم على ضرورة تفعيل نظام التتبّع من قبل «وزارة الصحة» و«نقابة الصيادلة» والمستشفيات، لمنع سرقة الأدوية والاستيلاء عليها، والمسارعة إلى قوننة هذا النظام، داعياً إلى توزيع دواء السرطان مجاناً على الجميع من دون استثناء، حتى لو لم يكن المريض يستفيد من تقديمات «وزارة الصحة»، ويتبع لجهة ضامنة كـ«الضمان الاجتماعي» أو «تعاونية موظفي الدولة».

ماذا يفعل الوزير؟

بدوره طبيب الأورام السرطانية تصرخ من الوجع». تحدّث نصار عن المصابات بسرطان الثدي اللاتي يستطعن النجاة والشفاء من المرض، لكن مع انقطاع الأدوية انتقلن إلى الدرجة الرابعة ومواجهة الموت. كذلك تناول كلفة العلاج في المستشفيات، وكيف بات المريض يفضّل تقليص عددها رغم ضرورتها بسبب كلفتها الباهظة (كلّ جلسة تُكلف تقريباً 20 مليون ليرة).

إلى جانب نصار، وقف نقيب الصيادلة جو سلوم، واصفاً ما يحدث بـ«القطبة الخفية» التي تحاول ترك الأمور على ما هي عليه، أي فقدان الأدوية ودعم السوق السوداء وترك مريض السرطان يعاني. واستعاد سلوم تحرّكاً قام به مع الجمعية أمام القصر الجمهوري، لتوفير 25 مليون دولار لأدوية السرطان، لأن التغطية الحالية لهذه الأدوية التي تصل إلى 7 ملايين دولار شهرياً لا تكفي جميع المرضى. وشدّد سلوم على ضرورة تفعيل نظام التتبّع من قبل «وزارة الصحة» و«نقابة الصيادلة» والمستشفيات، لمنع سرقة الأدوية والاستيلاء عليها، والمسارعة إلى قوننة هذا النظام، داعياً إلى توزيع دواء السرطان مجاناً على الجميع من دون استثناء، حتى لو لم يكن المريض يستفيد من تقديمات «وزارة الصحة»، ويتبع لجهة ضامنة كـ«الضمان الاجتماعي» أو «تعاونية موظفي الدولة».

(حربوت بو حيدر)

فادي نصر، تحدّث عن نقص الأدوية التي لا تكفي لجميع المرضى، وسرد جزءاً من معاناة الطبيب الذي بات مضطراً في الوضع الحالي إلى الاختيار بين المرضى، لإعطاء الأدوية للبعض منهم. ليرتفع الصوت أكثر مع رائف رضا، رئيس «التجمع الطبي الاجتماعي» وممثل «الرابطة الطبية الأوروبية الشرق أوسطية»، الذي حمّل وزير الصحة المسؤولية، واصفاً ما يحصل بالجريمة، والتي تحتاج إلى وزير فاعل وناجح لمنع مريض السرطان من انتظار لحظات موته.

في التظاهرة أيضاً، سالت دموع المعتصمين، لدى سماع شهادة «فاديا» (25 عاماً)، إحدى المصابات بسرطان الثدي، والتي قالت إن علاجها توقف منذ خمسة أشهر بسبب انقطاع الدواء، وتوزيعه على «المحسوبيات». الشابة رفضت انتظار الموت «ما فينا نضلّ ساكتين وعم نلطم ع حالنا ونتوجع»، وتوجهت إلى المسؤولين الذين «خسروا إنسانيتهم» بالقول: «أنا مش رح موت انتو رح تموتو».

وفي ختام التظاهرة، علت الأصوات بين بعض المشاركات المصابات أيضاً بسرطان الثدي، وبين النائب أديب عبد المسيح الذي حضر إلى جانب النائبة غادة أيوب، إذ سرعان ما تطوّر هذا الغضب ليتحوّل إلى حالة رفض لكل الوعود التي ينطق بها من هم في السلطة، بعدما وعد عبد المسيح بنقل الصرخة إلى مجلس النواب، فاعترض البعض على المسار الذي سيتخذه أي مرسوم قانون يخصّ مرضى السرطان: «ما عنا وقت» تقاطع إحداهنّ النائب اللبناني معترضة على كلامه، وتفهمه بأن ليس لدى المرضى ترف الوقت!

اليمن

فشل التمديد الثالث: أميركا تُخاطر بالهدنة

حتى ليل أمس، فشلت كلّ الجهود الإقليمية والدولية في إقرار تمديد ثالث جديد للهدنة في اليمن. بعدما كانت «أنصار الله» أعلنت وصول هذه الجهود إلى طريق مسدود، مُكرّرةً تهديدها باستهداف الشركات النفطية الأجنبية في البلاد. ومع بطرا جديد خلال الساعات المقبلة، تكون الجبهة اليمنية مُقبلةً على جولة تصعيد إضافية، ربّما لا تتجاوز حدود التذكير «النافع»، بهدف إفهام «الراعي» الأميركي بأن حرصه على إدامة الهدوء في تلك الجبهة، خدمةً لمصالحه في المواجهة الدائرة على مستوى العالم، لا يمكن أن يُحقّق مبتغاه من دون مقابل، وأنه سيكون عليه تسليط مزيد من الضغوط على حلفائه الذين بذلوا في الأيام الأخيرة أقصى جهودهم من أجل وضع العصيّ في دواليب الاتفاق على البند الأكثر حيوية بالنسبة إلى صنعاء، والمتمثّل في الرواتب. وإنْ يكن، فإن «أنصار الله» أعدّت العدّة جيّداً للسيناريوات كافة، بما فيها تجدّد القتال، بعدما لمست استمرار رهان «التحالف» على ورقة الحصار باعتباره «الوسيلة الأسهل لتركيع اليمنيين»

لقمان عبد الله

بلغت تفاهمات الهدنة في اليمن طريقاً مسدوداً، على خلفية العرقلة السعودية التي تهدف إلى إبقاء الورقتَين الإنسانية والاقتصادية رهينةً تتحكّم بواسطتهما في هذا البلد. وفيما حثّت واشنطن خُطاها، أخيراً، لتجديد الهدنة وتوسيعها، فهي لم تضغط بالقدر الكافي على حليفتها الرياض، وباستثناء الاتصال الذي أجراه وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، بنظيره السعودي فيصل بن فرحان، وذكّره خلاله بأن وقف إطلاق النار يقع ضمن المندرجات التي تعهّد بها الطرفان أثناء زيارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، للمملكة، لم تفعل الإدارة الأميركية شيئاً يُذكر.

سواء في الحرب أو في المفاوضات، لم تتوقّف الإدارة الأميركية عن ربْط لقمة عيش اليمنيّين ودوائهم وأواصرهم الاجتماعية، بأثمان سياسية تحاول فرضها. إلّا أن التحوّلات العالمية الناتجة من المواجهة الروسية - الغربية في أوكرانيا، وما نتج منها من ارتفاع هائل في أسعار المحروقات، بدّلت موقف واشنطن إزاء التهدئة. فأكثر الولايات المتحدة، في الأسابيع الأخيرة، من بيانات صادرة عن دوائر سياسية مختلفة، تتعلّق بموافقتها وحلفائها على مطالب رفع الحصار ودفع رواتب الموظفين المدنيين، لكن يبدو أن عراقيل الوكلاء حالت دون تجديد الهدنة وتوسيعها. وتعقيباً على ما تقدّم، قال رئيس وفد صنعاء المفاوض، محمد عبد السلام، في بيان، إنه «خلال ستة أشهر من عمر الهدنة، لم نلمس أيّ جدية لمعالجة الملف الإنساني كأولوية عاجلة وملحّة»، و«اتضح أن دول العدوان بعدما استنفدت كل أوراقها لم يَعُد أمامها إلا استهداف معيشة الشعب اليمني، باعتبارها الوسيلة الأسهل لتركيعه، واستخدامها كتكتيك عسكري وأداة حرب للضغط عليه. وأصبح رهانها على الورقة الاقتصادية واستمرار الحصار، رهاناً واضحاً بعدما أفلست كل رهاناتها العدوانية الأخرى».

وعلى إثر فشل الوصول إلى تفاهمات من شأنها تمديد التهدئة وتوسيعها، اصطفّت أكثر إلى جانب حلفائها. وفي هذا الإطار، تقول مصادر مواكبة للمفاوضات، لـ«الأخبار»، إن «قبول صنعاء للهدن السابقة، في مقابل رفع جزئي للحصار إنّما جاء استجابةً للمقتضيات الوطنية والإنسانية، والوعود التي تلقّتها بالرفع الكلّي للحصار قبيل انتهاء الهدنة الثانية». وجاء ذلك أثناء زيارة الموفد العُماني لصنعاء، قبيل انتهاء الهدنة، وعلى هذا الأساس جُدّدت لمرّة ثالثة».

> **تعتمد واشنطن وحلفاؤها في التفاوض مع صنعاء الاستراتيجية الإسرائيلية مع قطاع غزة**

تعتمد واشنطن وحلفاؤها في التفاوض مع صنعاء الاستراتيجية الإسرائيلية مع قطاع غزة، أي محاولة فرض معادلة «الغذاء مقابل الأمن». وهي معادلة طُبّقت بهدف تمكين قطاع غزة من الحصول على فوائد اقتصادية ومعيشية والتنعّم بها مع فترة هدوء، ومن ثم اشتراط العوائد السياسية في مقابلها. لكنّ ثمّة فوارق كبيرة بين الساحتَين اليمنية والفلسطينية، من حيث المساحة وعدد السكان والواقع الجغرافي ووحدة القيادة، كلّها عوامل أدّت إلى فشل هذا النموذج. فمنذ وصول الخيار العسكري في اليمن إلى طريق مسدود، وفي أوّل جولة مفاوضات بين أطراف الصراع في جنيف، بعد أشهر قليلة من بدء الحرب، رفضت صنعاء بشكل قاطع ربْط الملفّات الإنسانية بالإغاثية والاقتصادية بالمسار السياسي، أو تقديم تنازلات للاستفادة من تلك الملفّات. وبقيت على موقفها هذا، على رغم استهداف المدنيين بشكل متعمّد والتهديد بتجويع الشعب وتحويل الملفّات الإنسانية إلى أداة من أدوات الحرب. ولم تتزحزح صنعاء قيد أنملة عن مبدأ فصْل المسارات ورفْض قبول تناول المسار السياسي بأيّ شكل، ما لم ينتفع الشعب اليمني من حقّه الطبيعي باعتباره حقّاً إنسانياً تكفله القوانين الدولية. ويقول مطّلعون على المفاوضات مع واشنطن، إن الأيام المقبلة يمكن أن تظهر الفرق بين واشنطن ووكلائها الذين توزّعوا بين معارض للشروط الإنسانية للهدنة ومؤيد لها، وهو تباين يأتي عادة وفق الأهداف الخاصة بكلّ طرف. على أن العقبة الكأداء دائماً تتمثّل في موقف السعودية التي لا يمكن أن تحيد عن عقلية «النتائج الصفرية» لليمن، بمعنى الهزيمة الكاملة. وإذا اضطرّت إلى ترك تلك العقلية، فيكون ذلك بشكل مؤقّت وتحت ضغوط شديدة من حليفتها الأميركية. وعلى رغم خضوعها القسري، تسعى الرياض إلى تجويف التفاهمات وتشتيتها كتعبير عن عدم رضاها عن قوّة الضغط الأميركي، أمّا الأطراف الأخرى الحليفة لواشنطن، فهي أقلّ حدّة بالنسبة إلى المسارات المختلفة، وأقلّ طلباً له «النتائج الصفرية»، لعلمها أن الخيار العسكري لم يَعُد مجدياً، وخوفاً من انتقال دائرة النيران إلى عواصمها، وهذا ينطبق على الإمارات.

في نهاية الأمر، فإن الحرب على اليمن أميركية، تُنفّذ بأدوات إقليمية ومحلية، مع ما يتوافق مع المصلحة العليا لواشنطن. ومن الواضح أن الأخيرة معنيّة بتجديد الهدنة مهما كانت أثمانها، إذ إنها تحصل من خلالها على مصالحها الرئيسيّة في تأمين الملاحة البحرية وإبعاد النيران عن الآبار والمنشآت النفطية في دول العدوان، ولا سيما أن عملية استئصال «أنصار الله» من اليمن غير ممكنة. وهذا يعني أن تجديد الهدنة تحصيلٌ حاصل من الناحية التقديرية. وما يعزّز مصلحة واشنطن في تمديد وقف إطلاق النار وتوسيعه، ولو آجلاً، هو يأسها من إمكانية نجاح الجيش اليمني في الخيار العسكري، والتأكد من عدم قدرتها على الوصول به إلى النتائج المرجوة، أو أنها ستدخل مباشرة عبر اجتياح الأراضي اليمنية، وهذا أيضاً غير مضمون النتائج، إضافة إلى أن مسوّغاته الشعبية والقانونية غير متوفرة حالياً، فضلاً عن انشغالها في الحرب الروسية - الأوكرانية. وعليه، ليس أمام الأتباع، أي السعودية، في هذه الحالة، سوى التعطيل، وهي محاولات لن يكتب لها النجاح.

لم تتوقّف الإدارة الأميركية عن ربط لقمة عيال اليمنيين بأثمان سياسية تحاول فرضها (أ ف ب)

صنعاء تُحكِم استعداداتها: البحر وُجهةً للتصعيد

صنعاء - رشيد الحداد

انقضت، مساء أمس، المهلة المحدَّدة للهدنة الإنسانية والعسكرية التي رعتها الأمم المتحدة في اليمن، من دون الإعلان عن تمديدها. وسبق انتهاءها، صخب وضجيج ناتج من محاولات المعنيّين بالملفّ إنقاذ وقف إطلاق النار الذي وضعت صنعاء، شرطاً واضحاً لتمديده: صرف رواتب الموظفين من عائدات النفط والغاز. وقالت مصادر دبلوماسية مطلعة، لـ«الأخبار»، إن موقف حكومة عدن إزاء بند الرواتب، لم يتغيّر، فهي لا تزال ترفض القبول بمطالب صنعاء، صرْف رواتب جميع الموظّفين من عائدات النفط والغاز، مكتفيةً بالحديث عن هامش إيرادات السفن القادمة إلى ميناء الحديدة لصرف رواتب أعداد محدودة من الموظّفين، وهو ما قوبل برفض «أنصار الله». وجدّدت، في هذا الإطار، تحذيرها للشركات العاملة في إنتاج النفط والغاز في المحافظات الخارجة عن سيطرتها، مهملةً إيّاها ساعات (انتهت مع موعد انتهاء الهدنة) لتعليق أنشطتها في نحو 12 قطاع إنتاج نفطياً. والمغادرة الطوعية، مهدّدةً باستهداف أيّ شركة تتجاهل التحذير بعد انتهاء الهدنة، وذلك لوقف نهب النفط اليمني الذي يتمّ تحويل عائداته إلى حساب خاص في «البنك الأهلي» السعودي. ووفق أرقام نشرتها صنعاء، تتجاوز إيرادات مبيعات النفط الخام شهرياً الـ200 مليون دولار، تكفي 50 مليوناً منها لتمويل نفقات الرواتب. كما تتّهم حكومة الطرف الآخر ودول «التحالف» بسرقة النفط اليمني وتصدير نحو 190 مليون برميل نفط، بين عامَي 2016 و2022، بقيمة 14 مليار دولار، من دون صرف مستحقّات الموظّفين.

وبدت «أنصار الله» التي سبق أن دعت «عقلاء» الطرف الآخر إلى عدم جرّ الأوضاع نحو مزيد من التعقيد، ولوّحت على لسان رئيس «المجلس السياسي الأعلى»، مهدي المشاط، بـ«حرب ضروس» ستتجاوز نيرانها الرياض وأبو ظبي، وستشعل الأسعار في أسواق النفط العالميّة، عازمةً على إنهاء الفوائد التي حصدتها الولايات المتحدة خلال أشهر الهدنة الستّة. كما تعتزم صنعاء، التي سبق أن أعلنت عن امتلاكها سلاح ردع بحري جديد يمكّنها من استهداف أيّ هدف ثابت أو متحرّك في البحر الأحمر أو البحر العربي أو خليج عدن، وقف صادرات النفط السعودي للأسواق العالمية، في حال عدم الموافقة على مطالبها الإنسانية. وبحسب مصدر عسكري في الحركة، فإن «ما بعد الهدنة لن يكون كما قبلها»، إذ أشار، لـ«الأخبار»، إلى أن صنعاء «أقامت الحجّة الكاملة على دول العدوان، وكشفت نوايا الطرف الآخر الذي راوغ على مدى ستة أشهر من الهدنة الهشّة»، متوقّعاً أن تعود عمليات «كسر الحصار» التي توقّفت قبيل دخول الهدنة حيّز التنفيذ، ولكن هذه المرّة بـ«تكتيك مختلف وبمشاركة فاعلة من قِبَل القوات البحرية». ونفى المصدر أن «يكون الهدف من تهديدات صنعاء، تقوية أوراقها على طاولة التفاوض، وانتزاع المزيد من المكاسب، بخاصة أن مطالبها ذات طابع إنساني».

وكان رئيس وفد صنعاء المفاوض، محمد عبد السلام، أعلن، في بيان، عن وصول التفاهمات في شأن الهدنة إلى «طريق مسدود»، محمّلاً دول العدوان المسؤولية الكاملة عن «انهيار مساعي السلام». بدوره، استبق «المجلس السياسي الأعلى» انتهاء الهدنة، مساء أمس، بالتأكيد أنه «لن نسمح بأن تتحوّل الهدنة إلى غاية كونها كانت مجرد وسيلة للوصول إلى اتفاق نهائي»، مبدياً استهجانه من «تلكّؤ الأمم المتحدة وطرْحها لورقة لا ترقى لمطالب الشعب اليمني، ولا تؤسّس لعملية السلام». وأضاف: «سنتّخذ اللازم بما من شأنه الحفاظ على المصلحة الوطنية العليا وتضحيات الشعب اليمني». وإذ لفت إلى أنه «لن تنطلي على الشعب اليمني الوعود الكاذبة وباستطاعته انتزاع حقوقه التي يتمّ نهبها»، دعا المجلس إلى «اليقظة والجاهزية الكاملة للتعامل مع أيّ موقف نتيجة الإعاقات التي يقوم بها تحالف العدوان».

وصلت التفاهمات في شأن الهدنة إلى طريق مسدود (أ ف ب)

تقرير

أوكيناوا اليابانية... «كيس رمل» في حروب واشنطن

ترزحُ أوكيناوا اليابانية، منذ احتلالها في عام 1945، تحت العبء الأميركي. وعلى رغم مرور 50 عاماً على عودتها إلى اليابان، إلّا أن القوات الأميركية لم تغادرها أبداً، محوّلةً الجزيرة إلى قاعدة عسكرية ضخمة تُركّز فيها أغلب انتشارها العسكري في اليابان. وفيما يعاني شعبها من: الضجة والتلوث وحوادث اصطدام الطائرات، ومئات الجرائم التي تصل إلى القتل والاغتصاب، يتخوّف السكان، مع زيادة التوتّر في بحر الصين، من تحويلهم إلى أكياس رمل للأميركيين، في أي حربٍ قد تكون مقبلة

صهيب العتر

«سنُستخدم كدروع بشرية للقواعد العسكرية، وليس العكس. لا نريد أن يتمّ استخدامنا، ولا نريد استخدام بحارنا وغاباتنا وأراضينا وسمائنا في صراعات الدول». هكذا لخّص، لموقع «إنترسبت» الأميركي، كاتبُ الرسالة التي وصلت إلى الكونغرس مطلع الشهر الفائت، موقفَ شريحة واسعة من سكان جزيرة أوكيناوا اليابانية، من 32 قاعدة ومنشأة عسكرية أميركية، تحتلّ خُمس مساحتها. وأوكيناوا هي جزيرة تتبعها إدارياً سلسلة جزر في أقصى الجنوب، تنتهي بجزر ريوكيو في الشمال الشرقي لتايوان. ويصادف العام الجاري مرور 50 عاماً على إعادتها إلى اليابان في عام 1972، بعدما شرّعت «اتفاقية سان فرانسيسكو 1951»، عقب الحرب العالمية الثانية، الاحتلال الأميركي لها. حوّلت واشنطن مع مرور الوقت، الجزيرة التي قتلت ثلث سكانها، إلى قاعدة عسكرية ضخمة لقواتها في المحيط الهادئ، حيث باتت اليوم مَركزاً لـ 70% من القواعد الأميركية في اليابان، ويتموضع فيها أغلب القوات الأميركية في اليابان، التي يُقدّر عديدها بـ 54 ألف عسكري، هم تقريباً نصف الانتشار العسكري في منطقة المحيط الهادئ.

على أبواب الذكرى الخمسين، رجّحت استطلاعات رأي في أوكيناوا، كفّة رافضي تركّز القوات الأميركية في اليابان، على أراضي الجزيرة التي لا تُشكّل سوى 0,6% من مساحة الدولة. هو رفضٌ استرسل مدير «مشروع العدالة البيئية في أوكيناوا»، هيديكي يوشيكاوا، في شرحه للجنتَي القوات المسلحة في مجلسي النواب والشيوخ الأميركيَّين، في الرسالة التي وقّعتها 87 منظمة يابانية ودولية، مطالباً المُشرّعين الأميركيين بـ«أخذ زمام المبادرة لإغلاق قاعدة فوتينما الجوية الخطيرة، وسحب خطّة بناء المنشأة البديلة لها (FRF)».

القاعدة «الأخطر في العالم»

في عام 1945، أنشأت القوات الأميركية، عقب احتلالها أوكيناوا، قاعدة «فوتينما» الجوية على أنقاض مجموعة قرى وأراضٍ زراعية في مدينة جينوان. بعد أكثر من خمسة عقود، حلّقت مروحية وزير الدفاع الأميركي، دونالد رامسفيلد، فوق «فوتينما»، خلال جولة تفقّدية لقواته في الجزيرة. يُروى أن الرجل صُعق من المشهد الذي رآه، ووصف القاعدة بأنها «الأخطر في العالم». شاهد رامسفيلد مدينة مكتظّة بالسكان يتوسّطها مدرج جوّي، يزدحم محيطه الملاصق لحدود القاعدة، بالمساكن والمدارس والمستشفيات. ما رآه رامسفيلد في عام 2003، لم يكن سوى الرعب الذي يعيشه سكان جينوان يومياً. في العام التالي فقط، اصطدمت مروحية «CH-53D» في حرم «جامعة أوكيناوا الدولية»، متسببةً بأضرار في مباني الجامعة، ولـ«حُسن الحظّ» سوى طاقم المروحية، لم يُصب أو يُقتل أحد». ليس الخوف من تحطّم الطائرات، وحده ما يرزح تحته السكان؛ إذ يعاني هؤلاء من «تلوث الضوضاء» الذي تتسبّب به الحركة الجوية، والتي يتجاوز مستوى ضوضائها «مستوى المعايير البيئية اليابانية 30 مرة يومياً». وللمطالبة بوقف الطلعات الجوية أو تخفيضها، رفع آلاف السكان دعاوى قضائية جماعية ضدّ الحكومة اليابانية والجيش الأميركي، وقد حكمت المحاكم اليابانية «مراراً وتكراراً بأن المدّعين يعانون جسدياً وعقلياً من تلوث ضوضاء الطائرات». لكن، لا حركة الطائرات توقّفت، ولا معاناة هؤلاء كذلك، فلا ولاية قضائية لمحاكم اليابان على القاعدة الأميركية، المبنية على أرض يابانية؛ ولا تقف معاناة السكان هنا، فأهالي المنطقة المحيطة بالقاعدة معرّضون لمواد كيماوية «مسرطنة وخطرة»، من خلال الانسكابات العرضية وعبر تصريفها. وقد باتت ينابيع وآبار جوفية في محيط القاعدة كانت تستخدم للشرب وريّ المزروعات، غير صالحة للاستعمال اليوم، بسبب التلوّث الذي الحقته القاعدة بها.

> **حوّلت واشنطن الجزيرة التي قتلت ثُلث سكانها، إلى قاعدة عسكرية ضخمة لقواتها في المحيط الهادئ**

الاغتصاب، «FRF»... والردع

في عام 1995، اغتصب ثلاثة عسكريين أميركيين فتاة عمرها 12 سنة من سكان أوكيناوا. أغضبت الجريمة المجتمع المحلّي، ودفعت بعشرات الآلاف إلى الشارع للاحتجاج على الوجود الأميركي في الجزيرة. لم تكن تلك الجريمة البشعة سوى واحدة من مئات الجرائم التي ارتكبتها القوات الأميركية على أرض أوكيناوا، وقد تجاوزت، حتى عام 2020، الستة آلاف جريمة، منها 129 جريمة اغتصاب، وفق «مجلس جميع أوكيناوا لحقوق الإنسان». في العام التالي، حطّت طائرة الرئيس الأميركي، بيل كلينتون، على الجزيرة، لتتشكّل بعدها لجنة عمل مشتركة بين البلدين، انتهت إلى موافقة الولايات المتحدة على إعادة آلاف الأفدنة التي تشغلها قواتها، منذ الحرب العالمية الثانية، إلى أوكيناوا، ومن بينها الأراضي التي تقوم عليها قاعدة «فوتينما» الجوية، عقب بناء بديلٍ لها في موقع آخر داخل الجزيرة، خلال خمس إلى سبع سنوات. مرّ 26 عاماً، ولم تُنقل القاعدة بعد إلى خليج هينوكو أورا في القسم الشمالي من الجزيرة، الذي اعتُمد كموقع بديل لـ«فوتينما». فالمشروع «يتحدّى مبدأ الديموقراطية وسيادة القانون والعدالة البيئية». وقد عبّر شعب أوكيناوا في عامَي 2014 و2018 عن موقفه الرافض له من خلال إعطاء أصواته لحاكمَين معارضَين للمشروع، وصوّت 72% في استفتاء غير ملزم في عام 2019 ضدّ بناء المنشأة البديلة. وما يزيد حنَق المعارضين، عدم المبالاة بمخاطر المشروع: من ردم الخليج الذي يُدمّر ثروته البيئية، إلى هشاشة قاعه الذي «لا قدرة على تدعيمه»، وصولاً إلى «الصدوع النشطة» تحت موقع البناء. ووفق «The Nation» الأميركية، فإن عمليات الردم تستخدم أراضي تمثّل بقايا ضحايا الاحتلال الأميركي لأوكيناوا، و«إذا استمرت الخطة كما هي مكتوبة، فسيتم بناء القاعدة العسكرية الأميركية على أساسٍ مليءٍ بعظام قتلى الحرب».

زادت تطوّرات زيارة رئيسة مجلس النواب الأميركي، نانسي بيلوسي، إلى تايوان، أزمةَ الانتشار الأميركي في أوكيناوا تعقيداً، لما تُمثّله من عقدة استراتيجية للقوات الأميركية في منطقة المحيط الهادئ، عدا عن كونها تستضيف القواعد العسكرية الأقرب إلى تايوان، في ما لو قرّرت واشنطن التدخل عسكرياً لصالح تايبيه، ضدّ بكين. في المقابل، أقلق دقّ طبول الحرب في مضيق تايوان سكان الجزيرة، فهم لن يكونوا بمنأى عن الضربات الصينية التي سيكون هدفها الأول، في أيّ حربٍ تكون واشنطن طرفاً فيها: القواعد الأميركية في أوكيناوا. لا يُقنع يوشيكاوا والموقّعون على رسالته إلى الكونغرس، التحجّج بضرورات الردع للاستمرار في مشروع «FRF». بالنسبة إليهم، فإن «بناء قاعدة أميركية عملاقة أخرى في أوكيناوا، لا يُقلّل، بل يزيد من احتمالية الهجوم» على جزيرتهم.

فلسطين

غضب الضفة لا يهدأ: المواجهة الشاملة أقرب

يتنامى الغضب الشعبي جرّاء الجرائم الإسرائيلية المتواصلة في الضفة والقدس المحتلّتَيْن، فيما تتصاعد توازياً العمليات الفدائية، التي بات انفلاشها يتهدّد الكيان، على رغم مساعيه لِلجم حالة المقاومة المُتشكّلة خصوصاً في مخيم جنين، ونابلس. وتوازياً، تعمل السلطة الفلسطينية على «احتواء التصعيد»، ومحاولة إقناع المطاردين بتسليم سلاحهم، وضمان عدم ملاحقة قوات الاحتلال لهم، في مقابل عزوفهم عن المشاركة في عمليات المقاومة، في ظلّ تلويح الاحتلال بشنّ عملية واسعة في المخيم، أو حتى في شمال الضفة الغربية

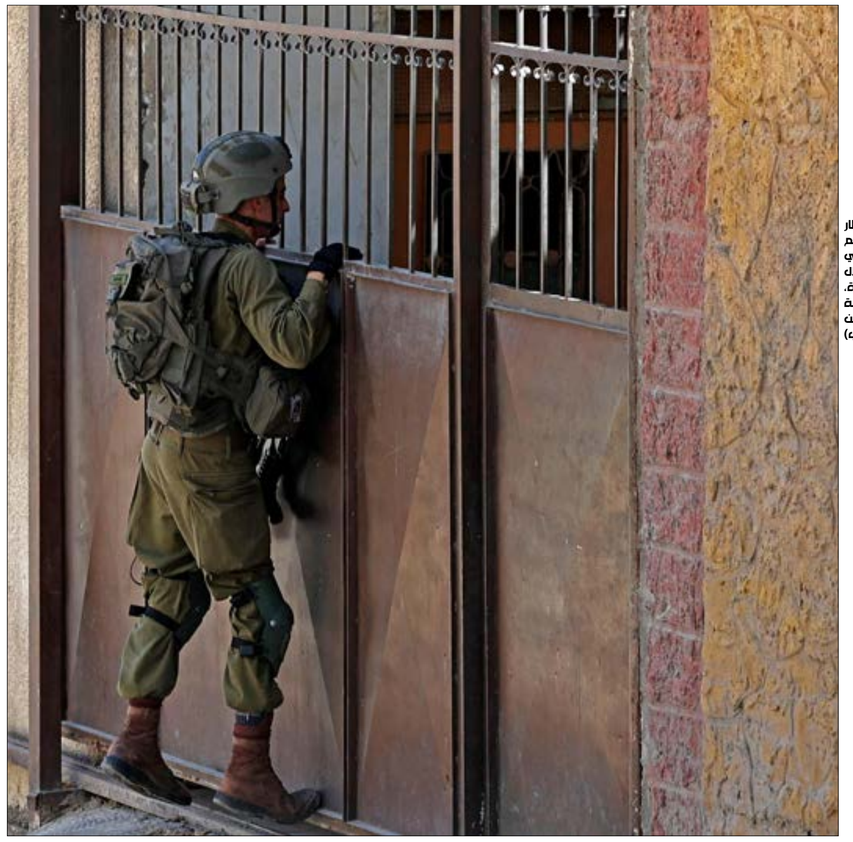

تشخص الأنظار نحو مخيم جنين، الذي تحول، خلال الأيام الماضية، إلى قبلة للمقاومين (أ ف ب)

رام الله - **أحمد العبد**

لا تزال تداعيات العدوان الذي شنّه جيش الاحتلال الإسرائيلي على مدينة جنين، الأربعاء الماضي، وارتقى فيه أربعة شهداء، تلقي بظلالها على الضفة الغربية، حيث يتنامى الغضب الشعبي من الجرائم الإسرائيلية، وتتصاعد توازياً العمليات الفدائية. ونفّذ مقاومون من مجموعات «عرين الأسود»، صباح أمس، عمليّتَي إطلاق نار، الأولى قرب بلدة بيت فوريك شرقي نابلس، استهدفت مركبة وحافلة للمستوطنين، وأصيب فيها مستوطن، والثانية عند مدخل قرية سالم. وفُرض على إثر العمليتَين إغلاق كامل للبلدتَين، حيث شنّت قوات الاحتلال عمليات مداهمة وتفتيش، تخلّلتها مواجهات مع الشبان.

وشهدت الضفة الغربية، خلال الساعات الماضية، مواجهات عنيفة في أعقاب استهداف مركبة إسرائيلية قرب مدينة يطا جنوبي الخليل، ونقطة عسكرية لجيش الاحتلال في جبل جرزيم، وإطلاق نار في اتجاه مستوطنة «بيت إيل» شمالي رام الله، فيما استهدف مقاومون حاجز الجلمة قرب جنين بعبوات محلية الصنع من طراز «كواع». وعاد زخم المواجهات الليلية في أكثر من منطقة في مدينة القدس، كان أبرزها استهداف مكتب عضو «الكنيست» المتطرف، إيتمار بن غفير، في حي الشيخ جراح، بزجاجة حارقة، ما أدّى إلى احتراقه. وعلى إثر الاستهداف، قام بن غفير - برفقة مجموعة من المستوطنين - بتنظيم مسيرة عدوانية في الحي، حيث تصدّى الأهالي لهم. كذلك، شهد حيّ الطور في المدينة مواجهات عنيفة، ألقى خلالها شبان زجاجات حارقة في اتجاه مستوطنة «بيت أوروت»، فيما اندلعت مواجهات مع قوات الاحتلال في بلدة سلوان، وشهدت بلدة العيزرية، مساء السبت، اشتباكاً مسلّحاً أعقب تشييع الأهالي جثمان الشهيد فايز دمدوم، الذي ارتقى برصاص جنود الاحتلال، إضافة إلى مواجهات وعمليات إلقاء حجارة في العديد من المناطق في بيت لحم ورام الله وقلقيلية. وفي موازاة هذا الزخم، يفرض العدو حالة تأهّب قصوى في الضفة والقدس المحتلّتَين، مع ازدياد الإنذارات الساخنة بتنفيذ عمليات فدائية، بالتزامن مع «الأعياد اليهودية» («عيد العرش»، و«عيد الغفران»)، المستمرّة لغاية الـ 17 من الشهر الجاري، والتي يُتوقّع أن يقوم المستوطنون خلالها باقتحامات واسعة للمسجد الأقصى، فيما أعلنت «جماعات الهيكل» عن مكافآت مالية للذين يتمكّنون من نفخ البوق داخل «الأقصى»، أو إدخال القرابين النباتية إلى ساحاته.

في هذا الوقت، تتضح الأنظار نحو مخيم جنين، الذي تحوّل، خلال الأيام الماضية، إلى قبلة الفلسطينيين، من مواطنين عاديين وقيادات سياسية وشخصيات وطنية، لتقديم العزاء بشهداء المخيّم، ومناصرة المقاومين، وتحديداً فتحي خازم أبو الرعد، الذي بات أيقونة المقاومة في الضفة وجنرالها. وقالت مصادر خاصة، لـ«الأخبار»، إن قيادات من أعضاء اللجنة المركزية لحركة «فتح»، مثل عباس زكي وتوفيق الطيراوي وعزام الأحمد ومرّدلال سلامة، قدموا إلى بيت العزاء لمقابلة أبو الرعد، وبعضهم صرّح علانية بمواقف غير معهودة تدعم المقاومة. وأعربت المصادر عن خشيتها من أن بعض تلك الزيارات ربّما تهدف إلى ممارسة الضغوط على أبو الرعد من أجل احتواء التصعيد في المخيّم، وبحْث إمكانية تسليم نفسه للأجهزة الأمنية الفلسطينية، في ظلّ تلويح الاحتلال بشنّ عملية واسعة في مخيم جنين، أو حتى في شمال الضفة الغربية. وجاءت هذه الزيارات في أعقاب اجتماعَين عقدهما رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس: الأوّل مع قادة الأجهزة الأمنية ومحافظي الضفة، طالبهم في خلاله بـ«فرض الأمن والأمان وتطبيق سيادة القانون»؛ والثاني مع اللجنة المركزية لحركة «فتح». ويحظى أبو الرعد بمكانة مرموقة ليس في جنين ولدى المقاومين فحسب، بل في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث وُضعت صورة عملاقة له على أحد المباني، فيما رُفعت صوره في مهرجان حاشد نظّمته حركة «حماس» في القطاع. وقد اكتسب الرجُل مكانته تلك بعد استشهاد نجْليه رعد وعبد الرحمن، والصلابة التي ظهر فيها خلال تشييع أحدهما في مخيم جنين، وموقفه الوحدوي وانحيازه إلى خيار المقاومة. لكن تصريحه الذي دعا فيه أبناء الأجهزة الأمنية إلى الانخراط في المقاومة وترْك خيار العبث والوهم، أثار مخاوف الاحتلال من اتّساع ظاهرة انخراط عناصر الأمن الفلسطيني في عمليات المقاومة. وفي هذا الإطار، كتب الصحافي الإسرائيلي، أوهاد بن حمو، في «القناة 12» العبرية، أن قادة الأجهزة الأمنية الفلسطينية التقوا مع رئيس السلطة للاستفسار عمّا يمكن فعله في حالة فقدان السيطرة على عناصر الأجهزة الذين يذهبون إلى تنفيذ عمليات. وجاء الرد من أحد قادة الأجهزة، الذي قال لعباس: «لا يمكن السيطرة على عامّة العناصر والجنود في الأجهزة الأمنية».

وإزاء الضغوط التي تمارس واشنطن

> **حذّرت «حماس» من أن انتهاكات الاحتلال في الأقصى تجعله في عين الخطر، وتجعل المنطقة كلّها في عين العاصفة**

وتل أبيب على السلطة للقيام بدورها في ملاحقة المقاومين، وعدم قدرتها على ذلك نظراً إلى ارتداداته الشعبية، نقلت «شبكة قدس» المحلية عن مصادر لم تسمّها، قولها إن الأجهزة الأمنية الفلسطينية في مدينة نابلس تتواصل مع مطاردين من «عرين الأسود» لإقناعهم بتسليم أسلحتهم والحصول على تفريغ في الأجهزة الأمنية، وضمان عدم ملاحقة قوات الاحتلال لهم، في مقابل عزوفهم عن المشاركة في عمليات المقاومة. ولفتت إلى أن جهود الأجهزة تكثّفت في أعقاب الاحتجاجات التي شهدتها المدينة على إثر اعتقال المطارَد مصعب اشتية، والذي كان منضوياً في إطار «عرين الأسود»، وإدراكها أن أيّ اعتقال آخر مشابه ستكون له ارتدادات أكبر. لهذا، ذهبت في اتجاه تكثيف مساعيها لإقناع المطارَدين بتسليم سلاحهم، وهو ما فشلت في تحقيقه، بينما شنّت حملة اعتقالات في الأيام الأخيرة في منطقة نابلس، ضدّ أشخاص قد تكون لهم علاقة بإمداد المجموعة بالسلاح أو المال.

ويعيد هذا التحرك الذاكرة إلى ما قامت به السلطة الفلسطينية عام 2005، حين عقدت صفقة مع إسرائيل، منحت بموجبها مئات المسلّحين من كتائب «شهداء الأقصى» عفواً كاملاً، وتعهّدت بالتوقّف عن ملاحقتهم، في مقابل تسليم أسلحتهم وتفريغهم في الأجهزة الأمنية الفلسطينية. ويضع التصعيد الميداني والعسكري ضغوطاً متزايدة على أجهزة الاحتلال الأمنية والعسكرية، إزاء كيفية التعامل مع ما بات مخيّما جنين ونابلس يشكّلانه من قاعدة لانطلاق العمليات الفدائية ضدّ المستوطنين، وجذباً لكلّ المقاومين، وتحويل أيّ اقتحام للمخيّم ولنابلس إلى «جحيم» لجنود الاحتلال، على غرار الاجتياح الأخير للمخيّم الذي وصفه قائد وحدة المستعربين الإسرائيليين بـ«مصيدة موت حقيقية».

وبين استمرار عمليات المقاومة واتّساع رقعة الاشتباكات في الضفة عسكرياً وجماهيرياً، وشنّ جيش الاحتلال عمليات مركّزة قصيرة لا تستطيع إنهاء ظاهرة المقاومة، والتماهي مع شهيّة المستوطنين والأحزاب الصهيونية المفتوحة على تهويد القدس والمسجد الأقصى، يبدو خيار شنّ عملية عسكرية واسعة في شمال الضفة الغربية وارداً لدى أجهزة الاحتلال الأمنية وإن كان بتحفّظ شديد، لما قد يثيره اجتياح كهذا من إشعال النار في قطاع غزة وفي مدن وبلدات الداخل المحتلّ. ويقرّب اشتعال الأوضاع في الضفة الغربية واستمرار عمليات المقاومة من اندلاع مواجهة جديدة مع قطاع غزة، في ظلّ تهديدات رئيس «الشاباك» رونين بار، لقائد «حماس» في غزة يحيى السنوار، من أن استمرار التحريض على العمليات في الضفة، وتجنيد خلايا المقاومة وتسليحها وتشكيلها، سيدفع الجيش إلى «العمل في غزة». من جهته، أفاد عضو المكتب السياسي للحركة، روحي مشتهى، في مهرجان أقيم السبت في القطاع، بأن ممارسات الاحتلال في الأقصى وفي الضفة وفلسطين، «تُنذر بانفجار غضب كبير نصرةً للأقصى»، وبأن «انتهاكات الاحتلال في الأقصى تجعله في عين الخطر، وتجعل المنطقة كلّها في عين العاصفة».

تقرير

ما بعد نكسة ليمان... روسيا أمام خيارات صعبة

واصلت القوات الأوكرانية تسجيل تقدُّم ميداني بعد إعلانها السيطرة على مدينة كراسني ليمان في مقاطعة دونيتسك، في تطوّر مهمّ جاء بعد ساعات فقط من إعلان الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، ضمّ «جمهوريتي» لوغانسك ودونيتسك ومقاطعتَي زابوروجيا وخيرسون الأوكرانية، إلى قوام روسيا الاتحادية. والمدينة الاستراتيجية التي أعلن الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، «تحريرها» بالكامل، كانت قد سقطت في أيدي الجيش الروسي في نهاية أيار الماضي. من جهتها، حاولت وزارة الدفاع الروسية التقليل من وقع الخسارة التي مُنيت بها موسكو، إذ أعلنت أنه «بسبب التهديدات بالتطويق، تمّ إبعاد القوات المتحالفة من كراسني ليمان في جمهورية دونيتسك الشعبية، لتتراجع إلى خطوط أكثر فائدة». على أن هذا الإعلان لم يُقنع رئيس جمهورية الشيشان، رمضان قاديروف، الذي انتقد، عبر قناته في «تيليغرام»، قرار الانسحاب، متّهماً قائد المنطقة العسكرية المركزية، الكسندر لابين، بـ«التقصير في حماية المنطقة». وكشف قاديروف أنه أبلغ رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الروسية، فاليري غيراسيموف، قبل أسبوع، بخطر تطويق الجيش الروسي في المدينة، مشيراً إلى أن الأخير أعرب له عن ثقته بأن الانسحاب من كراسني ليمان وضواحيها، غير ممكن. ودعا قاديروف إلى ضرورة تطبيق مفهوم العمليات الخاصة بشكل مختلف، عبر ضرب القوات الأوكرانية ومعدّاتها بشكل أقسى، معرباً عن اعتقاده بضرورة اتخاذ تدابير تصل إلى الأحكام العرفية في المناطق المتاخمة لأوكرانيا، و«إذا لزم الأمر، استخدام الأسلحة النووية التكتيكية».

من وجهة نظر الخبراء العسكريين، فإن سيطرة القوات الأوكرانية على كراسني ليمان ستُعقّد موقف القوات الروسية والقوات الحليفة بحكم الموقع الاستراتيجي للمدينة على تقاطع رئيس للسكك الحديد في منطقة كراماتورسك في دونيتسك. ولفت الخبير العسكري، فلاديسلاف شوريجين، إلى أن «نجاح القوات الأوكرانية يعدّ تهديداً خطيراً»، موضحاً أن المدينة «تُعدّ عقدة دفاع مهمّة للغاية بالنسبة إلى التشكيلات الأوكرانية، وبعد استعادتها لها، سيكون بمقدورهم المضيّ قدماً في اتجاه لوغانسك». من جهته، قال القائد السابق للجيش الثامن والخمسين للمنطقة العسكرية الجنوبية (SMD)، الميجور جنرال أندريه غوروليف، إنه من وجهة نظر عسكرية «يصعب تفسير سقوط كراسني ليمان»، مشيراً إلى وجود تقصير من قِبَل المسؤولين الميدانيين عن المنطقة في تقييم الوضع بشكل دقيق، ولافتاً إلى وجود خلل في الهرمية العسكرية، أي في نقل التقديرات إلى القيادة العسكرية العليا.

خسارة موسكو السيطرة على كراسني ليمان تأتي بعد خسارتها مدينة إيزيوم (أ ف ب)

خسارة موسكو السيطرة على كراسني ليمان تأتي بعد خسارتها مدينة إيزيوم، على هذه الخلفية، قرارات عسكرية مهمّة تعيد ترتيب المشهد في الميدان، بناءً على تحذيره كبيدف من أن موسكو ستدافع عن أراضيها بكل السبل الممكنة. وفي هذا السياق، أعلن عن وصول دفعات من الجنود الروس ممّن التحقوا بالخدمة بناءً على قرار التعبئة الجزئية إلى دونيتسك، وهي خطوة عدّها الخبراء العسكريون إجراءً أولياً من موسكو لتعزيز وتحصين المواقع في المدينة قبل استعادة القوات الروسية المبادرة لصدّ الهجوم الأوكراني المضادّ.

(الأخبار)

تركيا

المعارضة لا تتوحّد: طريق إردوغان أقلّ وعورة

مع ترشُّح أقسام المعارضة التركية إلى انتخابات الرئاسة المقبلة على تطوّرات وتقلّبات ستترك أثرها على مجمل مسارها، كما على نتائجها، وذلك بعدما قطع «حزب الشعوب الديموقراطي» الكردي الممثّل في البرلمان - من حيث المبدأ - الجسور مع «لقاء الستة» المعارض، على الأقل في الجولة الأولى من الانتخابات. فقد أعلن الحزب عن تشكيل «تحالف العمل والحرية» اليساري - الاشتراكي مع خمسة أحزاب أخرى، هي: «الحركة العمالية»، «العمل»، «فيدرالية المجالس الاشتراكية»، «العمّال التركي» و«الحرية المجتمعية». ويهدف التحالف، وفق بيان صدر عنه، إلى «وقْف الدمار» الذي أحدثه «تحالف الجمهور» بين حزبَي «العدالة والتنمية» و«الحركة القوميّة»، والعمل على برنامج اقتصادي من شأنه أن «يقضي على الفقر، ويؤمّن الاحتياجات الأساسيّة للناس، ويجعل نظام الفرد الواحد غير صالح للعمل»، كما الدفاع عن «حقوق العلويين في المواطنة المتساوية مع الجميع»، و«ترسيخ العلمانيّة»، داعياً إلى «التخلّي عن الحروب التوسُّعية»، ولكن «الأهمّ»، إلى إيجاد «حلّ للمسألة الكردية».

محمد نور الدين

يبدو أن معركة رئاسة الجمهورية في تركيا مقبلة على تطوّرات وتقلّبات ستترك أثرها على مجمل مسارها، كما على نتائجها، وذلك بعدما قطع «حزب الشعوب الديموقراطي» الكردي الممثّل في البرلمان - من حيث المبدأ - الجسور مع «لقاء الستة» المعارض، على الأقل في الجولة الأولى من الانتخابات. فقد أعلن الحزب عن تشكيل «تحالف العمل والحرية» اليساري - الاشتراكي مع خمسة أحزاب أخرى، هي: «الحركة العمالية»، «العمل»، «فيدرالية المجالس الاشتراكية»، «العمّال التركي» و«الحرية المجتمعية». ويهدف التحالف، وفق بيان صدر عنه، إلى «وقْف الدمار» الذي أحدثه «تحالف الجمهور» بين حزبَي «العدالة والتنمية» و«الحركة القوميّة»، والعمل على برنامج اقتصادي من شأنه أن «يقضي على الفقر، ويؤمّن الاحتياجات الأساسيّة للناس، ويجعل نظام الفرد الواحد غير صالح للعمل»، كما الدفاع عن «حقوق العلويين في المواطنة المتساوية مع الجميع»، و«ترسيخ العلمانيّة»، داعياً إلى «التخلّي عن الحروب التوسُّعية»، ولكن «الأهمّ»، إلى إيجاد «حلّ للمسألة الكردية».

> **سيزور كيليتشدار أوغلو واشنطن بين 9 و13 تشرين الأول الجاري**

في الأرقام، لا يضيف هذا التحالف الكثير إلى النسبة التي سينالها عصبه الرئيس، أي «حزب الشعوب الديموقراطي»، والتي تقارب الـ10%. وبما أنه أعلن عن نفسه بمعزل عن «لقاء الستة» المعارض، فإن أيّ مرشّح سيدفع به إلى الدورة الأولى من الانتخابات، سيعني عدم حصول أيّ من مرشّحَي «تحالف الجمهور» أو «تحالف الأمّة» على النسبة المطلوبة للفوز في هذه الدورة، وبالتالي انتقال مرشّحَي السلطة والمعارضة إلى التنافس في الدورة الثانية. وهنا، ستكون لـ«تحالف العمل والحرية» الكلمة الفصل لتحديد مَن يفوز بالرئاسة. لكن في حال قرّر التحالف عدم التصويت في الدورة الثانية، أو ترك الحرية لمؤيّديه، فلن تكون النتيجة محسومة إلى حين فرز آخر الأوراق في صناديق الاقتراع.

بهذا، تكون الأنظار شاخصة إلى طاولة «لقاء الستّة» التي يتألّف منها «تحالف الأمّة»، أي أحزاب: «الشعب الجمهوري»، «الجيّد»، «الديموقراطية والتقدّم»، «المستقبل»، «الديموقراطي» و«السعادة». وتتطلّع المعارضة إلى أن يتّفق «أركان الطاولة» على مرشّح مشترك يكون قادراً على هزيمة إردوغان، لكنّها تتفادى، حتى الآن، البحث في الأسماء التي يمكن البدء في غربلتها، لاختيار مرشّح من بينها. ويمكن الإشارة هنا، إلى أن كلّ عضو من أعضاء اللقاء، يرى في نفسه «المرشّح المشترك»، باستثناء رئيسة «الحزب الجيّد»، مرال أقشينير، التي تفضّل الإشراف على حكومة «النظام البرلماني القوي» الذي ستنشئه المعارضة بعد إطاحة إردوغان. في هذه الأثناء، يصول رئيس «حزب الشعب الجمهوري»، كمال كيليتشدار أوغلو، ويجول ويقيم المهرجانات في البلاد كما لو أنه هو المرشّح. وفي حال موافقة حزبه على ترشيحه، فإن الأحزاب الأخرى في «لقاء الستّة» لن يكون لها الرأي نفسه، لكون أصول الرَجُل العلويّة الكرديّة ستقلّل من حظوظه في الفوز. لهذا، تسعى أقشينير إلى ترشيح شخصيّة غير علويّة من «الشعب الجمهوري»، من مثل رئيس بلدية أنقرة، منصور يواش، العضو السابق في «الحركة القومية» الذي كانت تنتمي إليه زعيمة «الجيّد» قبل أن تنشق عنه وتؤسّس حزبها الذي تعطيه استطلاعات الرأي أكثر من 16% من الأصوات، ما يعني أن أيّ مرشّح للرئاسة لا تؤيّده أقشينير وحزبها، سيُهزَم. وهنا، يظهر اسم رئيس بلدية اسطنبول، أكرم إمام أوغلو، بصفته مرشّحاً قويّاً عن «حزب الشعب الجمهوري»، لأن جذوره غير القومية قد تسهم، في ظروف محدّدة، في احتمال استقطابه أصوات «الشعوب الديموقراطي» الحاسمة.

من جهتها، تعتقد بعض الأوساط الإعلامية أن إردوغان ينتظر «بفارغ الصبر» إعلان المعارضة مرشّحها، حتى يقرّر موعد الانتخابات وما إن كانت ستجري في التوقيت المحدّد لها - أي في حزيران المقبل - أم أنه سيقرّر تقديمها. ووفق هذه الأوساط، فإنه في حال حدّدت المعارضة مرشّحها باكراً، أي خلال شهرين على الأكثر، فسيذهب الرئيس التركي إلى انتخابات مبكرة، قبل أن تستجمع المعارضة قوّتها حول المرشّح الجديد. وفي حال كان مرشّح المعارضة كمال كيليتشدار أوغلو، فسيتنفّس إردوغان الصعداء، إذ يسهل عليه «اصطياده» بسبب خلفيّته الدينية والإثنية، كما أن هزيمة منصور يواش ستكون في متناول اليد، لأنه «سيُحرم» نهائيّاً من أيّ تأييد كردي بسبب جذوره القومية. وإلى أن تتّضح الصورة، فإن السؤال الذي بدأ يُطرح في الدوائر الداخلية يدور حول ما إن كان الغرب المعادي لبقاء إردوغان في السلطة، سيقوم بدور حاسم في تحديد اسم مرشّح المعارضة، وما إن كان سيضغط على «الشعوب الديموقراطي» لتأييد هذا المرشّح، كون واشنطن المتحالفة مع «قوات حماية الشعب» الكردية في سوريا، «تمون» على الأكراد وعلى «الشعوب الديموقراطي». وعلى هذه الخلفية، يُشار إلى زيارة كيليتشدار أوغلو المرتقبة إلى واشنطن، بين 9 و13 تشرين الأول الجاري، ما تقدّم، يدفع أقلاماً موالية لإردوغان، مثل صحيفة «يني شفق»، إلى اتهام المعارضة بالتحالف سرّاً مع «الشعوب الديموقراطي» (ومن خلفه «العمّال الكردستاني») وجماعة فتح الله غولين، ليكون اللقاء الفعلي بين ثمانية وليس ستة أحزاب. وكل ذلك، تقول الصحيفة، يهدف إلى إسقاط إردوغان في صناديق الاقتراع في حزيران المقبل، وبفارق محترم.

تم تصميم قميص الدنمارك الثالث لكأس العالم باللون الأسود تضامناً مع العمال (أ ف ب)

كأس العالم 2022

الدنمارك أوّل المعترضين
قمصان سوداء دعماً لعمّال المونديال

أقلّ من 50 يوماً تفصلنا عن الحدث الرياضي الأهم حول العالم في انظار الكثيرين بعد الالعاب الاولمبيّة الصيفيّة. مونديال كرة القدم الذي ينطلق في 20 تشرين الثاني في قطر لا يزال محط جدل واسع بسبب توقيته الشتوي الاستثنائي. وجدولته في منتصف الدوريات المحلية. خاصة في اوروبا. وفي الايام الأخيرة عادت قضايا حقوق الإنسان الى الواجهة. بعد ان رأت بعض الدول المشاركة في المونديال ان انتهاكات حقوقية قد طاولت العمال في المدن الرياضية والمنشآت

حسين فحص

منذ فوز ملفها عام 2010 بحق استضافة كأس العالم 2022، انهالت الاتهامات المختلفة على قطر. بدأ الأمر بالتشكيك في نزاهة التصويت وسط مزاعم «فساد ورشاوى»، ثم امتد الأمر إلى الانتقادات حول درجة الحرارة والتضييق على «مجتمع الميم» تبعاً لبيئة البلد المحافظة. ولعل أبرز الاتهامات التي طاولت قطر منذ بدئها بعمليات التحضير، انتهاكها حقوق الإنسان في ما يتعلق بالعمال المهاجرين الذين أشرفوا على عمليات تشييد وترميم الملاعب، المدن والبنى التحتية.

عام 2014، اتهمت منظمة العفو الدولية لحقوق الإنسان قطر بعدم توفيرها ظروف عمل مناسبة، حيث حالت الأجور المتدنية دون قدرة العمّال على تأمين أماكن للسكن تستوفي الحد الأدنى من السلامة والراحة. إضافة إلى ذلك، انتقدت المنظمة حجب أجور العاملين ومصادرة جوازات سفرهم. ردّت قطر بعدها عبر اتخاذ تدابير لتحسين الظروف، وقامت بإلغاء نظام «الكفالة» الذي يمنع العمال المهاجرين من ترك وظائفهم دون موافقة ربّ العمل. ومع ذلك، اشارت منظمة العفو الدولية إلى أن التحسينات الجديدة لم تخفف الضغط الممارس على الموظفين. وقبل أيام قليلة دعت منظمة هيومن رايتس ووتش رعاة بطولة كأس العالم، إلى دعم الدعوات لتعويض العمال الوافدين وعائلاتهم على خلفية انتهاكات حقوقية تعرّضوا لها خلال التحضيرات للمونديال. وقالت المنظمة في بيان لها إن «أيه بي إنبيف/بدوايزر» و«أديداس» و«كوكاكولا» و«مكدونالدز» أعلنت عن دعمها لمثل هذا التعويض المالي. ولعل أكثر التقارير المسبّبة للضجة في هذا الصدد، ما نشرته صحيفة «الغارديان» البريطانية في فبراير/ شباط من عام 2021. أشارت الصحيفة حينها إلى وفاة 6500 عامل مهاجر من الهند وباكستان ونيبال وبنغلاديش وسريلانكا في قطر خلال الفترة الممتدة بين عامي 2011 و2020، مع ترجيح منظمات تُعنى بحقوق العمال في الخليج أن أغلب المتوفّين لقوا حتفهم خلال العمل في مشاريع البنية التحتية لكأس العالم.

> وقفت الدنمارك مع العديد من المنظمات الحقوقية التي اتهمت قطر بالقسوة تجاه العمال

على خلفية ذلك، دعا الاتحاد الإنكليزي لكرة القدم الدولة القطرية إلى تعويض أسر العمال المهاجرين الذين قتلوا أو أصيبوا اثناء تشييد البنية التحتية المتعلقة بالمونديال. أما قطر، فقد أكّدت المبالغة في الأرقام لأنها تشمل الاف الأجانب الذين لقوا حتفهم بعد العيش والعمل هناك لسنوات عديدة، مشيرةً إلى أن غالبية حالات الوفيات «لا علاقة لها بظروف العمل».

يُذكر أن العديد من المنظمات الحقوقية اتهمت قطر بالقسوة تجاه العمال، منها منظمة «Human Rights Watch» و«IMPACT» البريطانية، إلا أن قطر نفت الاتهامات مراراً وتكراراً مؤكدةً اتخاذها سلسلة خطوات لتحسين ظروف العمالة الأجنبية.

فعلٌ... وردّ فعل

شوطٌ كبير قطعته قطر لاستضافة المونديال، مع بقاء اقل من شهرين على قصّ شريط الافتتاح (يبدأ في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل)، لكن، يبدو ان الاتهامات التي استنكرتها قطر حول اليد العاملة سوف تلحقها إلى داخل أسوار الملاعب.

ما ناشدت به وسائل الإعلام العالمية منذ عام 2011، جسّدته الدنمارك على قمصانها قبل شهرين من بدأ الحدث، حيث أعلنت شركة «Hummel» لصناعة الملابس الرياضية تصميم قميص المنتخب الدنماركي الثالث لكأس العالم بلون أسود، في محاكاة للحداد على العمال المستضعفين والذين لاقوا حتفهم أثناء تشييد البنى التحتية القطرية. وسبق أن أعلن الاتحاد الدنماركي لكرة القدم في تشرين الثاني الماضي إدانة ما وصفه بـ«أعمال قطر المشبوهة» بكل الطرق الممكنة، وها هو يظهر ذلك من خلال التصميمات.

بعد الإعلان عن القمصان، صرّحت الشركة: «لا ينبغي الخلط بين دعم المنتخب الدنماركي، وبين دعم البطولة التي كلّفت الاف الأشخاص حياتهم. نودّ الإدلاء ببيان حول سوء سجلّ قطر في مجال حقوق الإنسان ومعاملتها للعمال المهاجرين الذين بنوا ملاعب المونديال في البلاد». تجدر الإشارة إلى صعوبة رؤية الشعار على القميص، وهو ما وضّحته الشركة من خلال القول: «لا نريد أن نُظهر (شعارنا) في بطولة كلّفت حياة الآلاف من الأشخاص».

من جهتهم استنكر منظّمو كأس العالم ما قامت به شركة «Hummel»، وأصدرت اللجنة العليا للمشاريع والإرث في قطر بياناً قالت فيه: «نرفض التقليل من التزامنا الصادق بحماية صحة وسلامة 30000 عامل قاموا ببناء ملاعب كأس العالم ومشاريع البطولات الأخرى».

وتحظر قوانين «الفيفا» التصريحات السياسية على زيّ أي فريق خلال بطولة كأس العالم، إلا أن تصميمات القمصان الدنماركية الثلاثة تبدو متوافقة المعايير في ظل عدم وجود كلمات أو رموز تمثّل بياناً صريحاً. الجدل لا يزال قائماً حول سماح استخدام قمصان المنتخب الدنماركي من عدمه، مع الترجيح بأن العديد من الدول الأخرى سوف تعبّر عن استنكارها بأساليب مختلفة.

كلفة ليلة المونديال تتجاوز 5 آلاف دولار

يكلّف آلاف العمال نشاطهم في الليل والنهار لتجهيز أماكن الإقامة للسياح والمشجّعين المحتمل وصولهم إلى قطر خلال فترة كأس العالم. والمرجّح أن يتجاوز عددهم المليون زائر. وعلى بعد أربعين كيلومتراً عن لوسيل التي تستضيف المباراة النهائية، يقوم «جيش» من العمال بتجهيز مجمّع بروة براحة الجنوب، تحت الأضواء الكاشفة ليلاً والشمس الحارقة نهاراً. ويتم العمل على تجهيز شقق للجماهير الباحثة عن إقامة بكلفة 84 دولاراً في الليلة الواحدة، للحصول على سرير فولاذي في غرفة مشتركة.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن مصدر في المشروع قوله إن مئات الغرف لم تُجهّز بعد وإن العمال منكبّون «في سباق مع الوقت». ويتوقع أن يستوعب مجمع بروة، الواقع تقريباً في الصحراء، أكثر من 7500 زائر. وسيُستخدم لاحقاً لآلاف العمال الأجانب الذين يعملون في قطر. ويشتكي عدد كبير من السياح من الكلفة العالية للمونديال. وستكون هناك ثلاث سفن سياحية في ميناء الدوحة، بمقدورها استيعاب حتى 13 ألف شخص ينفقون بين 179 و800 دولار في الليلة. ومقابل 423 دولاراً لليلة الواحدة. يستطيع المشجعون أن يبيتوا في خيم مكيّفة على شاطئ البحر في الخور، شمال الدوحة. مزوّدة بحمامات داخلية، شاشات تلفزيون وملحقات مترفة. كما يتم نصب ألف خيمة تقليدية حيث يمكن للمشجعين تجربة التخييم على الطريقة القطرية دون تكييف، حيث لم يعلن المنظّمون بعد عن الأسعار. وفيما حجز الاتحاد الدولي (فيفا) 80% من 30 ألف غرفة فندقية في الدوحة، تُعرض بعض الأجنحة في السوق المفتوحة مقابل 5,500 دولار في الليلة.

الكرة اللبنانية

البرج في الصدارة وخسارة أولى للنجمة

أحداث كثيرة شهدتها الجولة الرابعة من الدوري اللبناني لكرة القدم التي لُعبت على مدى الأيام الثلاثة الماضية. الحدث الأبرز كان في جونية حين تابع شباب الساحل تقديم العروض القوية، مُلحقاً بالنجمة خسارته الأولى هذا الموسم. وقلب الساحل تأخّره بهدف نظيف، الى فوز بهدفين جميلين. وتقدم علي علاء الدين للنجمة في الشوط الأول (15) بتسديدة من داخل منطقة الجزاء، قبل أن يعادل زين فران (52) بعدما تلاعب بدفاع النجمة وسدد كرة رائعة على يمين الحارس علي السبع. وقبل ثلاث دقائق من النهاية، أخطأ دفاع النجمة بالخروج في الكرة، ليستغل الأمر اللاعب علي الفضل ويباغت الحارس علي السبع بتسديدة قوية جداً من خارج منطقة الجزاء، أعطت الفوز للفريق الأزرق. ورفع الساحل رصيده الى 8 نقاط في المركز الثالث، بينما تجمد رصيد النجمة عند 7 نقاط في المركز الرابع.

قطب العاصمة الثاني، فريق الأنصار حقق من جهته فوزاً صعباً على الشباب الغازية بنتيجة (2-1). الأنصار كان مطالباً بالفوز، فافتتح التسجيل عند الدقيقة (18) عبر لاعبه الجديد . القديم الحاج مالك تال. هدف صمد حتى الدقيقة 65 من عمر اللقاء، حين سجل غازي حنينة الهدف الثاني للأخضر.

> حافظ البرج على المركز الأول بفوزه على الصفاء بهدفين لهدف واحد

وبعدها بخمس دقائق قلّص الغازية الفارق عبر كرة رأسية من اللاعب عماد غدار. وبهذا الفوز رفع الأنصار رصيده الى 10 نقاط في المركز الثاني، بينما تجمد رصيد الغازية عند نقطتين في المركز العاشر.

وفي مباراة أخرى حقق الحكمة فوزه الأول هذا الموسم على حساب مضيفه طرابلس بنتيجة (2-1). وسجل السنغالي المتألق بوكوننا سار هدفي اللقاء عند الدقيقتين (66) و(72)، ليرفع الحكمة رصيده الى 4 نقاط في المركز الثامن، بينما تجمد رصيد طرابلس عند نقطة وحيدة في المركز الحادي عشر.

وكانت النتيجة الأكبر لهذا الأسبوع في الجنوب، حيث حقق التضامن صور فوزاً كبيراً على الإخاء الأهلي عاليه بنتيجة (5 . 2). البداية كانت قوية من جانب الضيوف، فسجل للإخاء محمد حمود عند الدقيقة (12)، وضاعف وسيم عبد الهادي النتيجة عند الدقيقة (15)، إلا أن أصحاب الأرض قلبوا النتيجة سريعاً، فسجل كريستيان هدف تقليص الفارق بعدها بدقيقتين (17)، وهدف التعادل جاء في الدقيقة (20) عبر عدنان ملحم. وأضاف بيافري نسيمون الهدف الثالث عند الدقيقة (35). وفي الشوط الثاني سجل جواد كوثراني الهدف الرابع (75)، قبل أن يختتم حسن قعفراني مسلسل الأهداف قبل دقيقتين من النهاية. وبات التضامن في المركز السابع مع 5 نقاط، بينما بقي الإخاء في المركز الأخير من دون أي نقطة.

ومن زغرتا، عاد العهد بفوز مهم جداً على أصحاب الأرض بنتيجة (2 . 1). وسجل للفائز محمد حيدر عند طريق ركلة جزاء عند الدقيقة (45 + 7) من الشوط الأول، قبل أن يضيف محمد ناصر الهدف الثاني عند الدقيقة (69)، وبعدها بـ 6 دقائق قلّص عبد الله عدرة النتيجة للسلام زغرتا، ويحتل العهد المركز الخامس مع 7 نقاط، مقابل 3 للسلام في المركز التاسع.

ونهاية الجولة كانت عند المتصدر فريق البرج، الذي حافظ على مركزه الأول مع 12 نقطة بعدما تخطى الصفاء صاحب المركز السادس بنتيجة (2 . 1). وسجل للبرج محمد صادق في الدقيقة الثانية من عمر اللقاء، قبل أن يعدّل الصفاء النتيجة عبر جبيب شويخ في الدقيقة (15)، وعاد ستيفان سارفو عند الدقيقة (30) ليمنح البرج النقاط الثلاث.

(الأخبار)

وفيات

(إنا لله وإنا إليه راجعون)
بمزيد من الأسى واللوعة
تنعى إليكم بلدية زبدين
المرحوم ذو الفقار علي قبيسي
وسيجري الدفن اليوم الاثنين الموافق 3/10/2022 الساعة الثانية بعد الظهر في جبانة بلدته زبدين.
سائلين العلّيّ القدير أن يتغمد فقيدنا بواسع رحمته ويسكنه الفسيح من جنّاته ويُلهم أهله الصبر والسلوان.

متابعة

مقتل 125 مشجّعاً بأحداث شغب في إندونيسيا

لقي 125 شخصاً على الأقل حتفهم في إندونيسيا، بعد اجتياح آلاف المشجعين ملعباً لكرة قدم في ختام مباراة، ما أدى إلى تدافع ودفع قوات الأمن إلى إطلاق الغاز المسيّل للدموع، في واحد من أسوأ حوادث الملاعب الرياضية على الإطلاق. ووقعت المأساة مساء السبت الفائت في مدينة مالانغ بشرق البلاد، وأدّت إلى جرح أكثر من مئة شخص أيضاً في هذا الأرخبيل الواقع في جنوب شرق آسيا ويشهد باستمرار كوارث مرتبطة بمواجهات بين مشجعي فرق كرة القدم. ودخل مشجعون لـ«أريما إف سي» إلى أرض ملعب كانجوروهان في مدينة مالانغ بعد خسارة فريقهم (2-3) أمام «بيرسيبايا سورابايا»، وهو الأمر الذي أدى الى حصول تدافع قبل أن تحصل الكارثة. ومساء أمس الأحد أعلن نائب حاكم إقليم جاوة الشرقي إيميل دردك أن حصيلة الضحايا بلغت 125 قتيلاً مصححاً أرقاماً سابقة كانت تشير إلى مصرع 174 شخصاً، عازيا السبب إلى تعداد مزدوج لعدد من الجثث.

وقال دردك لشبكة «مترو تي في» للبث إن حصيلة القتلى اليوم بلغت 125. تم التعرّف إلى هويات 124 شخصاً بينما لم يجر حتى الآن التعرف إلى هوية شخص».

وكان الاستاد يضم 42 ألف شخص وممتلئاً بحسب السلطات. ونزل حوالى ثلاثة آلاف منهم إلى أرض الملعب ليعبّروا عن غضبهم بسبب الخسارة.

وأمام الملعب، كان الدمار واضحاً صباح أمس الأحد ويكشف حجم الحوادث التي وقعت في اليوم السابق. فقد تناثرت مركبات متفحّمة بينها شاحنة للشرطة في الشوارع. وتحدّثت الشرطة عن إحراق 13 سيارة.

استراحة

كلمات متقاطعة 4138

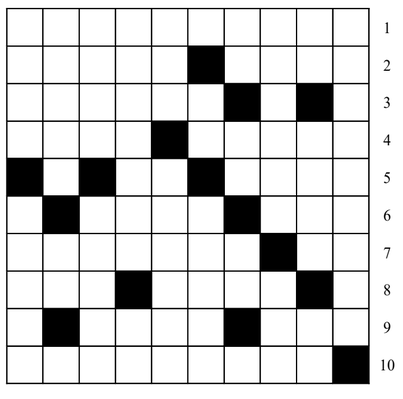

أفقيا

1- ممثل لبناني – 2- من الخضر – جزيرة سياحية في المحيط الهندي تشتهر بشواطئها المرجانية – 3- من شخصيات ألف ليلة وليلة – 4- جزيرة سورية – مدينة تركية – 5- ماء عذب – للتأفف – 6- فندق صغير – البحر – 7- واحد بالأجنبية – دولة أوروبية – 8- الإسم الأول لأحد متصرفي جبل لبنان – أضرب العملة – 9- يبذر الأرض – الإسم الثاني لمغنية فرنسية راحلة – 10- ممثل سوري راحل

عمودياً

1- ملحن وفنان لبناني – 2- دقّ وكسر – من الفاكهة – شحم – 3- عالم إنكليزي – وكالة أنباء عربية – 4- في الجسم – مقياس مساحة – متشابهان – 5- عقد واوفق – الولد الذكر – 6- تنشّقه – نهر ألماني – 7- منطقة تاريخية في تشيكيا – والد – 8- شريان – من ستر الكفر بقلبه وأظهر الإيمان بلسانه – 9- عائلة سياسي إيطالي راحل صهر موسوليني – نعم بالأجنبية – 10- ممثلة مصرية – مطرقة صغيرة

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- معزب – سعد – 2- رمح – كيمونو – 3- جراد – بارما – 4- بوتين – سن – 5- ام – بور – جاك – 6- ل.ل – يهوذا – 7- قاديشا – جير – 8- مهند – ند – 9- بوم – رجح – زو – 10- قناة السويس

عمودياً

1- مرج دابق – بق – 2- عمر – أمون – 3- رحاب – لدُهما – 4- دوبلين – 5- تو – شدرا – 6- سيبيريا – جل – 7- عمّان – نحس – 8- دور – جُدُجُد – 9- نمساوي – زي – 10- خوان كارلوس

sudoku 4138

8				1		4	6	
	4	5	8		3			
	3			9				5
	7			3		6		
		9	4	7		3		
	2							8
4			3				2	6
2			1			7		
9		8			6	5		4

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4137

9	7	1	4	8	2	3	5	6
2	3	4	1	5	6	7	8	9
5	6	8	3	7	9	1	2	4
6	2	7	5	1	4	8	9	3
1	4	3	2	9	8	5	6	7
8	5	9	6	3	7	2	4	1
3	1	2	9	4	5	6	7	8
4	8	5	7	6	1	9	3	2
7	9	6	8	2	3	4	1	5

مشاهير 4138

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

رائد المسرح العربي (1817-1855). عاش في إيطاليا. إكتشف الفنّ المسرحي الجديد وشغف به. جابه إعتراضات كثيرة

6+5+4+3+2 = اضواء ■ 1+7+10 = وجع ■ 11+9+8 = حفر الخاتم

حل الشبكة الماضية: **دوروثي باركر**

إعداد
نعوم مسعود

سينما

مارلين مونرو... «شقراء» على مذبح أندرو دومينيك!

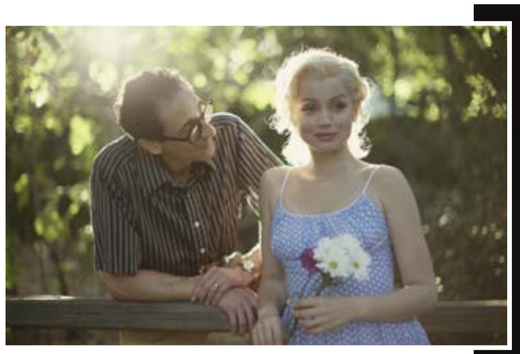

الاثنان لم يتمّ ذكر اسمهما في الفيلم لأن مونرو تدعوهما «دادي» طوال الوقت!) والعلاقة مع جون أف كينيدي أو بالأحرى عضوه الذكري (مشهد بفكّ القدسية التي تقيمها أميركا لرئيسها، وتتعرض فيه مونرو للذل)، إلى حياتها في هوليوود التي جعلت منها شقراء مثيرة جنسياً، في جسد منهك، مستعمل، مكشوف.

في سلسلة من المشاهد تشبه إلى حدّ كبير ومضات أو أحلاماً مشوهة، يستعيد الفيلم حياة أشهر أيقونة في القرن العشرين. هذه الفتاة التي أرادت فقط أن تكون أماً، كما يوحي الفيلم، ليس لديها سيطرة على جسدها ولا حياتها ولا قرار الإجهاض والحمل (مشاهد الإجهاض وقبلها مشهد الجنين المتكلم يثير التساؤلات، خصوصاً في هذه اللحظة التاريخية التي يتزايد فيها تهديد الحق في الإجهاض). «شقراء» فيلم غير كامل، يأخذ حياة مونرو ويمزقها حرفياً إلى أشلاء، يمضغها دومينيك كما مضغها كثيرون قبله ويبصقها بمجرد الانتهاء منها.

يتساءل المرء: ماذا يريد الفيلم أن يكون؟ إنه ليس سيرة، بل كابوس غير مريح لامرأة محاصرة ومستغلة في عالم يسيطر عليه الذكور. ولا يقدم أكثر من ذلك أبداً، فقد فشل حتى في أن يكون عن مونرو، ولم يظهرها سوى شقراء غبية وساذجة. ضحية عاجزة في المجتمع. ودومينيك عاجز عن تخيل مونرو على أنها شيء آخر غير ضحية. لذلك، لا يحاول حتى منحها الاحترام في رؤيتها كمشارك حقيقي في نجاحاتها، ما يطرح السؤال الثاني: لماذا نشاهد فيلماً عن مونرو لا علاقة له بمونرو؟ «شقراء» عبارة عن صورة لمسلخ هوليوود الذي قطع أوصال والتهم أرقى إبداعاته في النهاية، أي مارلين مونرو. يتبع هالة الحزن والانحطاط وخضوع مونرو، وأشياء كثيرة أخرى تفلت منه، مثل صورة الحياة في الخمسينيات والستينيات بكل روعة وانحطاط الحلم الأميركي. ولأن مارلين كانت ضحية هوليوود فيما المخرج لا يراها إلا كذلك، فلم يعطها الطفولة التي تميزت باضطراب الأم العقلي والوالد المختفي، من ثم اغتصاب مونرو من قبل منتج، قبل أن تبدأ الصورة بالقفز في السنوات والأحداث بتكرار مفرط إلى أول أدوارها في هوليوود ثم إلى أشهرها: «الرجال يفضلون الشقراوات» (1953)، «كيف تتزوج مليونيراً» (1953)، The Seven Year Itch (1955) و Some Like It Hot (1959)، و The Misfits (1961). يمرّ الشريط على زواجها من جو ديماجيو (بوبي كاناڤال) وآرثر ميلر (أدريان بروديـ

قسمين، تعيش تذبذباً دائماً وخطيراً بينها وبين مارلين، بين القناع والوجه، وهذا ما لم يره دومينيك وليس مهتماً به.

ليس خطأ أنا دي أرماس أن «شقراء» فيلم سيء، لأنها هي وحدها التي أنصفت أحياناً سحر مارلين وهشاشة نورما جين، والأهم أنها منحت شخصيتها في بعض الأوقات طبقات بالكاد يستحقها الفيلم، خصوصاً عندما أعاد تصوير بعض مشاهد أفلام مونرو وصورها، وفي الوقت عينه بدا أداؤها ـ كما الفيلم كله ـ مفرطاً وزائداً عن الحاجة. اسم كبير وأداء جيد وكابوس ملفوف بشكل فني أخرق في انتظارنا عندما نشاهد «شقراء». لم نتمكن من رؤية أي منطق وراء صورة الفيلم المتنقلة بين الأبيض والأسود والألوان، تماماً كما تتناوب نسبة العرض إلى الارتفاع في الشاشة. أضف إلى ذلك بعض الصور الباهتة، داخل وخارج زوايا الكاميرا، والخيارات الفنية الأخرى التي جعلتنا نشعر بأن المخرج أراد صنع فيلم مليء بالجمال الفني والرمزية، لذا ألقى بكل شيء آخر في الفيلم. هناك جانب فني مفرط وتكرار أفكار ومشاهد لم تخدم الفيلم نفسه. قرارات إبداعية مشكوك في طرحها إن لم تكن كارثية، مثل مشهد دخولنا داخل رحم مونرو.

لا يمكن فصل الفيلم عن الخطابات السياسية والمجتمعية في أميركا اليوم، التي تعتبر الإجهاض محوراً رئيسياً للفيلم. رغم أنّ دومينيك نفى الاتهامات بأنه يدعم الأجندة المناهضة للإجهاض، إلا أنّ عدم رؤيتها في الفيلم يتطلب الكثير من حسن النية. كان الفيلم خارج من بين سطور خطابات ترامب، بسهولة يمكن لهذا الشريط إهانة كل رجل وامرأة. عمل المخرج على أساس معادلة درامية مبسطة تماماً. يركز «شقراء» فقط على السلبيات، ما جعله رتيباً ومملاً وعديم الخيال. ناخذ من الفيلم فقط القسوة السادية، بعض الجماليات القذرة والمبتذلة، التي لا معنى لها، وقد استعملها المخرج فقط ليغطي فراغه. استفزاز لمجرد الاستفزاز، أذرداء لمونرو وللسينما. لا توجد سينما بالنسبة إلى دومينيك أكثر أهمية منه ومن فنه، لكن مشكلته أنه عبث مع الشخص الخطأ. يمكن لهذا الفيلم القاسي والسادي والمدعي أن يكتسح الجوائز، لكنه سيبقى رديئاً للجمهور الذي يحب السينما ويعشق مارلين مونرو، ولا يريد أن يرى هذه الفوضى على حسابها، ولا يريد الشقراء الهشة وهي يتم استغلالها مرتين!

Blonde على نتفليكس

ورحمها. حتى في عام 2022، لم يكن بمقدور هوليوود قراءة الأسطورة بطريقة مختلفة، لأنها ببساطة لا تعتبرها ضحية لهيكلها الاقتصادي والذكوري. وفيلم دومينيك لم يذهب أبعد من ذلك أيضاً. لقد استغلّ اسم وجمال ومشكلات مونرو الشخصية والنفسية مرة أخرى، وقدم فيلماً أمضت به «القنبلة الجنسية» وقتها في البكاء والكآبة والمعاناة والضرب والاغتصاب والإيذاء والإجهاض، بما يقرب ثلاث ساعات. مونرو بالنسبة إلى دومينيك، امرأة مجروحة، وغاضبة، ومهجورة، وغير آمنة ومليئة بالألم، حتى إنه يعتبرها غير جميلة، لا يمكن لأي مخرج كره شخصيته كما يكره دومينيك مونرو.

صحيح أنّ «شقراء» يستند إلى رواية خيالية بالعنوان نفسه أصدرتها جويس كارول أوتس عام 2000. الروائية المعروفة باستفزازها، كتبت عن سفاح القربى، والخيانة، والعنف الأسري والاغتصاب لتعرية الحلم الأميركي. وقد أوضحت دوماً أن كتابها عن مونرو كان تخيلاً لحياتها لا سيرة، إذ غيّرت الأسماء واخترعت الكثير من الأحداث وبنت قصة خيالية على شخصية مونرو مع بعض المحطات الواقعية. لكن إصرار المخرج على توضيح ذلك لم ينجح على الإطلاق، فما فعله هو تقديم قراءة سطحية للرواية. أضف إلى ذلك أنه لم يعرف مونرو حق المعرفة، ولم يشاهد أفلامها، كما صرّح، ما يطرح علامة استفهام: لماذا نشاهد فيلماً عن مارلين مونرو معظمه خيالي من مخرج لم يعرف من هي مونرو؟ طبعاً، لكل مخرج الحق في سرد القصة التي يريدها وتحمّل مسؤولية قراره كفنّان، لكنّ النتيجة التي تظهر على الشاشة هي موضع تساؤل.

يبدأ الفيلم بطريقة تقليدية لفيلم سيرة مع نورما جين/ مارلين مونرو (أنا دي أرماس) البالغة سبع سنوات. تروي لها والدتها غلاديس (جوليان نيكلسون) قصتها مع والد نورما الذي هجرهما، وكيف أنّ الطفلة كانت السبب في هذا الهجران. نشاهد الطفولة التي تميزت باضطراب الأم العقلي والوالد المختفي، من ثم اغتصاب مونرو من قبل منتج، قبل أن تبدأ الصورة بالقفز في السنوات والأحداث بتكرار مفرط إلى أول أدوارها في هوليوود ثم إلى أشهرها: «الرجال يفضلون الشقراوات» (1953)، «كيف تتزوج مليونيراً» (1953)، The Seven Year Itch (1955) و Some Like It Hot (1959)، و The Misfits (1961). يمرّ الشريط على زواجها من جو ديماجيو (بوبي كاناڤال) وآرثر ميلر (أدريان بروديـ

شفيق طبارة

لم نشعر بالأسف الشديد على مارلين مونرو، كما شعرنا بعد مشاهدة «شقراء» (2022) أحدث إنتاجات نتفليكس. مع المشاهد المؤلمة والكاميرا التي تدخل بوقاحة إلى مناطق «محرّمة»، قدّم فيلم أندرو دومينيك، جانباً من النجمة السينمائية يصعب نسيانه، وهذا ليس مديحاً. الشماتة المفرطة من المصائب الشخصية للشقراء الجميلة، تتجاوز الجماليات

> يمكن لهذا الفيلم القاسي والسادي والمدعي أن يكتسح الجوائز

التي حاول المخرج الأسترالي النيوزيلاندي تقديمها. على الرغم من أننا لم نتوقع منه شيئاً جيداً، إلا أننا لم نتخيّل أبداً أنه يمكن أن يثير كل هذه الفوضى. دومينيك من هؤلاء المخرجين الذين ـ بدلاً من سرد حياة شخص ما ـ يستغلونها ويسعون إلى التباهي بأنفسهم، ومضاعفة «أساليب التباهي» ذات الذوق الجمالي الرديء. لا كلمة لوصف ما فعله بمونرو وحياتها وجمالها وجسدها وحتى مهبلها

zoom

كلير دوني: الثالوث الرومانسي من منظور أكثر تطرفاً

فخمة جوليت بينوش اداء قويا وشجاعا كالعادة

أحمد الخطيب

تلعب نوعيّة الأفلام الرومانسية في حيّز تقليدي، تخلق عوالم بسيطة وغُقداً عاطفية سائدة ومفهومة، سواء على مستوى الدوافع أو النهايات السعيدة، لكنها على الجانب الآخر تتميّز ببناء عوالم شكيّة. ومن ثُنائية اليقين والارتياب يُمكن إمساك مسار جيّد لتطوير سردية النوعيّة الرومانسية. وعن طريق الرؤية المُلتبسة للتجربة العاطفية، تتحوّل تيمة سائدة مثل الثالوث التقليدي (الزوج ـ الزوجة ـ العشيق/ة) إلى مساحة ثرية من الخوف والمُكاشفة واستعراض العِلل النفسية والبدنية. والحقيقة أن فكرة إزاحة النموذج التقليدي وهدم النسق المثالي المَيّال لتوصيف الحُب بالمُطلق وحصره داخل دائرة مُغلقة، تنتهي بعودة الحبيبين إلى نُقطة البداية ولو تخلل علاقتهما شك وانفصال: تجعل وجود النقيض ضرورياً، لأنه يفتح باباً لأشكال عاطفية أخرى، مُتفردة واستثنائية في مسارها النهائي وحجم إشكالياتها. والأكثر أهميّة أنها مُثيرة للأفلمة، تحفّز مُخرجين مُهمّين مثل الفرنسية كلير دوني على صنع فيلم مثل «بحبّ واستماتة» Avec amour et acharnement الذي لا يخلو من المُشكلات، لكنه يخوض في مساحة تُغيّر من منظورنا للفيلم الرومانسي. ليست أول من يفعل ذلك بالطبع، لكنها تُذكرنا بطبيعة السينما كمُختبر للتجارب الإنسانية، حتى المُتطرف منها.

تُحاصر سارة (جوليت بينوش) بشعور مُلتبس تجاه شخصين: جان (الممثل فنسان ليندن) حبيبها في الوقت الراهن، يتساكن كلاهُما في شقة سارة منذ عشر سنوات تقريباً، وفرانسوا (الممثل غريغوار كولن) حبيبها السابق، الذي غادر مُخلّفاً وراءه ثُقباً غائراً في قلب سارة، وجراح الهوى لا تداويها الأيام، لكنها لم تكف عن فِعل الحُب، فعشقت جان كما أحبّت فرانسوا. والحقيقة أن الإشكالية لا تقع في الحب بقدر ما تكمُن في صداقة جان وفرانسوا، فعلاقة الصداقة تُحتّم التلاقي والتجمّع ولو على فترات مُتباعدة. لذلك حين يعود فرانسوا إلى باريس بعد عشر سنوات، تبدأ علاقة الثلاثي بالتطوّر، وتشرع ملامح الثالوث التقليدية بالظهور والتشكّل. فالانجذابات المفعمة بالحنين والشهوة، وأنصاف المشاعر المُقيدة بارتباط آخر شبه مُقدس بين جان وسارة؛ تفرض حدوداً على اختلاسات فرانسوا وسارة. هذه الاختلاسات التي تقع في قلب سارة موقع الخطيئة، وفي قلب جان موقع الجريمة. وفي قلب فرانسوا موقع الشوق والرغبة؛ تودي بالقصة إلى مُنحنيات أخلاقية مُتعرجة، تفرض أسئلة كثيرة حول طبيعة العلاقة في المُجتمع الما بعد حداثي.

تُصفّر دوني السّرد بطريقة تتماهى مع كلا الحبيبين، بحيث يُصبح الاثنان ـ بطريقةٍ ما ـ ضحايا للمرأة، لأنها مُخترقة من قِبل كُل أنواع المشاعر، ولا تضع حدوداً صارمة تُعرّف مساحتها الخاصة، بل تبقى على سجيّتها، وتتحوّل المساحات الخاصة إلى مشاع عاطفي، يتجاوز حدود العلاقة ويتطرف إلى ما هو أبعد من الالتزام بواجب الحفاظ على علاقة واحدة مُقدسة. فسارة مُحاصرة بمشاعر تتوزّع بين الندم والشوق، مع أول نظرة لحبيبها السابق فرانسوا تشعُر أنها في غمرة ألم شديد الوطأة. ألم ينجُم عن مواجهة رجُلين في الوقت ذاته، كلاهُما يملك قلبها وجسدها. ألمٌ ينبُع من خطيئة مؤجّلة تراها على بُعد قُبلات أو همسات في الأذن أو حتى نظرات مُؤجّجة بالشهوة يحبيها الخزي. تلعب المُخرجة على فكرة امتداد الحب كخط طويل مكشوف، تسير عليه سارة بشكل عشوائي، للأمام وللخلف، وتوزّع الحُب والشبق على كُل الجوانب، مثل بندول معدني يتأرجح يميناً فيأخذ الزخم الكافي ليتحرّك نحو الجهة اليُسرى، وهذا يُفسّر لنا عدم ترجيح كفّة على الأخرى، فكلا الرجُلان مُغفّلان، ربما ترتبط مع جان بعلاقة حقيقية لها واجبات وحقوق، لكنها في الوقت نفسه تقترب من فرانسوا كأن لها حبيبين، تحاول أن تخلق حدوداً للعلاقة، فلا ترضى التورّط في علاقة جسدية مع فرانسوا في بداية الأمر، لكنها لا تلبث أن تنخرط في عملية جنسية شبقية كاملة سيكون لها آثار على كلا الجانبين.

فالعمليّة الجنسيّة حفّزت شعوراً داخلياً لدى فرانسوا. شعور باستحقاق الحُب، وجدارة الحصول على قلب سارة وجسدها إلى الأبد، ما دفعه إلى المُكاشفة، عملية تقوم على الصدامية والتصدي للآخر كدخيل على دائرة مُغلقة، وجان الذي يرى حبيبته تنفلت من بين أصابعه بطريقة ملتوية إلى حضن أقرب أصدقائه وشريكه، يفور دمه لأن موقفه بالنسبة للعلاقة أصبح مُلتبساً، لا يعرف إذا كان حبيباً أم عدواً. وعلى الجانب الآخر سارة تُنكر كُل الأفاعيل، وتُبطل كُل محاولاته لإخراجها مُذنبة، لتتبدى في مظهر المرضى النفسيين. بُكاؤها وصراخها يُغلّفان عملية إنكار للحقيقة، ويضع المُشاهد في موقف ريبة، فهو الآخر يقع في موقع إلهي، يُراقب من بعيد، يعرف الحقيقة الغامضة، وتواجهه الصورة بالإنكار، فيتلبس شخصية جان المرتبك، المُشتت بين خيانة لعهد وقداسة المنظومة، وحُب وجمال المرأة التي يعشقها، لكنه يصل إلى نُقطة احتقار لسارة، كما يصل الجمهور. لا يفهم الدافع وراء الإنكار، إذا أرادت سارة الذهاب إلى فرانسوا فلتتجه إليه مُباشرة، وتخبره أنها ستعود إلى فرانسوا، بيد أنها تُقحمه في شبكة من الأفاعيل السامة، لأنها ـ بشكل غرائبي ـ تُحبه أيضاً. هل من المُمكن أن تُحب المرأة رجُلين في وقت واحد، بحيث لا تود إطلاق أي منهما إلى الفراغ، وتركه وراءها كماض، بل تبعث الماضي مرّة أخرى لأنه يهبها رجُلاً أحبته. في تلك النُقطة من السرد، يتضاعف التعقيد، لأنه لا يوجد شيء يُمكن القياس عليه، كُل ما نعرفه كمُشاهدين أن سارة مُشتتة بين هويّتين: الهويّة الأولى يُمكن حصرها في المرأة الوفيّة المُخلصة لحبيبها، الأكثر نضوجاً ومرونة وتقبلاً لتقلّبات الزمان، والهويّة الثانية تقع في حيّز عاطفي مُنفرط، بطبيعة تميل أكثر إلى المُجازفة والتضحية بالتوازن العاطفي من أجل نزوات وقتية ألقاها القدر في طريقها. ليس القدر فقط، لكن سارة ذاتها مُنجذبة ومُنقادة لفرانسوا بشكل يُجرّدها من الإرادة الحُرّة، لأنها لا تبغض جان بأي شكل، وتستمتع بالبقاء معه جنسياً أو عاطفياً، ولكنّ شيئاً غامضاً يقع في الماضي هو ما يجذب الأطراف لبعضها، ما يُنخر في العلاقة بين جان وسارة.

تُضيف دوني صبغة مُميّزة للفيلم، فتحوّل أجواء القصّة الرومانسية إلى مناخ مُضطرب أشبه بـ«النوار»، سواء من الناحية البصرية التي تتبدى بوضوح في تكوينات تنزع إلى الظِلال والظُلمة، خصوصاً في مستوى ممارسة الجنس، كأن الجنس رغم شبق وهيجان الأجساد، مُجرّد تواطؤ بين جسدين لا أكثر ولا أقل. تواطؤ ليلي يلفه الظلام وتحجبه الشهوة، لكنه لا يُعبّر عن يقين حقيقي سوى الرغبة الكامنة في الأجساد. اللُغة السينمائية ذاتها تتعاطى مع القصة بطريقة مُختلفة، وترسم ملامح مُختلفة للشخصيات، لنجد أنفسنا أمام جو مشحون مثل أفلام الجريمة والغموض. وهذا يُلقي بظلاله أيضاً على الشخصية المُضطربة للمرأة في الفيلم، ويُكثّف حضورها البصري أكثر في تكوينات ثقيلة، حتى في وسط الولوج الجنسي والذوبان في العمليّة الشبقية، يظهر نوع من التخفي اللحظي في الفعل.

يُمكن إدراج الكثير من أفعال البطلة داخل الفيلم تحت مُسمى التخفي والاختباء، خلف طبقات، بداية من عمل سارة في محطة للراديو، وتفاعلها مع العالم صوتياً فقط. وهذا يمنح إشارة إلى خصوصية الشخصية، وعدم بوحها بكُل شيء، فالصوت وحده كتيمة لا يُفصح عن كُل شيء، والشيء الثاني هو ارتداء البطلة سارة للكمامة في أغلب الأماكن، لأن الفيلم صوّر خلال جائحة كورونا، لكنها على الجانب الآخر يُلمّح لشيء ما يعزل الشخصية عن العالم، ويخصص لها مساحة خاصة يتقاطع فيها الحبيبان بشكل مُستمر خلال الفيلم. وفي هذه المساحة، تستطيع سارة أن تظهر بكُل تناقضاتها وشطحاتها وكذبها، بكُل جسدها وعاطفتها، فهي مكشوفة أمام المُشاهد من خلال الحبيبين المتنافسين بشكل غير مُباشر.

على الجانب الآخر، هناك خط سردي آخر يتعاطى مع الإخفاق الاجتماعي الواضح لشخصية جان، كلاعب كُرة قدم اعتزل بسبب الإصابة، عاجز عن تحقيق مسيرة رياضية قيّمة، لينعكس ذلك على حياته الاجتماعية، في سلسلة من الإخفاقات، أوّلها فشله في المُحافظة على علاقته بزوجته السابقة، وثانيها التقاعس عن مُمارسة دوره كأب له وواجبات تجاه ابنه، وتركه باستهتار لجدّته المُسنة لترعاه بدلاً من تحقيق منظومة أسرية صحيّة، إلى جانب مكوثه لفترات طويلة بدون عمل واضح، لنصل أخيراً إلى انهيار علاقته بحبيبته سارة. والحقيقة أنه يتبدى في النهاية كضحيّة لأنانية سارة المُفرطة ـ حتى لو على الجانب العاطفي فقط ـ وشهوتها العاطفية التي تلتهمه هو وفرانسوا معاً بحجّة الحُب والحُريّة.

كتبت كلير ديني السيناريو استناداً على رواية Un tournant de la vie للكاتبة كريستين أنغو، لتخلق عالماً أوتاره مشدودة ومحكوماً بعلاقة معقّدة تقودها امرأة تتلاعب بدون قصد برجُلين وقعا في الحُب. قدّمت جوليت بينوش أداء، قوياً وشُجاعاً كالعادة، لتمنح الشخصيّة خصوصية جسدية وعاطفية، وتُحرر الكثير من المشاعر والرغبات المكبوتة والمتناقضة. فضّلت المُخرجة أن تترك الفيلم مفتوحاً في النهاية، لا تمنح المُشاهد وجهةَ نظر نهائية ولا تُملي عليه قراراً، ولكن قبل ذلك صنعت حجّة ساذجة بإسقاط الهاتف الذكي في حوض الاستحمام، كإشارة لنسيان الماضي والتخلي عن الذكريات التي تسحب المرء للخلف. وحينما تذهب لحل صيانة الهواتف، يخبرها الموظّف أن العُطل محي كُل بيانات الهاتف، ولكن في الحقيقة مُنك الكثير من الطُرق لرد البيانات مرة أخرى، ولكن الغرض من هذه الحركة مفهوم فنياً، ولكنه يبقى ساذجاً.

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 3 تشرين الأول 2022 العدد 4742

صورة وخبر

قبل أيام، غادرنا عبد الجليل ضاهر ابن بلدة عربصاليم الجنوبية عن عمر ناهز الثمانين عاماً. امتهن الرجل «بيع الثقافة» على أرصفة القرى والمدن في صيدا والنبطية وبنت جبيل. منذ عام 1969، بسط كُتْبَه على الأرض، وانتقل بها يومياً إلى حيث انتظره القرّاء وساعدوه على ترتيب بضاعته. كان يشتري الكتب المستعملة ولا سيّما النادرة ثقافياً، من مكتبات البيوت، ويبوّبها بين سياسية وتاريخية وروايات ومذكّرات وشعر وأدب، ثم يبيعها على الرصيف بـ«سعر الفجل»، كما كان يحلو له أن يقول. كان الحاج «أبو محمد» ضالّة القرّاء من الطلاب والفقراء، الذين لم يتوانَ عن إهدائهم كتبه أو إعارتها لهم. ولم تكن الفرحة تسعه عندما كان يطلب منه أحدهم كتاباً مفقوداً، فيجهد لتأمينه. كأنّه كان رسول الثقافة في الشوارع. (علي حشيشو)

المفكرة

«ربع وقت» مع نساء تونس

■ في 18 و19 و20 تشرين الأوّل (أكتوبر) الحالي، يحتضن «مترو المدينة» مسرحية «ربع وقت» لسيرين قنّون التي تشاركت كتابة النص ودراماتورجيا مع ريم حدّاد، من إنتاج مسرح «الحمراء» في تونس لعام 2021. من خلال التحضير لحفلة غنائيّة ضخمة، يدعونا مسرحيّة العمل للانغماس في كون خمسة نساء يردن دروس تعلّم الغناء بحثاً عن فضاء يلملم ذواتهنّ في مجتمع تكبّله الثّوابت المهترئة. في محاولة لنحت النموذج المثالي لرجل الغد في علاقته بذاته وبالمرأة، تسمح لنا هذه الرحلة الاستكشافيّة في الذّات والجسد الأنثوي ـ الذّكوري باختراق أكثر الدّوائر النسائيّة إغلاقاً وسرّيّة وتعقيداً بهدف الكشف عن حقيقة التناقضات السياسية والمجتمعية والثقافية. قائمة الممثلات تضم كلّاً من: شاكرة رماح، ريم الحمروني، سهير بن عمارة، أميمة المحرزي وبسمة بعزاوي.
مسرحية «ربع وقت»: الثلاثاء 18 والأربعاء 19 والخميس 20 تشرين الأوّل 2022 . الساعة التاسعة مساءً . «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 76/309363

أليينور خليفة... خلوة مع البيانو

■ بدأت أليينور خليفة (1997 ـ الصورة) دراسة البيانو في لبنان وتابعتها في أوروبا. العازفة اللبنانية الشابة مقيمة حالياً في ألمانيا وهذه ليست المرة الأولى التي تزور فيها بلدها الأم لتقديم ريستال بيانو. في السابع من تشرين الأول (أكتوبر) الحالي، تؤدّي خليفة برنامجاً شيّقاً في قاعة «أسمبلي» في «الجامعة الأميركية في بيروت»، وتُعيد تقديمه في 16 من الشهر نفسه في

«بيت تباريس» (الأشرفية). من ريبرتوار البيانو الكلاسيكي الضخم، اختارت أليينور خليفة أعمالاً لباخ (المتتالية الإنكليزية الثانية) وللفرنسي من القرن العشرين أوليفييه ميسيان (مقطوعتان) وشوبان (البالاد رقم 3)، بالإضافة إلى عملٍ مغمور ونادراً ما يتمّ تسجيله لشوبرت (تنويعات على لحن لمؤلف مغمور هو الآخر يدعى هوتنبرينر، كان صديقاً للمؤلف النمسوي الكبير). أما من التجارب اللبنانية في هذا الإطار، فقد اختارت العازفة عملاً بعنوان Polka Orientale (بولكا شرقية) للمحّن نشيدنا الوطني وديع صبرا.
ريستال بيانو لأليينور خليفة: الجمعة 7 تشرين الأوّل 2022 . الساعة السابعة والنصف مساءً . «أسمبلي هول» في «الجامعة الأميركية في بيروت». للاستعلام: 01/353228./ الأحد 16 تشرين الأوّل 2022 . الساعة الثامنة مساءً . «بيت تباريس» (الأشرفية . تقاطع شارعَي لبنان والقلبَين الأقدسَين). الدعوة عامّة.

سليم نسيب... «فوضى» في مونو

■ ضمن فعاليات «نادي القراءة» باللغة الفرنسية الذي تنظّمه «جمعية السبيل»، تدعو «مكتبة بلدية بيروت العامة» في مونو (الأشرفية)، في السادس من تشرين الأوّل (أكتوبر) الحالي، إلى مناقشة رواية Le Tumulte للصحافي والكاتب المولود في بيروت في عام 1946 سليم نسيب (الصورة)، على أن يديرها الشاعر الفرنكوفوني أنطوان بولاد. من الخمسينيات ولغاية اليوم، تحكي الرواية قصة بيروت، المدينة الأسطورية التي مزقها التاريخ. كتاب عاطفي ومثير عن رحلة شاب عاشق للعدالة، منخرط مع

جزء من جيله في معسكر «التقدميين». يبدأ العمل بقصة بطلها «يوسف حسني»، ويستمر الانغماس في مناخ احتجاجات عام 1968، لينتهي بحصار بيروت والمصير المأساوي للاجئين الفلسطينيين. لحظات عنف شديد يغطيها «يوسف»، الذي أصبح مراسل حرب لصالح صحيفة فرنسية.
مناقشة رواية Le Tumulte: الخميس 6 تشرين الأوّل 2022 . الساعة السادسة مساءً . «مكتبة بلدية بيروت العامة» في مونو (الأشرفية). للاستعلام: 01/664647 أو info@assabil.com

تعلّموا التحريك مع دوم بيدرو

■ في إطار معرض «القنطرة رحلات الإمبراطور البرازيلي دوم بيدرو الثاني إلى العالم العربي (1876-1871)» في «دار النمر للفن والثقافة»، تنظّم منصة «التحريك للشباب» ورشتَيْ عمل للرسوم المتحركة (لمن هم بين 11 و14 سنة) حول مفاهيم السفر والاكتشاف والهجرة مع ربط ثقافات مستوحاة من رحلات دوم بيدرو الثاني في المنطقة. في 7 و8 تشرين الأوّل (أكتوبر) الحالي، سيقوم المشاركون بجولة متعمّقة في المعرض، والاستماع إلى قصص رحلات دوم بيدرو الثاني، ودراسة المواد المعروضة واستلهام أفكارهم لأفلام الرسوم المتحركة القصيرة. تدعو الورشتان المواهب الشابة للتعرّف على الرسوم المتحركة كحرفة وأداة لرواية القصص والتعبير عن الذات. وتشمل البحث وكتابة القصص جلسات عمل جماعي لإنشاء جميع العناصر المطلوبة لعمل مقاطع قصيرة تكون جزءاً من المعرض.
ورشتا تحريك للأطفال: الجمعة 7 والسبت 8 تشرين الأوّل 2022 . من الساعة الرابعة بعد الظهر لغاية السابعة مساءً . «دار النمر للفن والثقافة» (الطبقة الثانية . شارع أميركا . كليمنصو/ بيروت). للاستعلام: 01/367013 أو info@ darelnimer.org.

على بالي

أسعد أبو خليك

ألقى بوتين خطابيْن لا خطاباً واحداً أول من أمس. الإعلام الغربي غطّى الخطاب بما بات معروفاً عنه من سوء مهنيّة والتزام بصرامة بأجندة البروباغندا التابعة لحلف شمال الأطلسي. قسم من الخطاب كان موجّهاً إلى شعوب العالم قاطبةً (خارج المعسكر الغربي) وقسم آخر موجّه إلى الجمهور القومي الروسي الرجعي. القسم الموجّه إلى شعوب العالم كان ذكيّاً، إذ إنه قدّم جردة بآثام وخطايا وجرائم الغرب على مرّ تاريخه وربط بين ازدهاره وبين استغلال شعوب العالم النامي. هذا الخطاب مستعار من الثقافة السياسيّة للاتحاد السوفياتي، الذي لا يفوّت بوتين فرصة إلا ويُبدي امتعاضه منه، أو من آثار سقوطه على روسيا الكبرى. والصحافة الغربيّة (مثل «نيويورك تايمز») لا تنفكّ تتحدّث عن تضامن عالمي مع أوكرانيا، متناسيةً أن الصين والهند وباكستان وجنوب أفريقيا ومعظم دول العالم النامي لم ترتبط بأجندة الناتو في الحرب. حتى ولو كانت «الشرق الأوسط» تتوجّه إلى جمهور الناتو (كأنهم يقرؤون العربيّة)، فإن طغاة الخليج يحافظون على علاقة جيّدة مع موسكو بالرغم من ضغوط أميركيّة في الحثّ على مناصرة أوكرانيا (شكر الرئيس الأوكراني محمد بن سلمان على جهوده «الخيّرة»). حسم بوتين خياره في الخطاب من حيث التذكير بالدور الخبيث والاستغلالي والمتآمر الذي لعبته أميركا في داخل روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. لم يبقَ من خط للرجعة في الصراع وهذا ما كان بوتين يقصده. لكن هل يعمِّر في الحكم وهناك إجماع أميركي على خوض الحرب ضد روسيا إلى النهاية (أنفقت أميركا على أوكرانيا بنسبة توازي الإنفاق العسكري الروسي السنوي)؟ أما في القسم الموجّه إلى الجمهور الروسي، فإن بوتين كان رجعيّاً محافظاً شوفينيّاً يضرب على أوتار النزعات القوميّة العنصريّة في روسيا. هو شنّ حملة على الخطاب الغربي الليبرالي عن النسويّة وعن الحقوق الجندريّة ودافع — على طريقة المحافظين الأميركيّين، أي نحو نصف البلاد هنا ـ عن القيم التقليديّة وحق الرجل كرجل. حذّر بوتين من مؤامرة لتعليم المثليّة (وهذا خطاب جمهوري هنا). وضرب على وتر الكنيسة والدين. الازدواجيّة في الخطاب تقلّل من مصداقيّة القسم الأول منه.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص. ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnewspaper

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الوانك
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الإثنين 3 تشرين الأول 2022 العدد 211
Lundi 3 Octobre 2022 no211

الأخبار

رأس المال

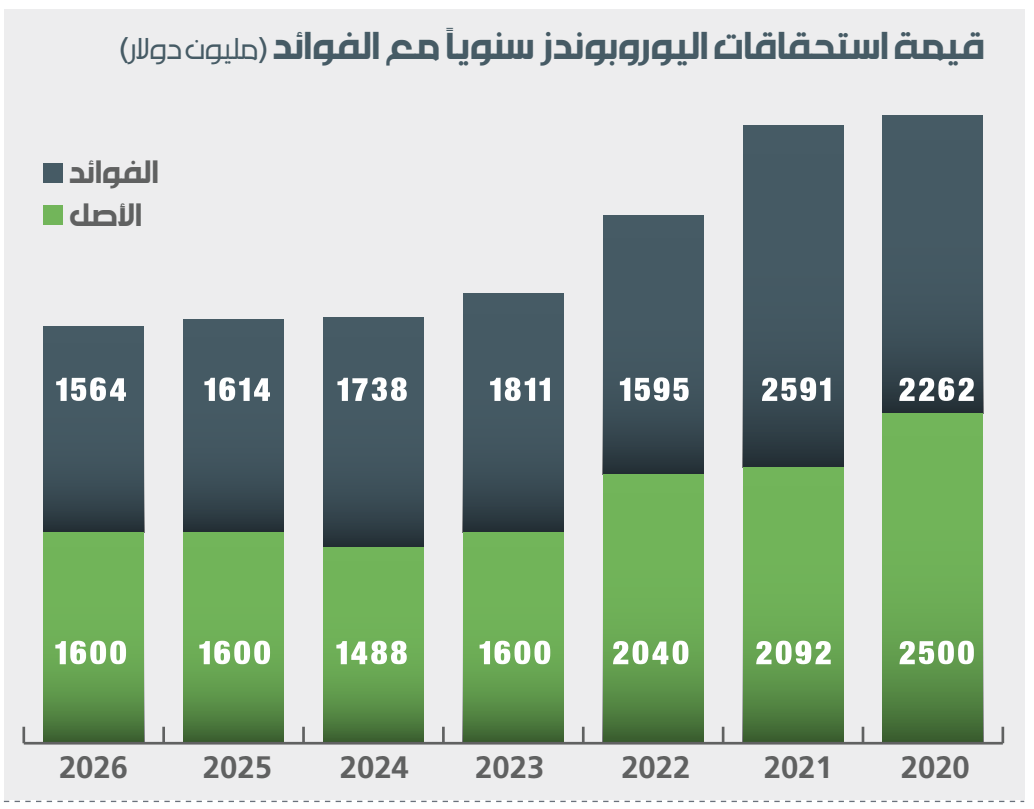

قيمة استحقاقات اليوروبوندز (مليون دولار)	
آذار 2020 *	1200
نيسان 2020 *	700
حزيران 2020 *	600
نيسان 2021 *	2092
أيّار 2022 *	500
تشرين الأوّل 2022 *	1540
كانون الثاني 2023 *	1100
أيّار 2023	500
نيسان 2024	700
تشرين الثاني 2024	538
كانون الأوّل 2024	250
شباط 2025	800
حزيران 2025	800
تشرين الثاني 2026	1600
آذار 2027	1250
تشرين الثاني 2027	1000
آذار 2028	1700
تشرين الثاني 2028	893
أيّار 2029	1000
تشرين الثاني 2029	1500
شباط 2030	1400
نيسان 2031	300
تشرين الثاني 2031	2500
آذار 2032	1000
أيّار 2033	1500
أيّار 2034	1500
تمّوز 2035	1500
تشرين الثاني 2035	600
آذار 2037	750
* استحقاقات تخلّف لبنان عن دفعها	

حجم محفظة اليوروبوندز
31,314
مليون دولار

الفائدة المثقّلة على السندات
%7.38

معدّل الآجال
7.84 سنوات

توزّع ملكيّة اليوروبوندز (مليار دولار)

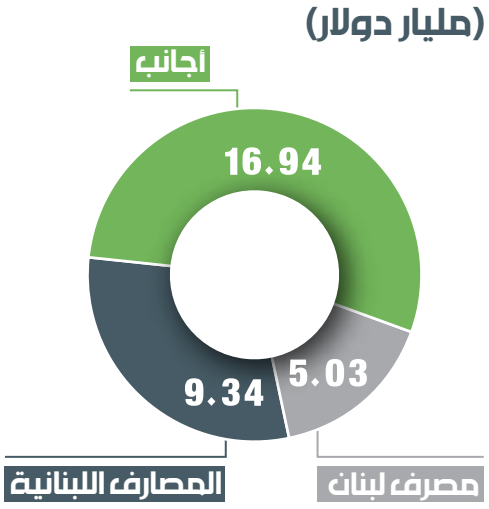

المصدر: وزارة المالية، مصرف لبنان، جمعية المصارف

في العدد

02
زهراء برو
معايير الـ«Bank Resolution»

04 - 05
ماهر سلامة، كريم عبد الله
مصر تتجرّع السّم

06
مقابلة
سيف الدين عَموص: «بتكوين» تحفظ القيمة

07
فرانسيس كوبولا
«معيار البتكوين»: كتاب سخيف

08
محمد وهبة
الرجل الذي لا يرى

موازنة 2022: ما خفي أعظم

يوم الاثنين الماضي، أقرّ مجلس النواب موازنة 2022. تضمّنت هذه الموازنة تسديد فوائد الدين العام بقيمة 3570 مليار ليرة فقط، إلّا أنّ هذا المبلغ لا يشمل استحقاقات سندات الخزينة بالعملة الأجنبية (يوروبوندز) والفوائد المترتبة عليها والمقدرة لغاية اليوم بنحو 13,4 مليار دولار، أي ما يساوي 95% من الناتج المحلي الإجمالي، إذ ما زالت وزارة المال تحتسب استحقاقات هذه السندات باعتبارها متأخّرات لم يتم إدخالها في حساب الدين العام بذريعة أن هذا الدين عرضة للاقتطاع حين تجري إعادة هيكلة الدين العام، وبالتالي ليس واضحاً ما هي المبالغ التي ستترتب على الخزينة.

إذاً، اختارت الدولة أن تتجاهل وجود دين مستحق بالعملة الأجنبية بشكل كامل. حتى إنها لم تتكلّف عناء اتخاذ مؤونات احتياطية لمواجهة قسم من هذا الدين. فلم توضع أي سيناريوهات عن الحدّ الأدنى المتوجّب على لبنان دفعه للدائنين، ولا سيما الدائنين الأجانب، وبالتالي تضمين هذه المبالغ في الموازنة لإظهار حجم الدين الفعلي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي. فمثل هذه السيناريوهات ليست ضرورية فقط لمراقبة الدين العام وعجز الخزينة، إنما هي حيوية لتطبيق القاعدة التي يفرضها صندوق النقد الدولي على المقترضين بأن يكون الدين العام مستداماً. والمؤشّر على ذلك هو نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي التي يجب أن تكون أقلّ من 100% ضمن فترة متوسطة المدى. ولا يجب أن نغفل أن مصرف لبنان طلب من المصارف احتساب خسائر متوقعة على توظيفاتهم في سندات اليوروبوندز بنسبة 45% من قيمتها. وهناك دراسة أجراها البنك الدولي في تقريره الأخير بعنوان «بونز المالية العامة في لبنان» تحدّد السيناريو الأسوأ والسيناريو الأفضل للبنان بعد معاينة عمليات الهيركات على السندات منذ عام 1978 لغاية 2020، إذ تبيّن أن أقلّ نسبة هيركات كانت 7% في الأورغواي عام 2003، وأعلى نسبة هي 75% في الأرجنتين عام 2005، علماً أن في اليونان بلغت 65% في 2012. بخلاصة الدراسة تبيّن أن السيناريو الجيد للبنان هو اقتطاع 50%، والسيناريو الأسوأ هو اقتطاع 25%.

وبالتالي فإن التسليم بأن سندات اليوروبوندز قابلة للاقتطاع من دون أي خطوات استدراكية، أمر فيه الكثير من الإهمال والتقصير، سواء من وزارة المال أو الحكومة أو من مجلس النواب. طبعاً، ليس لدى هؤلاء هدف واضح من هذه المسألة سوى مواصلة «تركيب الطرابيش»، أي إخفاء عجز الموازنة الفعلي، لذا في الساعات الأخيرة من جلسة مجلس النواب التي أقرّت فيها الموازنة، جرى الاتفاق على زيادة الإيرادات بقيمة تفوق 6 آلاف مليار ليرة لتصبح الإيرادات 29986 مليار ليرة والنفقات 40873 مليار ليرة والعجز 10887 مليار ليرة.

لكن ما الذي يحصل لو أضفنا المتأخرات المترتبة على الدولة في عام 2022، إلى الموازنة، أي ما قيمته 4 مليارات دولار؟ ماذا لو اعتبرنا أن نصف هذا المبلغ فقط سيترتب على الخزينة؟ أو ثلثه؟ وماذا أيضاً لو أضفنا كل المتأخرات منذ 2020 لغاية اليوم، أي ما قيمته 13,4 مليار دولار؟ كيف سيكون شكل الموازنة عندئذ؟

في الواقع، المسألة الأولى التي يفترض حسمها قبل كل ذلك، هو أي سعر صرف سيعتمد لتسديد هذه المتأخرات. فهي أموال مستحقة للخارج على لبنان، وبالتالي ستُسدّد بالعملة الأجنبية حصراً. والخيارات المتاحة هنا أن تسدّد هذه الأموال من سيولة مصرف لبنان ولن يحتسبها أقلّ من 15 ألف ليرة إذا تبنّت الحكومة تعديل سعر الصرف إلى هذا المستوى، أو لن يوافق مصرف لبنان على احتسابها أقلّ من سعر صيرفة البالغ 29800 ليرة. بهذا المعنى، فإن احتساب ثلث المتأخّرات لعام 2022 وحده، أي ما يوازي 1,33 مليار دولار، ستبلغ وفق سعر صرف 15 ألف ليرة، نحو 20 ألف مليار ليرة، ما يعني أن نفقات الموازنة ستزداد من 40873 مليار ليرة إلى نحو 61 ألف مليار ليرة، والعجز سيفوق 30 ألف مليار ليرة.

رغم ذلك، ثمة ما يوجب احتساب ثلث كل المتأخرات باعتبار أن لبنان تمكن من انتزاع اتفاق مع الدائنين على اقتطاع 70% من الديون، فهذا يعني أن قيمة ما سيترتّب على لبنان سيبلغ 4 مليارات دولار، أي 29% من الناتج المحلي الإجمالي، وما يفوق 5 أضعاف إيرادات الموازنة. وستزداد قيمة النفقات إلى 100 ألف مليار ليرة إذا احتسبت هذه الديون على سعر صرف يبلغ 15 ألف ليرة، ومعها سيرتفع العجز إلى 71 ألف مليار ليرة.

كل حسبة تأخذ لبنان نحو منحدر أعمق. فعقل السلطة اللبنانية في التعامل مع الأزمة، هو عقل مجرم ومدمن على إخفاء الحقائق التي ستنكشف الآن أو لاحقاً. وهو أيضاً عقل محاسبي، أي أنه سيفتّش عن طرق لزيادة الضرائب على العموم وإعفاء الأثرياء، لتمويل عجوزات كهذه.

معايير الـ«Bank Resolution»
سلطة التنفيذ، الصلاحيات والأدوات، الإنقاذ بالمال العام

زهراء برو

تُعرّف عملية تسوية أوضاع المصارف (Bank Resolution) بأنها إجراءات إنقاذية استثنائية تشرف على تطبيقها جهة مختصّة تعمل بمعايير وأدوات مختلفة عن تلك المطلوبة في عمليات التعثّر العادية. وتطبّق عمليات التسوية في حالات عدّة أبرزها عندما يكون إخضاع المصارف غير القابلة للاستمرار، إلى إجراءات التصفية والتعثّر التقليدية، سبباً في حدوث خلل اقتصادي، لا سيما إذا كان حجم المصرف كبيراً ومؤثّراً ويؤدّي إلى زعزعة الاستقرار المالي. علماً بأن تسبق عمليات التسوية، العديد من التدخّلات المبكّرة المصمّمة لاستعادة ملاءة المصارف، ويُطلق عليها «مصرف ضعيف قابل للاستمرار».

بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، انتشر على نطاق واسع مصطلح «أكبر من أن تفشل – Too Big to Fail»، كان الهدف منه تبرير سياسات الإنقاذ التي اتبعتها الدول لإنقاذ الشركات المتعثّرة بالمال العام (Bail-out). بومها، اعتُبر أن فشل هذه المؤسّسات، قد يؤدّي إلى كارثة كبيرة لأنه سيطلق أزمة تشمل النظام المالي كلّه. فإذا فشلت هذه المؤسّسات لا يعود ممكناً إغلاقها أو تصفيتها من دون توقّع تأثير ضارّ شديد على بقية النظام المالي والاقتصاد الحقيقي والأفراد. هكذا استُخدم المال العام لتجنّب نتيجة كهذه.

عملياً، أدّى الإنقاذ بهذه الطريقة، إلى وضع ضارّ؛ فقد استفاد حملة الأسهم ودائنو المؤسّسات المالية من الأرباح والمخاطرة المفرطة في الأوقات الجيدة، بينما تحمّل دافعو الضرائب كلفة الفشل بسبب هذه المخاطرة. لاحقاً، أدخلت مجموعة العشرين (G20) إصلاحات تنظيمية لإنهاء ظاهرة «أكبر من أن تفشل»، إذ طلبت إدخال متطلّبات احترازية إضافية على المؤسّسات المالية المهمّة لتقليل احتمال فشلها. كما طلبت أيضاً من مجلس الاستقرار المالي (FSB)، تطوير معايير تطبقها الدول في إطار تسوية المؤسّسات المالية التي تعدّ مهمّة لاستمرارية النظام، في حال فشلها، بطريقة تحافظ على الاستقرار المالي، وتقلّل من ضررها على الاقتصاد الحقيقي، وتُنهي الاعتماد على الحكومة لإنقاذ هذه المؤسّسات باستخدام الأموال العامة. وفي عام 2011 نشر مجلس الاستقرار المالي، خصائص «أنظمة تسوية المصارف الفعالة» التي وافق الأعضاء على اعتمادها في دولهم. واعتُمدت هذه الخصائص كمعيار دولي في عام 2015 التزمت به الدول الأعضاء في مجموعة العشرين.

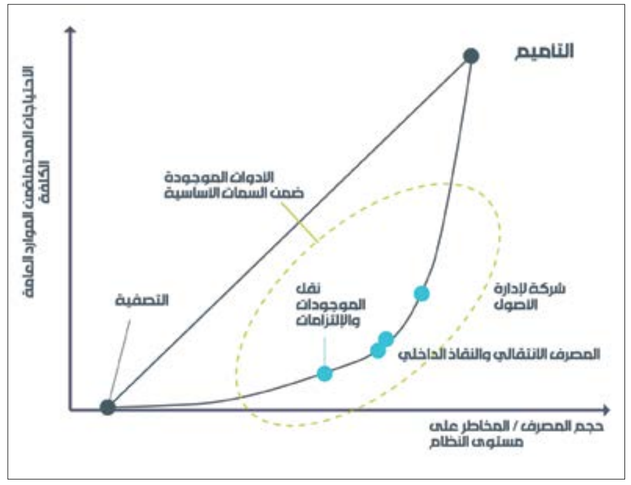

12 سمة لنظام التسوية

1- النطاق؛ يُقصد فيها المؤسّسات التي تسري عليها أحكام الإطار العام لنظام التسوية. وبحسب هذا المعيار، فإنه يتوجّب على السلطات أن تكون حذرة عند تصميم إطار التسوية، إذ أن القانون يجب أن يشمل كل المؤسّسات المالية المهمّة ضمن النظام المالي. وتحديد هذه المؤسّسات ليس أمراً سهلاً لأنه في بعض الأحيان يمكن أن تترتّب على فشل مصرف صغير في البلد نتائج تصيب النظام بكامله.

2- السلطة المنوط بها عملية التسوية؛ على الإطار القانوني أن يحدّد بوضوح، سلطة واحدة أو أكثر مسؤولة عن عملية التسوية، وأن يمنحها تفويضاً واضحاً وأن يكون لديها استقلال تشغيلي، وأن تكون معزولة عن التأثير السياسي. بمعنى أوضح، يجب توفير الحماية القانونية للإدارة والموظفين العاملين على التسوية. إلا أن المعايير الدولية لم تشر إلى التنظيم المؤسّسي الأفضل للسلطة المسؤولة عن التسوية. وبحسب دراسات عدّة صدرت عن بنك التسويات الدولية، فإن السلطة المسؤولة عن التسوية، يتم تضمينها في صلاحيات المصرف المركزي أو في صلاحيات الجهات الإشرافية المنفصلة عن المصرف المركزي، أو في وحدة مستقلة بذاتها يتم إنشاؤها لهذه الغاية. اتخاذ قرار بإنشاء مؤسّسة مستقلّة أو بدمج مهامّ التسوية في مؤسّسات قائمة بذاتها، يعتمد على الخصائص المحلّية وعلى ظروف الأزمة. إذ ستحتاج الدول إلى التأكد من أنه، في حالة إنشاء مؤسسة منفصلة، سيكون لديها التمويل والموظفون والخبرة اللازمة للعمل بفعالية.

في لبنان مثلاً، يرجح بحسب قانون النقد والتسليف والقوانين المرتبطة به، أن تناط سلطة التسوية بالهيئة المصرفية العليا، وأن تعاونها لجنة الرقابة على المصارف والمؤسسة الوطنية لضمان الودائع. وذلك بحسب الإطار العام الموضوع للإشراف والرقابة على القطاع المصرفي بحسب القانون 67/28. ورغم توافر الإطار القانوني للجهات التي ستتحمل مسؤولية عملية تسوية المصارف اللبنانية -وبالمناسبة هو خيار منطقي لبلد يعاني من أزمة مالية كبيرة وليس المالية عام 2016.

- برأس حاكم مصرف لبنان الهيئة المصرفية العليا، كما يُعيّن أحد أعضائها من نوابه ممن يقترحهم المجلس المركزي. ولهذه الهيئة أهمية خاصة، إذ تتولّى فرض العقوبات والإجراءات على المصارف وفق المادة 208 من قانون النقد والتسليف، والتي تتدرّج من التنبيه حتّى الشطب من لائحة المصارف. ولا تقبل قراراتها أياً من طرق المراجعة العادية أو الإدارية.

- التعيينات في لجنة الرقابة على المصارف تكرّس «تضارب المصالح»، فبحسب المادة 8 من القانون 67/28 فإن اللجنة تؤلف من خمسة أعضاء: أولاً : اختصاصي في الشؤون المصرفية أو المالية أو أستاذ جامعي متخصص في هذه الشؤون - رئيساً، ثانياً: عضو تقترحه جمعية المصارف في لبنان، ثالثاً: عضو تقترحه مؤسسة الضمان المنشأة بموجب هذا القانون ويحل ممثل عن مصرف لبنان بعينه مجلس المصرف محل العضو الذي يمثل مؤسسة الضمان ريثما تباشر هذه المؤسسة عملها.

وبحسب هذه المادة فإن جمعية المصارف لديها حصة وازنة ضمن الهيئات المصرفية وبخاصة تلك التي أنشئت لمراقبتها. ووفق القانون تؤثر المصارف في تعيين عضوين من الأعضاء الخمسة في لجنة الرقابة على المصارف، أحدهما مباشرة يعيّن بناء على اقتراحها، والثاني تسمّيه مؤسسة ضمان الودائع التي تسيطر جمعية المصارف على غالبية المقاعد فيها (4 من أصل 7 أعضاء في مجلس الإدارة تنتخبهم المصارف).

3- صلاحيات وأدوات سلطة تسوية أوضاع المصارف المتعثّرة. من أبرز الصلاحيات: استبدال الإدارة العليا في المصرف الخاضع للتسوية، وتعيين مدير من قبل السلطة، وضمان استمرار الخدمات، ونقل الأصول وتوقيف بعض أعمال المصرف... ويجب أن تتمتع سلطة التسوية بالقدرة القانونية والتشغيلية لاستخدام مجموعة من الصلاحيات والأدوات وتطبيقها على أجزاء مختلفة من أعمال المصرف. علاوة على ذلك يجب ألا يتطلّب الإطار القانوني لتسوية أوضاع المصارف، إلزام السلطة المنوط بها عملية التسوية، تطبيق إجراءات معيّنة في ترتيب معيّن. كما يجب عند تصميم الإطار القانوني أن تأخذ سلطة التسوية في الاعتبار، التأثير التي يمكن أن تتأثر، ويجب أن يسعى إلى تجنب اتخاذ الإجراءات التي يمكن أن تقوّض الاستقرار في النظام المالي.

ومن أبرز الأدوات المستخدمة لسلطات التسوية: الشراء والتحمّل Purchase and Assumption، المصرف الانتقالي Bridge Bank، الإنقاذ الداخلي Bail-in، إنشاء شركة لإدارة الأصول Asset Management Company. وتسمح الأدوات المختلفة لسلطة التسوية بالحفاظ على الوظائف الحيوية للمصرف مع توزيع خسائر الكيان الفاشل بين المساهمين والدائنين.

4- المقاصّة والمعاوضة والكفالة وفصل أصول العميل Netting، On set-off، Collateralization، and Segregation of client assets؛ عادة تنصّ قوانين الإعسار الوطنية، على تعطيل تنفيذ البنود التي تسمح لبعض الدائنين بإنفاذ مطالباتهم تجاه موجودات المصرف المتعثّر. والغرض من هذا التعطيل، هو منع الدائنين من التسرّع في الاستيلاء على موجودات المؤسسة المتعثّرة، بالتالي تقويض عملية إعادة هيكلتها أو تصفيتها بشكل منظّم. وفي حين أن العديد من الدول قد أعفت العقود المالية من هذه التدابير حتى يتسنّى للأطراف في العقود المالية المبرمة مع الكيان المتعثّر أن تمارس فوراً، حقوقها في الإنهاء المبكر للعقد. وبما أن مثل هذه الحقوق في حال تنفيذها قد تدمّر قيمة المؤسسة المالية، تدعو السمات الرئيسية إلى تمكين سلطات التسوية من وقف تنفيذ هذه الأحكام مؤقتاً.

5- الضمانات؛ يجب أن ينطوي أي إطار للتسوية على الضمانات القانونية التي تسمح لسلطة التسوية بتنفيذ الإجراءات بسرعة وتحت غطاء قانوني، ولكنها تضمن أيضاً عدم إفراطها في توسيع صلاحياتها عند التدخّل في حقوق المساهمين والدائنين. هذه الضمانات يجب أن تكون متوافرة في أي إطار للتسوية في أي دولة وبمعزل عما إذا كانت السلطة تتعامل مع أزمة مصرفية بنيوية أو فشل خاص لمؤسسة كبيرة أو فشل مؤسسة صغيرة.

6- تمويل عملية التسوية؛ يجب أن يكون تمويل عملية التسوية في المقام الأول على حساب الموارد الخاصة للقطاع المالي، وليس من الأموال العامة. ويمكن أن تشمل هذه الترتيبات مزيجاً من: (أ) صندوق مستقلّ للتسوية يتم إنشاؤه إما مسبقاً قبل وقوع الأزمة أو بعدها. (ب) برنامج ضمان الودائع. (ج) الأموال الحكومية في إطار نظام أو آلية تسمح باسترداد الأكلاف التي تكبّدتها الحكومة في التسوية من القطاع المالي. ويمكن السماح مؤقتاً بالاستملاك العام (التأميم) كتدبير من تدابير الملاذ الأخير، ما قد يعني ضمناً تمويلاً عاماً مؤقتاً ينبغي استرداده لاحقاً من القطاع المالي.

7- شروط الإطار القانوني للتعاون عبر الحدود؛ تأتي مسألة التعاون عبر الحدود بخاصة عند وجود فروع لمصارف أجنبية تعرّضت للأزمة المصرفية ذاتها في البلد. ومن بين هذه الشروط، أن القوانين الوطنية ينبغي ألا تميّز بين الدائنين على أساس جنسيتهم. لذا، فإن سلطة التسوية يجب أن تكون قادرة على دعم سلطات التسوية الأجنبية في تنفيذ إجراءات تسوية أجنبية، من خلال تطبيقها على الشركات التابعة وفروع الشركات الأجنبية.

8/9- المؤسّسات المالية العالمية الهامة على مستوى النظام المالي؛ ينبغي للسلطات المحلية والسلطات المضيفة الرئيسية إنشاء فرق إدارة الأزمات بهدف تعزيز التأهّب للأزمة المالية العابرة للحدود التي تؤثر في المؤسّسات وتيسير إدارتها وتسويتها. وينبغي أن تشمل فرق إدارة الأزمات السلطات الإشرافية، والمصارف المركزية، وسلطات التسوية، ووزارات المالية. وينبغي أن تشمل أيضاً ممثلي برامج الضمان على الودائع في الدول موطن كيانات المؤسّسات المالية العالمية الهامة على مستوى النظام أو التي تستضيفها والتي تعتبر أساسية لتسويتها، وينبغي أن تتعاون تعاوناً وثيقاً مع السلطات في الدول الأخرى التي يكون فيها للشركات وجود مهم على مستوى النظام.

10- تقييمات قابلية التسوية؛ على السلطات في أي بلد أن تقوم بشكل دوري بتقييم جدوى استراتيجيات التسوية ومصداقيتها في ضوء التأثير المحتمل لفشل المصرف المهم على مستوى النظام في القطاع المالي والاقتصاد ككل. ففي حالة الفشل يجب اتخاذ القرار بشأن كيفية التسوية بسرعة. وسيكون التحليل المسبق لخيارات التسوية وفعالية خطط التسوية أمراً بالغ الأهمية. فقد يكون تحديد الخطوات اللازمة لضمان قابلية دخول المصرف في التسوية مناسباً حتى للمصارف غير المهمة على مستوى النظام المالي.

11- خطط التعافي والتسوية

هناك ضرورة لإعداد خطط الانتعاش والتسوية لمواجهة أي أزمة مصرفية بنيوية، وتشمل على الأقل خطّة للتعافي وتسوية المؤسّسات المالية المهمة على مستوى النظام. المطلوب من المؤسّسات الاحتفاظ بخطة تعافٍ تحدّد خيارات لاستعادة القوة المالية والقدرة على البقاء عندما يتعرّض المصرف لضغوط شديدة. بالإضافة إلى خطة متعلقة بتسوية أوضاع المصارف لتساعد سلطات التسوية لحماية الوظائف المهمة في النظام المالي، بهدف جعل تسوية أي مؤسسة ممكناً من دون تعطيل شديد ومن دون زيادة الضغط على المالية العامة.

12- الوصول إلى المعلومات

يجب ضمان أن تتمتع سلطة التسوية بإمكانية الوصول إلى المعلومات الهامة من المؤسّسات المالية، والتي تحتاج إليها لأغراض التسوية. هذه المؤسسات يجب أن تكون ملزمة بتقديم المعلومات اللازمة في غضون إطار زمني قصير. كما لا يجب أن تكون هناك عوائق قانونية أو تنظيمية أو سياساتية تعوق التبادل المناسب للمعلومات (بما في ذلك المعلومات الخاصة بالمؤسّسات) بين السلطات الإشرافية والمصارف المركزية وسلطات التسوية ووزارات المالية ومؤسّسات ضمان الودائع.

نشرت هذه الدراسة في دورية المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق الصادرة في أيلول 2022

هناك اعتبارات عدّة تلغي خيار وضع سلطة «التسوية» بيد الهيئة المصرفية تعاونها لجنة الرقابة على المصارف ومؤسسة ضمان الودائع

بإمكانه إنشاء وحدة مستقلّة، فإن عدّة اعتبارات تجعل من خيار وضع هذه السلطة بيد هذه المؤسّسات غير قابل للتطبيق للأسباب الآتية:

- الخسائر الكبيرة في ميزانية المصرف المركزي الناتجة من عدم توافق (mismatch) بين عملة الموجودات، مع الالتزامات التي تم تقديرها بنحو 69 مليار دولار، وهذه الخسائر في ميزانية مصرف لبنان هي الجزء الأكبر من خسائر القطاع المصرفي حيث أودعت المصارف لديه أكثر من 50% من موجوداتها نتيجة للسياسات النقدية غير التقليدية، وبخاصة تلك المتعلّقة بالهندسات

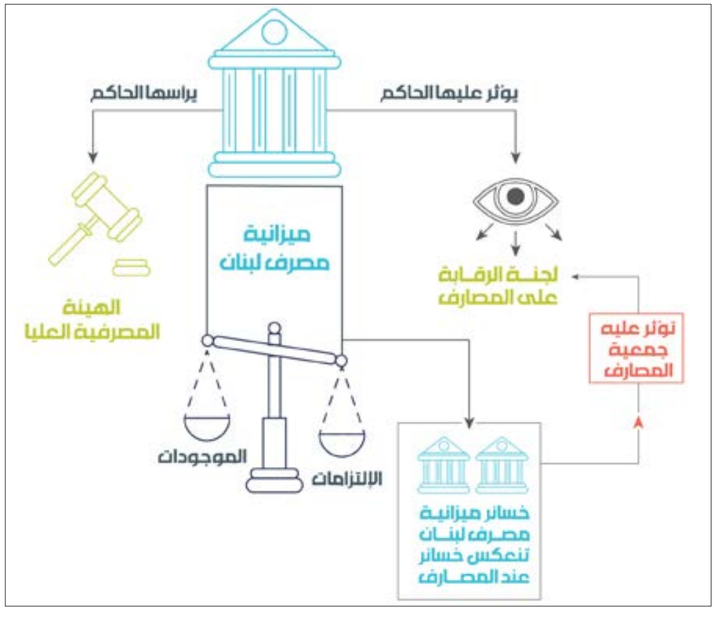

خريطة تسديد الودائع ليلرة، تقسيط وأسهم

تسعى الحكومة من خلال خطّة إعادة هيكلة القطاع المصرفي إلى توزيع الخسائر المصرفية لتغطية ما تسمّيه بـ«الفجوة» الموجودة في القطاع. «الفجوة» هي عبارة عن ودائع بالعملات الأجنبية مسجّلة دفترياً في الحسابات المالية للمصارف، ولكنها غير مغطّاة بعملات أجنبية حقيقية.

الأساس في الخطّة هو تصنيف الودائع بحسب معيار: مؤهلة/ غير مؤهلة»؛

الودائع غير المؤهلة، بحسب تصنيف هذه الخطّة، هي الودائع التي كانت مسجّلة بالليرة قبل 17 تشرين الأول 2019، ثم جرى تحويلها إلى الدولار بعد هذا التاريخ. هذه الودائع، بحسب الخطة، ستُحوّل إلى ليرة على سعر صرف 8000 ليرة للدولار. كما تصنّف «الفوائد الإضافيّة» التي حصل عليها المودعون بالدولار ابتداءً من عام 2015، لذا سيتم تحويل قيم المبالغ الناتجة من «الفوائد الإضافية» إلى ليرة على سعر صرف 1500 ليرة للدولار.

في المقابل، فإن الودائع المؤهّلة، هي كل الودائع الأخرى غير تلك التي حُوّلت إلى دولار بعد 17 تشرين الأوّل 2019. وبحسب الخطّة، فإن المؤهلين سيحصلون على ضمان تسديد لغاية 100 ألف دولار من قيمة الوديعة، على أن يُدفع منها 75% منها بالدولار (نقداً على سبع سنوات)، و25% منها بالليرة على سعر صيرفة.

أما باقي الودائع المؤهّلة فتُدفع عن طريق رؤوس أموال المصارف، أو عن طريق الدولة عبر أوراق ماليّة مُصدَرة من «صندوق استرجاع الودائع» أو عبر أي إجراء ينصّ عليه قانون معالجة أوضاع المصارف في لبنان وإعادة تنظيمها.

بشكل عام سيتم «ليلَرة» نحو 28 مليار دولار من الودائع؛ 12 مليار دولار منها على سعر 1500 ليرة (الفوائد الإضافيّة)، و16 مليار دولار منها على سعر 8000 ليرة (الودائع غير المؤهّلة).

وبحسب الخطّة سينتج من هذا الأمر دفع 15 تريليون ليرة سنوياً على مدّة 10 سنوات، أي إجمالي 150 تريليون ليرة، وهي ليرات سيتم طبعها وضخّها في السوق وهي تساوي 3,5 مرات حجم النقد في التداول الموجود اليوم. أما الودائع المؤهّلة تحت 100 ألف دولار، فتبلغ قيمتها 19 مليار دولار، نحو 14 ملياراً منها تُدفع بالدولار على مدّة 7 سنوات، ونحو 5 مليارات تُدفع بالليرة على سعر صيرفة على المدّة نفسها. بهذه الطريقة، تُسدد الخطّة 47 مليار دولار من الودائع المتبقية في القطاع المصرفي. أما باقي الودائع فتُرحيها الخطّة على عاتق الدّولة (30 مليار دولار) ومن خلال إعطاء المودعين أسهماً أو سندات لتغطية قيمة ودائعهم.

99 مليار دولار (حسابات بالعملات الأجنبية)

2 «فريش» محميّة بشكل كلي في القطاع المصرفي

13 قروض تمّت تسويتها قبل عمليّة إعادة الهيكلة

12 فوائد إضافيّة منذ عام 2015 سيتم «ليلرتها» على سعر 1500 ليرة

16 حسابات حُوّلت إلى دولار بعد 17 تشرين 2019 سيتم «ليلرتها» على سعر 8000 ليرة

19 تسوية الودائع أقل من 100 ألف دولار سيتم دفع 75% منها بالدولار نقداً و25% منها بالليرة على سعر صيرفة

7 حسابات بالعملات الأجنبية محميّة تُدفع: على دفعات أو سندات دين أو أسهم

30 أوراق ماليّة خاصّة من قبل الدولة

غير مصنّف	المصارف	الحكومة
تدفع بالليرة/ على 10 سنوات 15 تريليون ليرة سنوياً	ودائع المصارف لدى مصرف لبنان/ من رؤوس أموال المصارف	أوراق مالية تدفعها الحكومة بلا فوائد ولا آجال/ المؤسسات التابعة للدولة التي تحقق أرباحاً

المصدر: الخطة الحكومية

تحقيق احد اوضح النتائج من الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي، ان الدول تصبح مجبرة على فتح الباب امام الاستثمارات الأجنبية بشكل كامل من خلال فتح حسابات رأس المال للاموال الآتية من الخارج. يدفع هذا الامر، الاقتصاد إلى امرين: إدمان الاقتصاد على هذه التدفقات - الاستثمارات، وارتهانه لها بشكل كبير. مخاطر هذا الارتهان تظهر ايام الازمات، إذ تلعب هذه الاستثمارات دورا في مفاقمة الازمات بسبب قدرتها على الانسحاب المبكر عند اول علامات الازمة، او الاستحواذ على الاصول العامة والخاصة. مصر بهذا المعنى، تعدّ مثالاً واضحاً للاعتماد المفرط على الاستثمارات الاجنبية، إذ إنها بلغت مرحلة خسارة اراضيها لمصلحة حكومات خارجية، مثل دول الخليج والنروج في سياق عملية خصخصة باشرت فيها الدولة في السنوات الاخيرة

إعداد: ماهر سلامة، كريم عبد الله

حرية حركة رأس المال: مصر تتجرّع السّم

الاستثمارات الأجنبية: طريق للتبعية

ليس جديداً على مصر، فتح البلد أمام الاستثمارات الأجنبية. فالتدفقات الاستثمارية التي أتت على إثر الاتفاق مع صندوق النقد الدولي في عام 2016، لم تكن سوى موجة جديدة بدأت منذ أيام الرئيس الراحل أنور السادات. والضغط الذي ترافق مع وجود هذه التدفقات في الاقتصاد المصري، ليس مستجداً أيضاً. إنما آخر مظاهره، تمثّلت في بداية السنة الحالية عندما رفع الاحتياطي الفيدرالي الأميركي أسعار الفائدة للمرّة الأولى منذ بداية جائحة كورونا. فقد أدّى هذا التدخّل النقدي الأميركي إلى أزمة في مصر، أساسها اقتصادي، وظاهرها نقدي. إذ إن رفع أسعار الفائدة في أميركا، أسهم في هجرة حادّة لرأس المال من مصر، وهو ما جعل الاحتياطات بالعملات الأجنبية تهبط إلى أقل مستوى لها منذ الاتفاق مع صندوق النقد في 2016. وقد انعكس هذا الأمر ضغطاً على سعر العملة المحلية، وأجبر المصرف المركزي المصري إلى خفض قيمة الجنيه المصري من 16 جنيهاً للدولار إلى 19,5 جنيهاً، علماً أنه بالكاد يقوى على المحافظة عليه مع تفاقم النشاط في سوق الصرافة الموازية، فضلاً عن توقعات بأن يتم خفض سعر الجنيه أكثر نحو 23 جنيهاً في إطار اتفاق مرتقب مع الصندوق. كما اضطرت الحكومة المصرية إلى تفعيل قانون تقييد عمليات التحويل والاستيراد.

إذاً، بدأ فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية في مصر منذ عهد الرئيس الراحل أنور السادات. فهذا الأخير أراد، بعد حرب أكتوبر 1973، تحويل الاقتصاد المصري إلى النموذج الرأسمالي العالمي. قبل ذلك، أي في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، كان النموذج المصري قائماً على الإنتاج بهدف استبدال الاستيراد، بمعنى أنه كان يهدف إلى الاستقلال الاقتصادي. وهذا الأمر تطلّب مراقبة شديدة على دخول وخروج رأس المال من وإلى البلد. لكن بعد عام 1973، كان هدف السادات من سياسة «الانفتاح»، الجمع بين رأس المال العربي والتكنولوجيا الغربية، وفق ما يشير إليه الباحث مارفن

> **الاتفاق مع الصندوق زاد من حدّة المشكلة البنيوية في الاقتصاد المصري، وقد جعل مصر رهينة عنده**

وينبوم في ورقة بعنوان «انفتاح مصر وسياسة المساعدة الاقتصادية الأميركية»، أي إن الهدف كان فتح الاقتصاد المصري أمام الاستثمارات الأجنبية. ونتيجة هذا التحوّل، أصبح الاقتصاد المصري اقتصاداً استهلاكياً. إلا أنه مع فتح المجال أمام رأس المال الأجنبي، وبالأخص المساعدات الأميركية، تراجع الدافع نحو الاستثمار في الإنتاج وتحوّل نحو الخدمات. وبحلول الثمانينيات أصبح اقتصاداً معتمداً على الخارج بشكل كبير. بحسب وينبوم، فإنه في عام 1961 كانت مصر تستورد 7% فقط من الغذاء الذي تحتاجه ثم ارتفعت هذه النسبة بعد عقد واحد إلى 20%، ثم تطوّر الأمر بعد عام 1974 ليصبح البلد مستورداً لأكثر من 50% من غذائه. واستمر هذا النهج في الثمانينيات وبقي على حاله في عهد حسني مبارك. في نهاية عهد مبارك كان الاقتصاد المصري قد أصبح معتمداً على قطاع الخدمات أكثر من الصناعة والزراعة، وبشكل أساسي على السياحة والقطاع المالي والعقاري. وبحلول عام 2011 كانت قطاعات الخدمات تمثّل 46% من الناتج المحلّي المصري. ومع الثورة التي أدّت إلى تغيير نظام الحكم وما تلاها من هجمات إرهابية، تأثّرت السياحة بشكل كبير في مصر وانقطعت تدفقات رأس المال إلى البلد، ما أدّى إلى تدهور قيمة العملة وتضاؤل القدرة على الاستهلاك. وهو ما دفع الحكومة المصرية في نهاية عام 2016 إلى الاتفاق مع صندوق النقد. عملياً كان الهدف من هذا الاتفاق، أخذ موافقة الصندوق بهدف إعادة جذب الاستثمارات الأجنبية إلى البلد، في محاولة للعودة إلى الدورة الاستهلاكية السابقة نفسها. وبالفعل ساهم هذا الأمر في دخول رؤوس الأموال الأجنبية، وخصوصاً الخليجية، على شكل ديون واستثمارات، وهو ما حسّن وضع الاحتياطات بالعملات الأجنبية. لكن، ما يعزّز الكلام عن استمرار النهج الذي أرساه السادات، أنه بعد توقيع مصر اتفاق مع صندوق النقد الدولي، لم تتحسّن حصّة القطاعات الإنتاجيّة من الناتج المحلّي، بل انخفضت وتعزّز الاعتماد على قطاع الخدمات. فالهدف من الاتفاق لم يكن حلّ المشكلات الجذريّة الموجودة في الاقتصاد المصري والتي تعود أصلاً إلى تحرير حساب رأس المال في السبعينيات، بل تعزيز هذه التبعية.

لم تأتِ هذه الاستثمارات إلى القطاعات المنتجة، ولم توجهها الدولة إلى هذا الطريق. بهذه العملية كان الكل مرتاحاً. فالدولة كسبت الوقت من خلال تحسين الوضع، نسبياً، عبر إعادة جزء بسيط من القدرة الاستهلاكية للمواطنين، والمستثمرين وضعوا أموالهم في قطاعات يستطيعون الخروج منها بسهولة، مثل الأسواق المالية، وهو ما حدث عند أوّل مفترق طرق في بداية السنة الحالية. في المقابل لم يتم العمل على الاستقلال الاقتصادي، على الأقل بشكل جدّي، ويؤكد ذلك استمرار العجز في الميزان التجاري المصري حتى اليوم.

بشكل عام، الاتفاق مع الصندوق زاد من حدّة المشكلة البنيوية في الاقتصاد المصري، وقد جعل مصر رهينة عنده بسبب انكشافها على هذا النموذج.

تركّز التبعيّة للخارج عبر الخصخصة

في عام 1991، أطلقت الحكومة المصرية برنامج «الإصلاح الاقتصادي والتكيّف الهيكلي» بعد اتفاق على حزمة إنقاذ من صندوق النقد الدولي. يتضمّن البرنامج ركيزة أساسية هي الخصخصة. وحتى عام 2009 لم تكن الحكومة قد تقدّمت بشكل واسع في هذا المجال، إلا أنه جرى خصخصة 382 شركة حكومية بقيمة 9,4 مليارات دولار. وفي عام 2016، لجأت مصر مجدداً إلى صندوق النقد الدولي واتفقت معه على برنامج تمويلي إنقاذي، كان أحد شروطه الأساسية استكمال الخصخصة. وسرعان ما استعادت الحكومة نشاطها في بيع مؤسسات تملكها، وقال وزير المال في 2018 إن الحكومة المصرية تهدف إلى طرح أسهم 23 شركة حكومية في البورصة بنسب تتراوح بين 15 و30% من الأسهم، وإنها تسعى إلى جمع نحو 80 مليار جنيه مصري من هذه العملية. كما أنه في الفترة الأخيرة، أعدّت الحكومة المصرية خطّة تتضمن عرض أصول للدولة على مستثمرين في القطاع الخاص بهدف جمع 40 مليار دولار خلال السنوات الأربع المقبلة. والأصول التي ستخصّص تشمل مؤسسات من كل القطاعات الحيوية في الدولة، من التعليم والاتصالات، وفي مجال البنية التحتية أيضاً، والطاقة والمياه والنقل. وبحسب ما كشفته وزيرة التخطيط ورئيسة مجلس إدارة صندوق مصر السيادي هالة السعيد، في مقابلة مع «بلومبرغ»، فإن الحكومة المصرية تستهدف جمع ما يصل إلى 6 مليارات دولار من خلال بيع حصص في شركات مملوكة للدولة في منتصف عام 2023.

يُظهر تقرير لصندوق النقد الدولي أن الدولة تملك أكثر من 300 شركة خاصة بها. ويعود ذلك إلى رواسب النموذج الاقتصادي الذي بنى عليه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر الدولة المصريّة. فمن الواضح، أنه حتى بعد محاولات الرؤساء المتعدّدين، من السادات إلى مبارك، وصولاً إلى السيسي اليوم، فإنّ الاقتصاد المصري لم يتخلّص من خصائص النموذج الناصري للدولة. وقد يكون هذا الأمر نقطة انطلاق جيدة لإعادة بناء اقتصاد منتج وقوي ومستقلّ. إلا أن المسار الحالي، القائم على نموذج صندوق النقد الدولي، يأخذ الدولة المصرية في اتجاه تفكيك ما تبقى من النموذج الناصري وبيع المؤسسات للقطاع الخاص، ولا سيّما الأجنبي. وهذا المسار، الذي أوصل مصر إلى الاعتماد المفرط على رأس المال الأجنبي، أثبت أنه غير مستدام في مراحل عدّة، فضلاً عن أنه أدّى إلى تركّز التبعيّة للخارج.

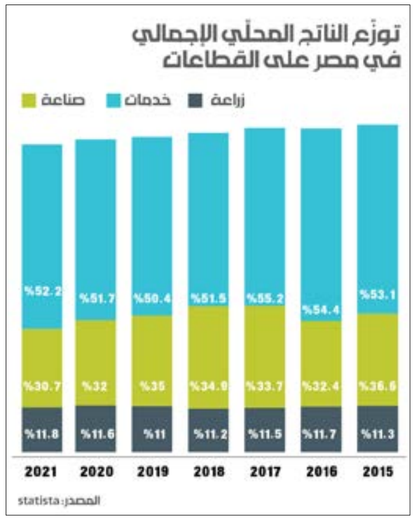

39,6
مليار دولار
هو حجم العجز
في الميزان
التجاري المصري
في عام 2021
وهو يمثّل 9,8٪
من الناتج المحلّي الإجمالي
في تلك السنة

أراضي القاهرة للبيع

كشفت دراسة نشرها «مرصد العمران» في مصر، أن نصف الأراضي في القاهرة صارت مملوكة من أجانب. ملكية الأراضي في العاصمة المصرية تتوزّع بين استثمارات لمؤسسات تعود ملكيتها للدولة بنسبة 25%، ومستثمرين في التداول الحرّ (البورصة) بنسبة 34%، وأفراد وعائلات بنسبة 36%، وتستحوذ شركات مدرجة وخاصة على 5%، أما جنسيات المستثمرين الذين يملكون نصف الأراضي في القاهرة، تظهر الإمارات كأكبر مالك أجنبي 16%، والجنسيات غير المعروفة كثاني أكبر مالك أجنبي 15%، أما ثالث أكبر مالك هي المملكة العربية السعودية 6,7%، تليها جزر كايمن 4,7%، والولايات المتحدة 3%، والمرتبة السابعة للنروج بنسبة 2%، أما الكويت وجزر العذراء البريطانية ومستثمرون آخرون معظمهم من أوروبا، يملكون 2,5%.

93
عائلة مصرية
تملك في القاهرة 36٪ من الأراضي، وهو مؤشر على التفاوت الكبير في توزيع الثروة في مصر

تزامن هذا التغيّر في بنية الملكية، مع تدفّق كبير لرأس المال الخليجي إلى مصر، خصوصاً بعد توقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي في نهاية عام 2016. وتتملّك الشركات الخليجية الأراضي في القاهرة من خلال شركات عقارية تملك فيها حصّة وازنة. وبحسب وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في مصر، تحتل الأنشطة العقارية 11% من حصّة الأنشطة الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي في مصر. وتستحوذ 10 شركات عقارية على متوسط 88% من صافي أرباح الشركات العقارية المدرجة في البورصة المصرية. بين هذه الشركات، هناك شركتان أكثرية أسهمها مملوكة من إماراتيين؛ الأولى شركة «سوديك» التي تملك 15174,6 دونماً في القاهرة الكبرى، وحصّة الإماراتيين فيها تبلغ 78,81% من الأسهم. والثانية هي شركة «مصر للتنمية» التي تمتلك 10878 دونماً في القاهرة، وتبلغ حصّة الإماراتيين فيها نحو 72,93% من الأسهم. أما باقي الشركات العقارية، ففيها حصص وازنة لمستثمرين سعوديين؛ فمثلاً تبلغ حصّة المستثمرين السعوديين 24,44% من مجموعة «طلعت مصطفى القابضة» التي تملك 69043 دونماً من الأرض في القاهرة الكبرى.

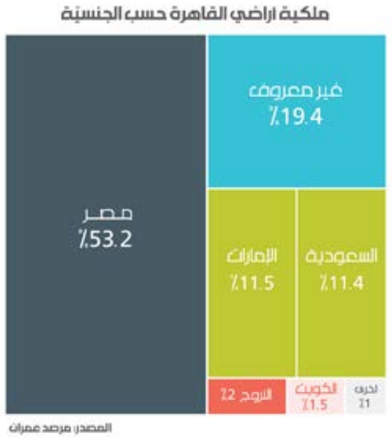

أرباح الشركات العقارية في مصر

الترتيب	الشركة	تاريخ الإدراج	متوسط صافي الربح السنوي (مليون جنيه)	نسبة من الإجمالي العام
	الإجمالي العام		6,886	%100
	إجمالي أعلى عشر شركات		6,077	%88
1	إعمار مصر للتنمية	2015	2,287	%33
2	مجموعة طلعت مصطفى القابضة	2007	1,126	%16
3	بالم هيلز للتعمير	2009	534	%7,70
4	مدينة نصر للإسكان والتعمير	2007	498	%7,20
5	بنك التعمير والإسكان (نشاط إسكاني وعقاري فقط)	2009	391	%5,70
6	السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار- سوديك	2009	324	%4,70
7	بايونيرز بروبرتيز للتنمية العمرانية	2021	298	%4,30
8	مصر الجديدة للإسكان والتعمير	2009	237	%3,40
9	أوراسكوم للتنمية مصر	2009	216	%3,10
10	المطورون العرب القابضة	2010	166	%2,40
	(مجموعة بورتو القابضة سابقًا)			
11	زهراء المعادي للاستثمار والتعمير	2009	157	%2,30
12	القاهرة للإسكان والتعمير	2009	113	%1,60
13	مجموعة عامر القابضة	2015	87	%1,30
14	الشمس للإسكان والتعمير	2009	74	%1,10
15	التعمير والاستشارات الهندسية	2009	69	%1,00

مقابلة | أجراها علي عواد

قبل أيّ شيء، يحبّذ الدكتور سيف الدين عمّوص، التمييز بين «بتكوين» والعملات المشفّرة الأخرى. يعتقد أن «بتكوين» هي العملة الوحيدة التي لها قيمة ولا يستطيع أحد التحكّم فيها وستبقى في المستقبل. أما باقي العملات فـ«كلّها نصب» وستزول. هو يروّج لفكرة أنها ستصبح يوماً ما عملة مرجعية، مثلها مثل الذهب. وكل رؤيته مبنية على أن الرأسمالية ليست أمراً سيئاً، وأن اليساريين يعتقدون خطأً بأن الحلّ هو منع الناس من التملّك والمتاجرة، بينما المشكلة الحقيقية هي في النظام المالي الحالي المبني على الدولار وعلى المصارف المركزية التي تتصرّف بأسلوب شيوعي - يساري - اشتراكي

سيف الدين عمّوص

- «بتكوين» تحفظ القيمة وتزيدها
- في المستقبل ستزول باقي العملات المشفّرة

■ بعد مرور 14 عاماً على خلق البلوكتشاين وبتكوين من قبل ساتوشي ناكاموتو، لم تستطع العملات المشفّرة أن تستحوذ على حصّة كبيرة من العمليات التجارية حول العالم. هل ستظهر قوة هذه العملات اليوم من خلال الأزمات (تضخّم، ركود، عالم يتّجه نحو الاحتراب) التي تعصف بالكوكب؟ أم أن التطوّر الحالي لها يعكس القدرة القصوى الفعلية؟

- **بدايةً، يجب أن نلحظ الفرق بين «بتكوين» وكل العملات الرقمية الأخرى. في الواقع هي العملة الوحيدة المهمة، والباقي كلّه عبارة عن عمليات نصب ليس لها أي أهمية. «بتكوين» هي العملة المشفّرة الوحيدة غير المركزية، أي لا يستطيع أن يتحكّم فيها أحد، وبالتالي هي العملة الوحيدة التي لها قيمة في السوق. يستخدمها الناس لأنهم يعلمون أن لا أحد يستطيع أن يتحكم بها أو يزيد من عدد المعروض منها. أما العملات الأخرى التي أتت بعد «بتكوين»، فكلها، تقليد لها، وخُلقت بطريقة يستطيع من أوجدها أن يتحكّم بها. في حين أن «بتكوين» صنعها ساتوشي ناكاموتو واختفى بينما هي استمرّت. كما أن «بتكوين» بات لها تاريخ من الأمان، وتعمل شبكتها (بلوكتشاين) باستمرار والمستخدمون يثقون بها. وبالتالي، من الصعب أن تأتي عملة جديدة، وتجذب الناس بسرعة. الأمر الوحيد الذي جعل من بعض العملات الأخرى تصعد بسرعة، هو أن هناك من أدارها، مثل مبدأ السلوك، وطالما أن هناك أشخاصاً مسؤولين عنها، يعني هذا أن باستطاعتهم، وبسهولة، التلاعب بعدد المعروض منها أو جعلها تنهار في ثوانٍ. وهذا ما حدث مع آلاف العملات الرقمية الأخرى. لذا، يجب التمييز بين «بتكوين» وكل العملات الأخرى. تلك العملات مجرّد عمليات «قمار أونلاين» من دون أي مستقبل. وهذا ما أقوله في المحاضرات التي ألقيها وفي كتابي.

ثانياً، برأيي أن «بتكوين» استحوذت على حصّة كبيرة من العمليات التجارية. نحن أمام عملة مشفّرة تبلغ قيمتها حول العالم نحو 400 مليار دولار راهناً. وحجم هذه العملة، عملياً، هو أكبر بـ10 أضعاف في قيمة الليرة اللبنانية، وربما 20 أو 30 ضعفاً. كما أكثر بنحو 20 مرة من حجم الدينار الأردني. باختصار، «بتكوين» حالياً أكبر من كل العملات العالمية باستثناء 10 أو 15 عملة. وهو أمر وصلت إليه خلال 14 سنة من دون وجود حكومة أو أي شخص مسؤول عنها. وهذا ليس تفصيلاً، وهو أمر لم يكن يمكن توقعه. بمعنى لو سألتني عن مستقبل هذه العملة قبل 10 سنوات لما كنت لأجيب بهذه الطريقة. هو أمر فاق التوقعات. ورغم الأزمات التي تعصف بالعالم، لا يزال التعامل بالـ«بتكوين» أمراً موجوداً، ولو أن سعرها متذبذب. لكن الـ«ترند» الأساسي هو الصعود في قيمتها.

■ ينقسم العالم بين مؤيد ومعارض للعملات المشفّرة. وفي الآونة الأخيرة، خرجت أصوات لمشرّعين أميركيين وأوروبيين، منهم من تكلّم عن «بتكوين» باعتبارها موازية للذهب كنوع من الأصول، وآخرين رأوا أن العملات المستقرّة قد تكون الحجر الأساس الذي سيؤمّن قوننة هذه العملات وفرض تشريعات تحدّ من لامركزيتها لتصبح تحت السيطرة بشكل من الأشكال. برأيك، ما هو المسار الأكثر ترجيحاً أن يحصل؟

* من غير السهل أن يتنبأ المرء بما يمكن أن يقدم عليه الساسة، إلا أننا نشاهد اليوم أن «بتكوين» بدأ يتم قبولها من أهم مراكز صنع القرار في العالم، مثل البنك المركزي الأوروبي والأميركي اللذين أصدرا تشريعات للتعامل معها وقوانين لاستعمالها والاحتفاظ بها من قبل الشركات. وأعتقد أن خطر مواجهة الحكومات لـ«بتكوين» هو أمر ينخفض يوماً بعد يوم.

■ الإثارة كبيرة بين متداولي العملات المشفّرة. وبتنا نجد مصطلحات مثل «اللامبرغيني قريباً» في أغلب المحادثات عند انطلاق كل مشروع عملة مشفّرة جديدة. هل سلوك رأسمالي بحت، فهل العملات المشفّرة بسبب تداولها بهذا الشكل، باتت سلعة تندرج ضمن النمط الرأسمالي المالي (الأموَلة) أم أن هناك مساراً آخر مختلفاً، ولا سيما أن صعود سعر البتكوين خلق ما يسمى بـ FOMO، وهذا الخوف بات يدفع المتداولين الجدد إلى شراء عملات الميمز وغيرها التي لا جدوى عملية لها إطلاقاً، سوى أمل في تحقيق ربح خيالي.

- بالنسبة إلى الرأسمالية هي أن يحافظ المرء بما أنتجه. الرأسمالية ليست أمراً سيئاً، ولا أعتقد أن استخدامها في هذا السؤال أمر جيد. أما إذا كان القصد المضاربة، فهي مشكلة. كما أن الأسعار التي تتغير في عالم العملات المشفّرة بين حين وآخر، هي مشكلة حقيقية. أعتقد أن أساس هذه المشكلة هو النقد. وهي مشكلة لا يفهمها اليساريون، إذ إنهم يرون مشاكل النظام الرأسمالي الحالي ويعتقدون خطأً أن الحلّ هو منع الناس من التملّك والمتاجرة، بينما المشكلة الحقيقية هي في النظام المالي الحالي المبني على الدولار، والمبني حول المصارف المركزية التي تتصرف بأسلوب شيوعي - يساري - اشتراكي. إذا تمعنّا في ما يعنيه وجود مؤسّسة مثل المصرف المركزي، ورئيس لها، وهي تقوم بطبع الأموال وتقرّر سعر الفائدة كما يحدث في الولايات المتحدة الأميركية اليوم، فهذا تخطيط مركزي. هذه اشتراكية. وهذا التخطيط المركزي في المال مثل التخطيط المركزي في البطاطا في روسيا، عندما انقطعت البطاطا وحدثت مجاعة. كما أنه مثل التخطيط المركزي في فنزويلا حيث دمّر تشافيز

> **الأمر الوحيد الذي دفع العملات الأخرى للصعود هو إدارتها مثل الشركات، ما يعني سهولة التلاعب بعدد المعروض منها أو دفعها إلى الانهيار**
>
> **البنكان المركزيان، الأوروبي والأميركي، بدآ يشرّعان التعامل بـ«بتكوين» عبر سنّ قوانين لاستعمالها والاحتفاظ بها**

تعريف

الدكتور سيف الدين عمّوص، كاتبٌ وخبيرٌ اقتصادي فلسطيني. وموّلف بصبٌ تركيزه على البتكوين. وقام بتاليف كتاب «معيار البيتكوين: البديل اللامركزي للنظام المصرفي المركزي»، وهو اول كتاب اكاديمي يتحدث عن اقتصاديات البيتكوين. وقد تم نشره بأكثر من عشرين لغة. سيف الدين هو باحثٌ مستقل. يُدرّس اقتصاديات البيتكوين والاقتصاد وفق تعاليم المدرسة النمسوية. تخرّج في الجامعة الاميركية، بيروت عام 2003 بدرجة بكالوريوس في الهندسة الميكانيكية. حصل عمّوص على الماجستير في إدارة التنمية من كلية لندن للاقتصاد عام 2004. ثم الماجستير (2006). وماجستير في العلوم (2007). والدكتوراه (2011) من جامعة كولومبيا. وكانت اطروحته بعنوان: «اقتصاديات الوقود الحيوي ومصادر الطاقة البديلة». شغل منصب استاذ مساعد للاقتصاد في كلية عدنان القصار للاعمال في الجامعة الاميركية اللبنانية. وعُيّن استاذاً مساعداً في جامعة كولومبيا الاميركية.

الاقتصاد الفنزويلي ومات المواطنون من الجوع. في كل مكان تعمل المصارف المركزية بتخطيط مركزي تدمّر النقد، كما تدمّر قدرة النظام الرأسمالي على العمل. بالتالي، مشاكل النظام الرأسمالي تأتي من أن النقد ينهار ويتم التلاعب به والتحكم فيه من قبل سلطة مركزية. الأخيرة، هي السبب في أن الدولار يتذبذب بهذا الشكل الحالي، وهو غير ثابت لأن الحكومة الأميركية تعمد إلى تقليل قيمته دائماً، عبر طباعة الدولارات من أجل تمويل الإنفاق. وهذا ما يؤدي إلى انخفاض قيمة الدولار. وبالتالي، لا يعود بمقدور الناس استخدامه للتخزين. لذا لا يذخر هؤلاء الدولار، إلا في أماكن مثل لبنان وفنزويلا، لأن البديل أسوأ. لكن في المقابل، في الأماكن التي لديها دولار، هم لا يدّخرونه. فعلى سبيل المثال، في الولايات المتحدة، إذا كان لدى شخص مليون دولار، لا يضعه في المصرف أو في منزله، لأنه يعلم أن قيمته ستنخفض كل سنة نحو 10%. لذا، يعمد هؤلاء إلى المضاربة من أجل غلب التضخم، ويبدأ الناس في وضع أموالهم في العقارات أو الأسهم أو السندات والسلع. والعملات الرقمية دخلت على هذا الخط. وبرأيي، إن أسلوب المضاربة هذا ناجم عن مشكلة النقد التي كما قلت ناجمة عن الحكومات التي تطبع المال من أجل التمويل، الأمر الذي يجعل الناس ينقلون النقد من مكان إلى آخر ويرفعون أو يخفّضون أسعار تلك الأشياء، وبالتالي هذا ما يؤدي إلى التذبذب الكبير في أسعار العقارات والعملات الحكومية والمعملات المشفّرة. وبرأيي، «بتكوين» تحلّ هذه المشكلة، وهذا ما أشرت إليه في كتابي «معيار البتكوين: البديل اللامركزي للنظام المصرفي المركزي»، حيث إنه لا يمكن لأحد التحكم بها مثل ما تقوم به المصارف المركزية والحكومات. بالنسبة إلى «FOMO»، أجل، هذا الأمر يدفع الناس إلى دخول عالم «بتكوين» والعملات المشفّرة الأخرى، لكنّي أعتقد أنه في المستقبل، كل تلك العملات المشفّرة لن تبقى موجودة، فقط «بتكوين» باقية. عملياً، من السهل جداً أن تخلق عملة مشفّرة، وأن تقول للناس «إلى القمر» و«اللامبرغيني قريباً»، لكن لا أحد يستطيع أن يخلق مثيلاً لـ«بتكوين». كل تلك العملات الأخرى ستذهب في القيمة إلى الصفر. فقط «بتكوين» هي الوحيدة التي ستحافظ على قيمتها وترتفع مع الوقت.

■ بعد التضخّم الحاصل عالمياً والمخاوف من حصول ركود، هل نجحت العملات الرقمية في أن تكون البديل الذي يحمي الناس من انخفاض قيمة العملات المطبوعة؟ خصوصاً أنها تأثرت مثلها مثل الأوراق المالية المتداولة في الأسواق بالأوضاع الراهنة عالمياً. ففي ظل هذا الوضع غير المستقرّ ومحاولات السيطرة على العملات المشفّرة، هل يمكن اعتبار هذه العملات التي نشأت غير مركزية، بأنها تقوم مقام العملات المتداولة بوصفها تحفظ القيمة وأداة للتبادل؟ وفي السياق نفسه، كيف يمكن أن تحتوي المصارف المركزية حول العالم العملات الرقمية وتقنية بلوكتشاين؟ ما هو تأثير الاندفاعة الأميركية نحو قوننة هذا السوق؟

- انخفض سعر «بتكوين» مع انخفاض سعر كل الأسواق الأخرى، هذا صحيح. لكن «بتكوين»، تاريخياً، لها هذا التذبذب الكبير في سعرها. وهو ليس بالأمر الجديد، بمعنى أن هذا ما يؤدي إلى التذبذب الكبير في أسعار العقارات والعملات الحكومية والمعملات المشفّرة. وبرأيي «بتكوين» تحلّ هذه المشكلة، وهذا ما أشرت إليه في كتابي «معيار البتكوين: البديل اللامركزي للنظام المصرفي المركزي»، حيث إنه لا يمكن لأحد التحكم بها مثل ما تقوم به المصارف المركزية والحكومات. بالنسبة إلى «FOMO»، أجل، هذا الأمر يدفع الناس إلى دخول عالم «بتكوين» والعملات المشفّرة الأخرى، لكنّي أعتقد أنه في المستقبل، كل تلك العملات المشفّرة لن تبقى موجودة، فقط «بتكوين» باقية. عملياً، من السهل جداً أن تخلق عملة مشفّرة، وأن تقول للناس «إلى القمر» و«اللامبرغيني قريباً»، لكن لا أحد يستطيع أن يخلق مثيلاً لـ«بتكوين». كل تلك العملات الأخرى ستذهب في القيمة إلى الصفر. فقط «بتكوين» هي الوحيدة التي ستحافظ على قيمتها وترتفع مع الوقت.

■ كي تهيمن عملة ما عالمياً، فإن أول ما يحدّده ذلك هو حصتها من العمليات التجارية المستخدمة عالمياً. يعني أنه أمر تحدّده القوى الاقتصادية الكبيرة. من هذا المنطلق، ما الذي سيدفع تلك الدول الكبرى لاستبدال عملاتها التقليدية بالعملات المشفّرة؟

- برأيي، المهم هنا، هو حصة بتكوين من الـ«Cash Balances»، أي حصتها من الأرصدة المالية التي يحملها الناس. حالياً، رأس المال السوقي لـ«بتكوين» يساوي 400 مليار دولار، يعني أقل من نصف بالمئة من كل المال الذي في العالم مقارنة مع صفر قبل 14 سنة. وبطبيعة الحال، الدولار أكبر بكثير من «بتكوين»، كذلك الين والعملات الأخرى. لكنّ الفرق أن المعروض من العملات في حالة ازدياد دائمة، في حين أن عدد «بتكوين» هو ثابت (21 مليون عملة، لم تنتج كلها بعد)، وبالتالي، يضمن هذا الأمر إلى حدٍّ ما أن قيمة «بتكوين» لن تنخسف بشكل كبير مع الوقت. لا يستطيع أحد أن ينتج منها أكثر مما يجب طوال الـ 14 سنة الماضية.

المزيد منه، لأن الطلب كبير. هنا يزداد المعروض، فينخفض السعر وينخسف. والأمر ذاته يحدث في سوق المنازل، يشتري الناس المنازل، ترتفع الأسعار. ثم يزداد عدد المعروض من البيوت فينخفض السعر. ما يميز «بتكوين» أنه لا يستطيع أحد أن ينتج منها أكثر مما هو مقرر من الشبكة، وبالتالي، حتى مع نزول سعر «بتكوين»، فهي تنخفض إلى مستويات تبقى أعلى مما كانت عليه في الماضي، وهذا هو الفرق. نعم، انخفضت «بتكوين» كثيراً خلال هذه السنة، لكن إذا كنت ممن اشتروا هذه العملة في عام 2019 أو عام 2014 أو حتى إلى حدّ آخر أسبوعين من عام 2020، فإن قيمة ما لديك اليوم أعلى بكثير من أي أصل آخر.

■ كي تهيمن عملة ما عالمياً، فإن أول ما يحدّده ذلك هو حصتها من العمليات التجارية المستخدمة عالمياً. يعني أنه أمر تحدّده القوى الاقتصادية الكبيرة. من هذا المنطلق، ما الذي سيدفع تلك الدول الكبرى لاستبدال عملاتها التقليدية بالعملات المشفّرة؟

- برأيي، المهم هنا، هو حصة بتكوين من الـ«Cash Balances»، أي حصتها من الأرصدة المالية التي يحملها الناس. حالياً، رأس المال السوقي لـ«بتكوين» يساوي 400 مليار دولار، يعني أقل من نصف بالمئة من كل المال الذي في العالم مقارنة مع صفر قبل 14 سنة. وبطبيعة الحال، الدولار أكبر بكثير من «بتكوين»، كذلك الين والعملات الأخرى. لكنّ الفرق أن المعروض من العملات في حالة ازدياد دائمة، في حين أن عدد «بتكوين» هو ثابت (21 مليون عملة، لم تنتج كلها بعد)، وبالتالي، يضمن هذا الأمر إلى حدٍّ ما أن قيمة «بتكوين» لن تنخسف بشكل كبير مع الوقت. لا يستطيع أحد أن ينتج منها أكثر مما يجب طوال الـ 14 سنة الماضية.

كتاب

«معيار البتكوين»: كتاب سخيف*

فرانسيس كوبولا **

سهّل الامتداد العالمي للدولار انتشار الأزمة المالية الأميركية عام 2008 في كل أنحاء العالم، ما تسبّب بركود عالمي وشدّة اقتصادية طويلة الأمد. ومذّاك أصبحت هنالك حاجة كبيرة إلى نظام مالي ودولي أكثر استقراراً، لا يعتمد على الدين، ولا يكون تحت سيطرة أميركا ومحصّن ضدّ التقلّبات السياسية. والبعض طالب باتفاقية «بريتون وودز» جديدة، أو حتى العودة إلى معيار الذهب الكلاسيكي.

وُلدت العملة المشفّرة «بتكوين» من رحم الأزمة المالية العالمية، كعملة رقمية دولية ناشئة. في الورقة البيضاء التي أصدرها مؤسّس «بتكوين»، «ساتوشي ناكاموتو»، قدّم العملة المشفّرة على أنها نظام نقدي إلكتروني من نظير إلى نظير «p2p» (نظام الـ«p2p» هو تبادل البيانات بين الأفراد أو الشركات من دون وساطة أو إشراف)، ولكنّ خصائصها الشبيهة بالذهب كانت واضحة منذ البداية: كان التداول بها يتم كأنها سلعة، ذات كمية محدودة، وتتحرّك بشكل سلس عبر الحدود. البعض، وأنا أيضاً، اعتقدنا أن هنالك احتمالاً، أن تحلّ بدلاً من الذهب كمرساة لنظام نقدي ودولي جديد شبيه بنظام «بريتون وودز». أخيراً، تبدو العملة المشفّرة «بتكوين» كأنها تنحرف عن هدفها الأساسي وتتحوّل بشكل رئيسي إلى فئة جديدة من الأصول. وبدأت العملات المشفّرة الأخرى، باستبدالها بشكل تدريجي كوسائل دولية للتبادل. ولكن يرى البعض أن هذه المرحلة انتقالية والعملة المشفّرة الدولية الأولى، الذين ينظرون إلى الـ«بتكوين» بهذه الطريقة يُعرّفون بأنهم، «متطرفو البتكوين».

طلب مني بيار روشارد، أن أقوم بمراجعة نقدية لكتاب قام بنشره سيف الدين عمّوص، وهو بروفيسور اقتصاد لبناني يصف نفسه على صفحته على «تويتر» بأنه «خبير اقتصادي في البتكوين». عنوان هذا الكتاب هو «معيار البتكوين». تمنيت أن أجد في الكتاب تقييماً دقيقاً للتكاليف والفوائد الاقتصادية لاعتماد البتكوين كمعيار نقدي دولي. لكن منذ البداية، كان واضحاً أن المؤلّف لديه أجندة مختلفة. قال لي أحد أصدقائي: «تقرأ قائمة المحتويات مثل كأنها لمتطرف ذهب تابع للمدرسة الاقتصادية النمسَوية». إنه كذلك بالتأكيد. سبعة فصول من أصل عشرة، تدور حول المال وتاريخه، بما في ذلك فصل كامل عن المعادن النقدية، وثلاثة فقط عن الـ«بتكوين».

لم يكن واضحاً تماماً لماذا اعتقد سيف الدين أنه من الضروري توثيق التاريخ الكامل للمال من أجل مناقشة العملة المشفّرة «بتكوين». ولم يتكلم فقط عن المال. لدى سيف الدين آراء حول جميع أنواع الأشياء، كالتعليم والموسيقى والفنون والعمل والزواج والأطفال و«كينز»، ويعبر عنها بحرية في هذا الكتاب.

أولاً أعتقد أنه تسرّع في استبعاد التهديد الذي تشكّله العملات المشفّرة الأخرى على تفوق «بتكوين». ويبدو أنه يعتقد أن الجميع سيقدّرون قيمة «البتكوين» الانكماشية والكلفة العالية لإنتاج العملة بتقنية إثبات خلق العملة بواسطة العمل (proof of work) مثله هو. ولكن في الواقع الناس لديهم خيارات، ولا يختارون دائماً الحلول الذهبية. إن تاريخ المعلوماتية يوضح لنا أن الحلول التي لديها أفضلية بالتسويق هي التي تفوز، وليس الأفضل تقنياً.

وأعتقد أيضاً أنه لم يكن حكيماً في محاولته للتهرب من تكلفة الطاقة العالية لتعدين «البتكوين». يخصّص فصلاً كاملاً لشرح لماذا الموارد الطبيعية، باستثناء الذهب، غير محدودة، ويفترض أنه يمكن ببساطة استيعاب كلفة الكهرباء العالية، لأن الكهرباء مشتقة من الموارد الطبيعية. ربما ستكون هناك في المستقبل وفرة وكلفة أقل نتيجة من الطاقة الشمسية ومصادر الطاقة المتجددة الأخرى. لكنني قلقت من عدم اهتمامه بالتكاليف البيئية. نظراً إلى وجود قلق دولي متزايد بشأن تغير المناخ، ولذلك قد تؤدي المشاكل البيئية التي تسببها «بتكوين» إلى إبعاد الناس عن استخدامها. كما أن الطلب على الطاقة من العاملين على تعدين «البتكوين» يجعلها عرضة للرقابة. بدأت الشبكات العامة بالفعل في منع أو الحد من استهلاك معدّني «البتكوين»، وبدأت سلطات الولايات برفض إعطاء الإذن بإنشاء منصات تعدين.

قد يحاول المستهلكين لتعدين «البتكوين» تطوير مصادر الطاقة الخاصة بهم، لكن جميع أشكال الطاقة تتطلّب الوصول إلى الأرض، وجميع الأراضي هي تحت سيطرة الحكومات، بطريقة أو بأخرى. قد تكون الحاجة إلى الطاقة هي «كعب أخيل» الخاصّ بالعملة المشفّرة «بتكوين» .

ولكن بعيداً عن هذه المخاوف، إن الفصول الخاصة بالعملة المشفّرة «بتكوين» جيدة جداً. المشكلة هي في بقية الكتاب. صاغ سيف الدين السرد على أنه

> **إن العلاقة السببية عند سيف الدين عمّوص معكوسة، إذ ليس وجود معدن نقدي في العملة هو الذي يحافظ على قيمتها، بل إن قوّة المؤسسات الاجتماعية هي التي تجعل استخدام المعدن النقدي ممكناً**

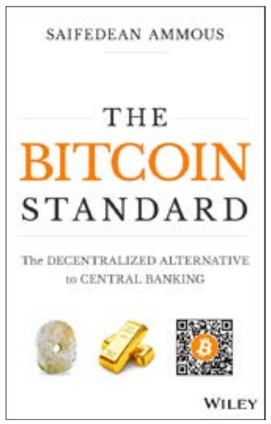

متطرف لمعيار ذهب، ما أدّى إلى استبداله للذهب بالعملة المشفّرة «بتكوين»، بشكل يعني نسخة رقمية جديدة من المعيار الذهبي الكلاسيكي. لذلك على القارئ أن يخوض في سبعة فصول من الاقتصاد النمسَوي وتالييه للنقود المعدنية قبل الوصول إلى لب الكتاب.

بالنسبة إلي، إن أصعب أقسام الكتاب هي التي تتكلم عن التاريخ النقدي. إنها مليئة بالأخطاء، والمصادر ضعيفة جداً، وهناك تحيّز واضح. يبدو أن هدف سيف الدين ليس إعطاء وصف دقيق لتطور المال بجميع أشكاله، ولكن دعم إيديولوجيته عن العملة المعدنية.

لذلك عليه مناقشة أحجار الـ«YAP»، والأصداف والخرز، ولكنه لا يذكر استخدام أوراق الإقرار بالدين (IOU)، وهي ممارسة تعود إلى ما لا يقل عن 3000 عام. في الواقع، لا يذكر استعمال المال كأداة دين في أي فصل من الكتاب.

لحسن الحظ، إن تجاهل المال كأداة للدين ليس خطيراً بشكل خاص في الفصل الخاص بنشأة الأموال. إن مناقشة انحطاط العملة الرومانية، التي تنتهي بتحول المركز الإمبراطوري إلى بيزنطة والتدهور التدريجي لروما، أمر مثير للاهتمام. ومع ذلك، أنا غير مقتنعة بأن انحطاط العملة كان سبب سقوط روما. بدلاً من ذلك، أود أن أقترح أن انحطاط العملة كان أحد أعراض انخفاضها. من وجهة نظري، إن العلاقة السببية عند سيف الدين معكوسة. ليس وجود معدن نقدي في العملة هو الذي يحافظ على قيمتها، بل إن قوة المؤسسات الاجتماعية هي التي تجعل استخدام المعدن النقدي ممكناً. الدرس المستفاد من روما هو أن معايير الذهب لا تنجو من الانهيار الاقتصادي والاجتماعي.

السؤال الكبير بالنسبة إلي هو ما طرحته في بداية هذا المنشور. هل يمكن أن تكون «بتكوين» هي المرساة لنظام عالمي للعملات في العصر الرقمي؟ للأسف، إذا كان هذا الكتاب مرجعاً، فهناك فرصة ضئيلة لذلك. يبدو الأمر كأنّ اقتصاديي المدرسة النمسَوية والمراجعين التاريخيين يستعبدون مجتمع العملة المشفّرة «بتكوين». أصبح «النقد المتين» (أي العملات غير المعرّضة للتقلّب في قيمتها بشكل كبير، وهي بحسب المدرسة النمسَوية عبارة عن معيار الذهب) شيئاً شبيهاً بالدياثة، والتخزين كأنه واجب ديني. يتحدث سيف الدين عن «مجموعة الأموال القابلة للإقراض» (نعم، أعلم أن هذا خطأ، القروض تخلق ودائع وما إلى ذلك). لكن هذا يعني أنه يجب أن يكون هناك أشخاص على استعداد لإقراض أموالهم، بدلاً من مجرد الاحتفاظ بها أو تخزينها. في عالم الـ«بتكوين»، الادّخار يعني التخزين وليس الاستثمار. هذا يعني اكتناز شيء يشبه الذهب، ثم الجلوس عليه في انتظار ارتفاع سعره، وهو سيرتفع حتماً، إذا فعل عدد كافٍ من الناس الشيء نفسه. أما الاستثمار؟ لا أرى أي شيء من ذلك.

ومع ذلك، هناك استثمار في نظام العملات المشفّرة. هناك أيضاً خلق للأموال. الكثير منها. هذا ما تدور حوله عمليات الطرح الأولي للعملات المشفّرة (ICO). خلق المال واستثماره. لكنّ العلاقة بين الادّخار والاستثمار معطّلة: يجلس المدّخرون على كنوزهم، بينما تخلق عمليات الطرح الأولي للعملات المشفّرة المزيد من «الأموال». أموال قابلة للإقراض؟ لا أرى أي شيء من ذلك.

إلى أن يتخلى مجتمع العملة المشفّرة «بتكوين» عن الهووسين بالعيار الذهبي ويتبنى سياسة نقدية معقولة تعترف بشكل صحيح بالحاجة إلى وساطة ما تنقل المدّخرات إلى استثمار منتج وإلى الحاجة إلى تدفق الأموال، لا يمكن أن تعمل «بتكوين» كمرتكز لنظام العملات المشفّرة. وبسبب فشل «بتكوين» في هذا الأمر، إن نظام العملات المشفّرة نفسه يتضخم بشكل مفرط. المال المتين؟ لا أرى ذلك.

أمضى سيف الدين بعض الوقت في كتابه يناقش التضخم المفرط في العملات الورقية. لكنه يجب أن يلقي نظرة جيدة على ما يحدث في عالم العملات المشفّرة الآن. سيكون هذا استخداماً أفضل بكثير لمهاراته الاقتصادية من كتابة هذا الكتاب السخيف. التزم باختصاصك يا «خبير اقتصادي في البتكوين».

*** هذا النص هو جزء من مراجعة شاملة لكتاب «معيار البتكوين» نشرته الكاتبة على مدوّنتها coppolacomment.com في شهر نيسان 2018**

****فرانسس كوبولا كاتبة عملت في مجال المصارف لمدة 17 عاماً وحصلت على ماجستير إدارة الأعمال في Cass Business School في لندن، وتخصّصت في إدارة المخاطر المالية. من مؤلفاتها «قضية التيسير الكمي للناس»**

مقال

29 عاماً في الحاكميّة
الرجل الذي لا يرى

محمد وهبة

صدر، أخيراً، على الموقع الإلكتروني لمصرف لبنان، التقرير السنوي لعام 2021. يكاد يكون هذا التقرير نسخة مماثلة عن تقارير السنوات السابقة لولا تحديث الأرقام. المنهجية، صياغة العبارات، استخدام المفردات، كلّها متشابهة مع التقارير السابقة. ليس هناك شيء يدلّ، ولو تلميحاً، إلى وجود تحوّل أو انحراف في الوضع المالي والنقدي للبنان. ليس هناك ما يقول إن هناك أزمة أو انهياراً ما قد حصل. إنكار مطلق لثلاث سنوات من الأزمة. بل على العكس، بدا التقرير كأنه يحاكي فترات «كبوة» في مرحلة ازدهار يعيشها لبنان. وكأن البنك الدولي لم يصنّف أزمة لبنان من بين أسوأ الأزمات التي شهدها العالم منذ القرن التاسع عشر. بداية إحدى الفقرات تعبّر بوضوح تام عن ذلك: «حافظ القطاع المصرفي على وضعية جيّدة رغم الضغوط التي أعاقت مساره العامّ وتقدّمه، ما انعكس تراجعاً في العديد من المؤشرات».

في معايير مسؤولي المصارف المركزية، لا يُفترض الاستغراق في التحليل والانزلاق نحو نقاشات واسعة، بل التعبير مباشرة عن سياسة المصرف المركزي، وعن الاتجاه العام الذي يقود البلاد نحوه والتحديات التي ينوي تجاوزها. بهدوء، وبلا إيجابية مفرطة، وبلا أيّ نوع من السلبية. ويفترض بالمسؤول عن السياسة النقدية التعبير عن المرحلة من خلال عرض الوقائع، والإفصاح عن اتجاه عام يأخذ الاقتصاد والمجتمع نحوه. بهذا المعنى، لا يُفترض به أن يقول إن الكارثة آتية، ولا يُفترض به أيضاً القول إن الوضع بألف خير، بل عليه أن يختار عبارات دبلوماسية واضحة للتعبير عن المسار والأهداف والإطار القانوني... لكن هذا لا يعني أبداً أن يصل المسؤول عن السياسة النقدية إلى مرحلة الإنكار التام في علاقته مع الجمهور والأسواق.

هنا يجب التمييز بين ضرورة عدم الإنكار وما يمكن اعتباره مشاركة في تحفيز حصول الأزمة. فحتى لو كان المسؤول عن السياسة النقدية واثقاً من حصول الأزمة، ليس واجباً عليه الإقرار بذلك قبل حصولها، وإلا اعتُبر إقراره تحفيزاً لاندلاع الأزمة، وتجاوزاً لكل قنوات كبحها. فلنأخذ مثلاً، ما قالته مسؤولة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاغارد، قبل أيام: التوقعات الاقتصادية لأوروبا تزداد سوداوية. النشاط التجاري سيتباطأ بشكل كبير في الأشهر المقبلة... السنة المقبلة ستكون بالتأكيد صعبة، والأشهر الثلاثة الأولى من عام 2023 ستكون على الأرجح سلبية». قبل ذلك، لم تكن لاغارد تعبّر عن الأزمة بهذا الشكل رغم أن المصرف المركزي الأوروبي يملك القدرة التقنية لقراءة المؤشرات والاتجاهات العامة. ففي كانون الأول 2021، قالت لاغارد إن «معدلات التضخم بدأت تسجل ارتفاعاً لكننا نتوقع انخفاضاً فيها السنة المقبلة وإن كانت ستبقى أعلى من المعدّل المستهدف. وستبقى المراقبة متواصلة واتخذنا القرارات الآتية...».

الأمر مختلف تماماً مع حاكم مصرف لبنان رياض سلامة. يمكن كتابة عشرات التوصيفات عن شخصيته، وعن سلوكه، وربطها بنشأته، ونجاحاته في القطاع الخاص، وانتقاله إلى حاكمية مصرف لبنان على يد الرئيس الراحل رفيق الحريري... عقود لا يمكن اختصارها سريعاً، إنما الثابت هو أن سلامة لم يكن هو نفسه بعد رحيل الحريري. فمنذ ذلك الوقت، انتقلت إليه «الألوهة». كان الجميع يتصرّف معه على هذا النحو. كان مجرّد ذهابه إلى نيويورك لدقّ جرس البورصة بمثابة عمل بطولي. كان مجرّد التصريح في مؤتمر أو مقابلة تلفزيونية أو لقاء، ولو قال كلمات وعبارات غير مفهومة للكثيرين، فإن الأمر كان بمثابة «فرصة العمر». الهندسات التي نفّذها في 2016 جرى تصويرها كأنها «نصر إلهي». فالرجل راكم الكثير من الخبرة في الحياة السياسية؛ يوم كان لبنان تحت حكم السوريين، ويوم أصبحت المقاومة مستهدفة من كل حدب وصوب. وفي تلك المرحلة التي سبقت التجديد الأخير له في موقع الحاكمية، كان سلامة قد أمضى 24 سنة في الحاكمية، وكان في أبلغ مراحل النضوج الفكري والسياسي. يومها تبيّن أنه كان مشوباً بعقدة «الألوهية»، إذ دفعته إلى الترويج لتجديد ولايته في الحاكمية بالقول علناً في برنامج تلفزيوني: «الليرة ستبقى بخير طالما أنا في مصرف لبنان». في الواقع، لم يجرؤ بن برنانكي على قول كلام كهذا عن الدولار، رغم أن أمضى فترة طويلة غارقاً في إنكار غير محدود عن أزمة الرهونات العقارية في 2008، والتي أطلقت أزمة عالمية لا تزال تداعياتها لغاية اليوم. عقدة سلامة لم تتغيّر بعد مضيّ بضع سنوات إضافية في الحاكمية. بعبارة أوضح، سلوكه اليوم، هو النسخة الحقيقية الناضجة منه والتي تطوّرت بفعل كل تلك السنوات وانتهت إلى منح موافقته لكتابة السطور الآتية في التقرير السنوي لمصرف لبنان عن عام 2021:

«حافظ القطاع المصرفي على وضعية جيّدة رغم الضغوط التي أعاقت مساره العامّ وتقدّمه، ما انعكس تراجعاً في العديد منّ المؤشرات. إذ انخفض إجمالي موجودات المصارف إلى نحو 175 مليار دولار في نهاية عام 2021، مقابل 188 مليار دولار في نهاية عام 2020، وهو ما يمثّل تدنّياً في إجمالي النشاط المصرفي بنسبة 6,9% من حيث الودائع والتسليفات، مقارنة بتراجع نسبته 13,3% في عام 2020. في هذا المجال، تقلّصت الودائع الإجمالية لدى القطاع المصرفي بنسبة 8,1% سنوياً لتصل إلى نحو 140,1 مليار دولار أميركي في نهاية عام 2021. فيما انخفضت ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم لدى القطاع المصرفي إلى نحو 135,2 مليار دولار في نهاية عام 2021، مقارنة بنحو 147 مليار دولار في نهاية عام 2020، أي بنسبة 8%. في موازاة ذلك، سجّل النشاط الإقراضي الإجمالي تراجعاً سنوياً بنحو 23%، مع بلوغ إجمالي القروض إلى القطاع الخاص (غير المالي) نحو 29,3 مليار دولار في نهاية عام 2021، مقابل 17,4 مليار دولار إلى القطاع العام. وشكّلت التسليفات إلى القطاع الخاص نسبة 20,9% من إجمالي الودائع في نهاية كانون الأول 2021، مقارنة بـ 24,8% في نهاية كانون الأول 2020. كما ارتفعت كتلة النقد المتداول بالليرة اللبنانية بنسبة 48% مقارنة بنهاية عام 2020 لتبلغ نحو 76145 مليار ليرة في نهاية عام 2021. وبذلك بلغ معدّل النقد في التداول بالليرة إلى مجموع الودائع 21,7% في نهاية عام 2021 مقارنة بـ 13% في نهاية عام 2021، الأمر الذي يُستدل منه سحب الجمهور لكميات كبيرة من الأوراق النقدية من القطاع المصرفي. وقد بلغ عدد فروع المصارف اللبنانية في الخارج 53 فرعاً. أما القاعدة الرأسمالية المجمّعة للمصارف التجارية فبلغت نحو 17,8 مليار دولار في كانون الأول 2021، ما يمثّل تراجعاً سنوياً بنسبة 10,6%. رغم ذلك، تستمر المصارف بالامتثال للمتطلبات العالمية بما يخصّ المخاطر والرسملة استناداً إلى معايير بازل 3 والمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS9، إذ بلغت نسبة كفاية رأس المال 10,91% في أيلول من عام 2021».

> يظهر واضحاً أن سلامة لا يزال مصرّاً على الإنكار، رغم أنه ليس مضطراً إلى ذلك، ولا يُتوقّع أي نتيجة من مواصلة الإنكار

بهذه السطور، يظهر واضحاً أن سلامة لا يزال مصرّاً على الإنكار، رغم أنه ليس مضطراً إلى ذلك، ولا يُتوقّع أي نتيجة من مواصلة الإنكار. قد يكون مفهوماً أن تكون تصريحات سلامة بشأن الأزمة متحفّظة، أو أنه على الأقل في بدايتها حين كان يجب أن تكون متحفّظة وأن يبتعد عن أي تحفيز سلبي للأزمة، إنما ما الداعي إلى كل هذا الإنكار اليوم؟ فبعد كل ما قام به لجهة خلق تعدّدية أسعار الصرف، وإفلات التضخّم في الأسعار، وطباعة النقود وضخّها في السوق، وانهيار قيمة المدخّرات في المصارف بسبب حجزها بشكل غير شرعي واستنسابي، هل يَفترض سلامة أن إنكاره يفتح الطريق أمام العلاج؟ هل يفترض أن بإمكانه العودة إلى مرحلة ما قبل 2016؟ أو ربما مرحلة ما قبل 2005؟ أم يفترض أن الإنكار يفتح له الطريق للحصول على «الغفران»؟ سلوك طريق الغفران ليس من شيم «الآلهة»، إنما سقوطهم يكون مدوّياً. وهذا ما يحصل اليوم بعدما انكشفت حقائق لم يكن أحد يتوقع سماعها عن صفقات سلامة مع مساعداته وزوجاته وشقيقه... قبل ثلاث سنوات، لم يكن أحد يتوقع كل ذلك عندما كانت «الليرة بخير». اليوم وحده «سلامة بخير». يرددها يومياً لنفسه حتى يتمكن من الاستمرار في ممارسة الألوهية التي منحتها له قوى السلطة. لمَ لا يشعر بذلك، وهو اليوم من يقود كل مسار إدارة الأزمة؟ الاحتياطات، أو السيولة بالعملة الأجنبية، أو سمّوها ما شئتم، هي رهن إشارته وهي كل ما يملك البلد حالياً. إدارة التدفقات بما فيها التحويلات من المغتربين والتحويلات للسوريين النازحين، لا أحد غيره لديه السلطة والقدرة والمعرفة على توجيهها. إدارة القطاع المصرفي كسياسة عامة وتقنيات ومحاسبة بيده هو. إدارة الأسواق التجارية من زاوية التمويل عائدة إلى كيفيّته فقط. لم تقل له يوماً الحكومة، أو مجلس النواب، مهلاً يا رياض. من الطبيعي أن يجعله كل ذلك غارقاً في الإنكار. من الطبيعي أن يكون في قمّة نضوجه: الرجل الذي لا يرى.